

جامعــة عبد الحميد بن بــاديــس – مستغـــانم–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



أثر الحركات الانفصالية على وحدة الدولة في إفريقيا.
دراسة حالة السودان.

مــذكرة تخـرج لنـيل شهــادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دبلومــاسـية وتعـاون دولـــي.

إعداد الطالب:

بومهدي الحاج محمد رضا.

الأستاذ المشرف:

لقرع بن علي

أعضـــاء لجنة المـــناقشـــــة:

الأستاذ: العربي العربي ....رئـــيسا.

الأستاذ: لقرع ين علي.................................... مشرفا.

الأستاذ: حسان محمد دواجي..................منـــاقشا.

السنة الجامعية: 2017-2018

الإهداء

إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى كل من أحمل اسمه بكل افتخار وتبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

والدي العزيز أبقاه الله لنا وأطال عمره .

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى جنة الحياة وبسمة الوجود، إلى كل من كان دعائها سر نجاحي .

أمي العزيزة الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من أناروا الحياة بوجودهم الإخوة والأخوات

إلى أصدقائي ومن أتممت معهم هذا المشوار وفقكم لله

إلى جميع زملائي دفعة ماستر دبلوماسية وتعاون دولي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

الشكر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم وأعاننا على انجاز هذا البحث

نتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف على توجيهاته ونصائحه الأستاذ

" لقرع بن علي"

والشكر موصول للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

ولا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة العلوم السياسية

كما أتوجه بالشكر إلى موظفي مكتبة الجامعة

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

خطة البحث:

مقدمة.

مدخل: الإطار النظري لدراسة الحركات الانفصالية.

الفصل الأول: تحليل طبيعة النزاع العرقي في السودان.

المبحث الأول: الإطار الجيوسياسي للسودان.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي والتطور التاريخي.

المطلب الثاني: البيئة الاجتماعية والاقتصادية للسودان.

المبحث الثاني: التنوع الإثني كمدخل للتنوع في السودان.

المطلب الأول الجماعات الإثنية في جنوب السودان.

المطلب الثاني: الحركات الانفصالية في إقليم دارفور.

المطلب الثالث: إدارة التنوع العرقي في السودان.

الفصل الثاني: تفاعل القوى الخارجية والمنظمات الدولية والمنظمات الدولية مع الأزمة السودانية.

المبحث الأول: تنافس القوى الدولية والإقليمية في السودان.

المطلب الأول: الأدوار الصينية والأمريكية والصينية.

المطلب الثاني: تأثير دول الجوار في الأزمة السودانية.

المبحث الثاني: ودر المنظمات الدولية والإقليمية في الأزمة السودانية.

المطلب الأول: دور الأمم المتحدة.

المطلب الثاني: دور الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.

المبحث الثالث: مستقبل الحركات الانفصالية والوحدة الوطنية في السودان.

المطلب الأول: التفكيك ومواصلة لانفصال.

المطلب الثاني: إعادة بناء الوحدة الوطنية.

الخاتمة.

مقدمة

تمثل النزاعات العرقية في إفريقيا إحدى السمات المميزة للقارة ذات التعدد والتنوع، وهذا بسبب التنوع العرقي والقبلي، والإثني والقومي، وهذه المشكلات الناجمة عن هذا التنوع لا تكمن في التنوع بحد ذاته، بل بسبب السياسة الاستعمارية التي أدركت هذا التنوع في نسيج القارة الإفريقية، فتركت خلفها تركة ثقيلة أصابت القارة بحالة من عدم الاستقرار السياسي والتفكك الاجتماعي، أدى كل هذا إلى ظهور حركات انفصالية تطالب بانفصالها وتشكيل كيان جديد في مختلف دول القارة، فأضحت قضايا الحركات الانفصالية في إفريقيا من قضايا السياسة العالمية المهمة لما تسببه من آثار على الدولة نفسها.

تمثل السودان إحدى هذه الدول كونها تعد جامعة لحضارتين رئيستين الأفريقية والعربية، ذات الديانة الإسلامية والمسيحية، مع وجود المئات من الجماعات والتقسيمات القبلية واللغوية، الأمر الذي جعل الاتحاد بينهما أمرا شائكا. حيث نتج عن هذا التنوع صراع حاد بين الشمال والجنوب الذي دارت رحاه لأكثر من عقدين من الزمن بوصفه أطول صراع من نوعه في القارة الإفريقية.

تعود مشكلة الجنوب وأزمة دارفور، لعوامل جغرافية وتاريخية وسياسية، وإلى طبيعة التكوين البشري للسكان الذين ينتمون إلى أعراق وثقافات وديانات وثقافات متعددة، دون تجاهل السياسة الاستعمارية البريطانية الانفصالية التي مارستها في السودان قبل الاستقلال، وكذلك الأخطاء التي وقعت فيها الحكومات الوطنية المتعاقبة في تصديها لحل الأزمتين.

1- الإشكالية:

الميزة الأساسية للأزمة السودانية هي تعقد العناصر المكونة لها مما أدى إلى تنوع الدراسات حولها. فهي مأساة إنسانية وتناحرات طائفية عرقية وصراعات على السلطة والنفوذ من قبل السياسيين، شكّل كل هذا تكتلات سياسية وعسكرية على مختلف أقاليم السودان تندد بانفصالها وهي محاولة للاستقلال بالنسبة للمعارضة، أما في نظر الحكومة السودانية هي محاولة تمرد على السلطة، سواء في الجنوب أو دارفور. وبذلك يعالج الموضوع إشكالية رئيسة حول:

ما مدى تأثير الحركات الانفصالية على الوحدة الوطنية في السودان؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية المحورية تساؤلات فرعية أهمها:

1/ هل أدت التركيبة الاجتماعية المعقدة إلى استحالة التعايش بين السودانيين؟

2/ هل الاستعمار هو السبب الرئيسي وراء تنامي النزعات الانفصالية في السودان؟

3/ كيف أثرت العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في تأجيج النزاع في دارفور؟

4/ ما هي الإستراتيجيات التي مارستها الحكومات الوطنية لحل الأزمة الدارفورية؟

5/ ما هو مستقبل الحركات الانفصالية في السودان؟ وهل ستشهد السودان ظهور دويلات في أقاليم أخرى؟

2- الفرضيات:

1/ كلما كان تفضيل جماعة عرقية عن جماعة عرقية أخرى، ظهرت الفوارق وساد النزاع.

2/ كلما ارتكبت النخبة السياسية والحكومات المتعاقبة على حكم السودان أخطاء منهجية في تجاهل الجماعات الإقليمية والمطالب الإثنية، كلما زادت الهوة بين السلطة وهذه الجماعات.

3/ كلما زاد استعمال طابع العنف ضد الجماعات الإثنية ، كلما اشتدت حدة النزاعات.

4/ كلما زاد تهميش المركز للأقاليم كلما أدى إلى ثورة هذه الأقاليم ضد سيطرة المركز.

5/ كلما زاد التدخل الأجنبي في دارفور كلما زاد من نأزيم الوضع فيها؟

3- مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة دوافع وأسباب تركتني ألمُّ بموضوع الحركات الانفصالية، منها ما هو ذاتي، ومنها ما هو موضوعي، أوجزها فيما يلي:

أ- المبررات الذاتية:

الرغبة الشديدة في تناول هذا الموضوع .

الانتماء للعالم العربي الإسلامي، وللقارة الإفريقية، هو ما حتم علينا دراسة القضايا والمشاكل التي يعاني منها كلاهما، والبحث ومحاولة الحصول على حلول لها.

محاولة تكوين قاعدة معرفية بخصوص موضوع الجماعات العرقية والاثنية بأبعادهم المختلفة، القانونية والسياسية كونها تمثل أبرز تطلعاتي البحثية، وتمثل دراسة الأزمة السودانية مادة أولية للولوج إلى عالم الأقليات والجماعات العرقية المنددة بالانفصال.

ب- المبررات الموضوعية:

بالإضافة إلى الأسباب والدوافع الذاتية، هناك دوافع موضوعية دفعتني للاهتمام بهذا الموضوع:

تعتبر دول العالم العربي، من الدول التي طفت فيها ظاهرة الاثنيات إلى السطح وسوء إدارتها أدى إلى استفحال الحروب وكثرة المشاكل الداخلية، جذب كل هذا اهتماما دوليا بها تحت مضلة حمايتها، ولكن ما هو إلا تدخلا في الشؤون الداخلية للدول.

محاولة معرفة كيف تتعامل الدولة مع الحركات المنددة بالانفصال وحصرها في إقليمها، والكبح من تصدير هذه الحركات إلى الأقاليم الأخرى، وتعتبر السودان مثالا حيا حول هذا بتفجير أزمة دارفور وظهور حركات مسلحة بالإقليم بعدما كانت هذه الحركات في جنوب السودان.

محاولة معرفة وإدراك كافة التحديات التي تواجه الدولة في إفريقيا من أجل تحقيق الوحدة الوطنية، مع درئ الانقسامات وكل مطالب الانفصال.

محاولة معرفة هل يمكن أن يكون التنوع العرقي والاثني نقطة قوة للدولة في حال إدارتها دون تهميشها بدلا من أن يكون سببا في النزاعات والانقسامات الداخلية، وتعتبر دولة السودان نموذجا لهذا التنوع.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في العديد من الأمور أهمها:

أن السودان يحتل موقع إستراتيجي هام بقلب إفريقيا، وهذا ما أطلق عليه بعض الدارسين والمختصين بإفريقيا المصغرة، نظرا لما يجمعه من أعراق عديدة ومتنوعة تتميز كل جماعة بعادات وتقاليد معينة، يجعلها متباينة ثقافيا ودينيا وحتى لغويا، فهناك انقسام واضح في التركيبة الاجتماعية السودانية، فالشمال السوداني يعتبر من العرب، أما الجنوب فيعتبر قاطنوه أفارقة، وفي هذا السياق تحاول أطراف خارجية إظهار الفوارق فيما بينهما، للمطالبة بالانفصال وتشكيل كيان جديد.

وفي نفس السياق، أن للسودان ثروات طبيعية هائلة خاصة في الجنوب، وللاستفادة من ثرواته كان لابد من خلق مشاكل وعداء بينه وبين حكومته، فغذت بعض الأطراف الجنوبيين، وزرعت لديهم روح الانفصال، بالمقابل تصدير هذه النزعات الانفصالية إلى الأقاليم الأخرى، وتعتبر دارفور من هذه الأقاليم التي انتشرت فيها حركات التمرد، وهذا نتيجة لما تملكه من ثروات طبيعية ضخمة (النفط واليورانيوم).

5- الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت ظاهرة الحركات الانفصالية للجماعات العرقية أو الاثنية في الدولة، نذكر أهمها:

1/ كتاب "الصراعات العرقية **واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**" للمؤلف: أحمد وهبان. يتمحور هدف الكتاب حول التعريف بظاهرة الحركات العرقية في العالم المعاصر من حيث طبيعتها وأسبابها وأهدافها ووسائلها وأثارها على الحياة السياسية في البلدان التي تجد بها، ولاسيما بما يتصل بآثارها على الاستقرار السياسي وتداعياتها على الوحدة الوطنية، فصلب هذا

الكتاب أو الفكرة العامة له أن لا سبيل إلى استقرار سياسي دائم ولا إلى وحدة وطنية حقة في ظل مجتمع أسس بنيانه على التجميع الاجباري لشعوب غير متجانسة قوميا.

2/ وبما أن موضوع بحثي قد تضمن أزمة دارفور أيضا، فهناك عدة دراسات حول مشكلات دارفور ، ومن أهم هذه الدراسات، دراسة المفكر السوداني **عبده مختار موسى** في كتابه: " **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى** "، يسعى الباحث من خلاله إلى وضع المشكل السوداني الأساسي في أبعاده الكاملة ويلمس جوهر الأزمة وأسبابها الحقيقية. ذلك لأنه ركز على أهمية فهم طبيعة المجتمع السوداني وتركيبته، وهيكل القوى وعلاقته بالتركيبة الاجتماعية ودور النخبة السياسية وكيف أسهمت هذه النخبة في تعقيد المشاكل والأزمات، وفي نفس السياق قام الباحث بوصف النزاع في دارفور بأنه معقد ويتطلب فهمه فهم خلفياته وخلفيات التطورات الجارية في الإقليم في الوقت الحالي وعلاقة تطور المشكلة بالديناميات القومية والإقليمية والدولية، كما وضح الجهود التي قامت بها الحكومات الوطنية من أجل وضع تسوية وحل لأزمة الإقليم، ووقف إطلاق النار وجرائم الحرب المرتكبة.

3/ دراسة للباحثة الجزائرية جميلة سي قدير في مذكرة ماجستير بجامعة الجزائر، بعنوان: **الدولة القومية والنزاعات العرقية في إفريقيا– دراسة حالة السودان،** حيث تحدثت في هذه المذكرة عن تأثير الحركات العرقية التي تحولت فيما بعد إلى حركات تطالب بالانفصال وتحقيق استقلالها الذاتي على بناء الدولة بعد الحرب الباردة وتضمنت إشكاليات دراستها: هل سيستجيب واقع وطبيعة الأنظمة السياسية في إفريقيا لمفهوم الدولة القومية؟ ، وقد أسندت في بحثها حول هذا الموضوع كل الحركات العرقية التي رفعت شعار الاستقلال والانفصال عن الدولة الأم متبعتا بذلك طابعا عنيفا في التمرد ورفع السلاح.

6– أهداف الدراسة:

الهدف من دراسة أثر الحركات الانفصالية على وحدة الدولة في السودان، هو محاولة معرفة الدوافع الحقيقية لظهور الحركات المنددة بالانفصال والاستقلال الذاتي، هل التهميش التي تعاني منه الجماعات العرقية المتواجدة في الجنوب وإقليم دارفور كان سببا بالمطالبة بحقوقهم عن طريق ضرورة الانفصال لتسيير شؤونهم السياسية والاقتصادية بأنفسهم، أم هي نتيجة لتحريك هذه الجماعات من طرف دول لها مصلحة إستراتيجية في المنطقة، وبهذا سنستعرض الجماعات الاثنية في كل من جنوب السودان ودارفور وأسباب النزاع بالإقليمين، ثم كيفية تعامل الحكومة السودانية مع هذا الوضع، ومن ثم الوقوف على الأطراف المتفاعلة مع الأزمة السودانية سواء كانت دولا غربية، أو مجاورة وإقليمية، أو منظمات دولية

(هيئة الأمم المتحدة)، أو منظمات إقليمية (الاتحاد الإفريقي) أو عربية (جامعة الدول العربية)، ومن ثم الوقوف عن مآلات الانفصال وتداعياته على كل من شمال وجنوب السودان.

7- الإطار الزمني:

يتناول البحث الأزمة السودانية المتمثلة في أزمة الجنوب السوداني سنة 1983، وأزمة دارفور 2003، إلى غاية الانفصال سنة 2011.

8- الإطار المكاني:

يدور هذا البحث حول السودان، ودراسة الأقاليم التي شهدت تحركات عرقية تندد بالانفصال والاستقلال في كل من جنوب السودان وإقليم دارفور، كما الوقوف على علاقات السودان الخارجية مع دول الجوار والقوى الإقليمية والدولية.

9- الإطار المفاهيمي:

الحركات الانفصالية:

يعتبر مصطلح الحركات الانفصالية مصطلح سياسي وشعبي يطلق على جماعات تتبنى الانفصال عن دولتها الأم أو الاستقلال عن دولة انضمت لها نتيجة ظروف تاريخية محددة، ويعرفها آخرون على أنها " مرحلة متطورة لحق تقرير المصير، فلم يعد يشير إلى حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها بل أصبح يهتم بمجموعة الأقليات العرقية أو الإثنية أو الدينية التي تطالب بالانفصال عن الدولة الأم وتأسيس دولة مستقلة". فهي تعتبر نتاج لتباين المقومات الذاتية للجماعات العرقية أو الإثنية داخل الدولة الأم، تتخذ من خلاله شكلين للانفصال يتمثل أولهما في إقامة دولة مستقلة وكيان جديد، أما الشكل الثاني يتمثل في السعي للانفصال للانضمام إلى كيان سياسي آخر.

الدولة:

تتعدد وتتنوع تعريفات الدولة بتعدد وتنوع وجهات النظر المختلفة وخلفيات المفكرين والدارسين، وبهذا الصدد سنستعرض تعريفين للدولة لكل من "ماكس فيبر" (Max Weber) و " مدرسة التبعية" كالتالي:

يعرف ماكس فيبر (Max Weber) الدولة على أنها: "مشروع سياسي منظم ولها سلطة الإكراه تمارسها على رقعتها الجغرافية وعلى السكان القاطنين فيها، كما تعمل على احتواء كل أشكال الفعل التي تحدث في نطاق سيادتها" يركز هذا التعريف على الوسائل التي تستخدمها الدولة وليس الغاية من وجودها.أما مدرسة

التبعية فيعرف روادها الدولة على أنها: "جهاز يعبر عن مصالح الطبقة البرجوازية، والحكومة ما هي إلا لجنة لإدارة شؤون هذه الطبقة" يركز هذا التعريف على وسائل الإكراه المنظمة التي تمارسها الدولة طبقة معينة لقهر الطبقات أخرى[1].

الوحدة الوطنية:

تعرف الموسوعة العربية العالمية الوحدة الوطنية بأنها " تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن. ويوحي هذا المصطلح بالتوحد مع الأمة[2]. ويعرف آخرون الوحدة الوطنية بأنها " الشعور الجمعي الذي يربط بين أبناء الجماعة ويملأ قلوبهم بحب الوطن والجماعة، والاستعداد لبذل أقصى الجهد في سبيل بنائهما"[3].

الأقلية:

" هي مجموعة من الأفراد داخل الدولة تختلف عن الأغلبية من حيث الجنس أو العقيدة أو اللغة. فاعتبار شخص ما من الأقلية مسألة واقع يرجع فيها إلى العناصر الموضوعية ، أو ذلك الجزء من سكان الدولة الذي ينتسب أفراده إلى أصل قومي يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر منه غالبية هؤلاء السكان" [4].

10- مناهج الدراسة:

بحكم طبيعة هذا الموضوع والقضايا التي يثيرها، حولنا في هذه الدراسة توظيف المناهج التالية:

المنهج التاريخي: يقوم على تتبع الظاهرة المدروسة ويهدف إلى تفسير مجموعة من الأحداث التاريخية والكشف عن العوامل التي أدت إلى هذه الأحداث، بحيث يتطلب الوقوف على أهم الوقائع والأحداث التاريخية التي أثرت على النزاعات الإثنية وأفشلت بناء الدولة فيها.

منهج دراسة الحالة: يقوم هذا المنهج على دراسة حالة أو ظاهرة معينة، بحيث يتم الإحاطة بهذه الحالة بشكل تام ووافي نتناول فيها العديد ن المتغيرات والظواهر المرتبطة بها، لذلك تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة من أجل الوقوف على تفاصيل النزاع بين كل من السلطة والجنوب السوداني وكذا إقليم دارفور.

11- الاقترابات:

[1] أحمد زايد، **الدولة: دراسة في علم الاجتماع السياسي** (القاهرة: مكتبة النصر، 2003)، ص ص 13-15.

[2] مجموعة باحثين، **الموسوعة العربية العالمية**(الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1996)

[3] بلولة إبراهيم محمد،« الوحدة الوطنية والقيم المعنوية،» **دراسات دعوية**، العدد 20، جويلية 2010، ص119.

[4] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1971)، ص102.

نظرية فشل الدولة: بعد عقود من استقلال الدول الإفريقية ساد اعتقاد واضح لدى الأكادميين أن الدولة في إفريقيا فشلت في أداء وظائفها، وتعتبر السودان مثالا حيا عن ذلك ويعود سبب فشلها للأسباب التالية: شخصنة السلطة وتمركزها في يد الحاكم فقط، عجزت كل الحكومات المتعاقبة في السودان على السيطرة على أقاليمها ودارفور نموذجا في انتشار حركات التمرد والجماعات المسلحة، مع تفشي ظاهرة الفساد والتعدي على أملاك الدولة.

الاقتراب النسقي: اعتمدنا على هذا الاقتراب، لأن من خلاله يمكن دراسة مدى تأثير البيئة الداخلية والخارجية على مسار تحقيق الوحدة الوطنية ودرئ الانقسامات والانفصال.

12-خطة البحث:

اعتمدنا من خلال هذه الدراسة على الخطة التالية:

مدخل بعنوان: **الإطار النظري لدراسة الحركات الانفصالية،** بحيث يحتوي هذا المدخل على تعريف المفاهيم المرتبطة بالحركات الانفصالية ألا وهي الحركات الإثنية والعرقية، مع التطرق لأمثلة عن الحركات الانفصالية وارتباطها بالنزاع لبعض الدول.

ففي الفصل الأول فقمنا بتخصيصه **لتحليل طبيعة النزاع العرقي بالسودان** حيث تمثل المبحث الأول فيه في: **الإطار الجيوسياسي للسودان** تطرقنا من خلاله إلى الموقع الجغرافي والتطور التاريخي، والبيئة الاجتماعية والاقتصادية للسودان، أما المبحث الثاني فقد كان **التنوع الإثني كمدخل للتنوع في السودان،** استعرضنا من خلاله الجماعات الإثنية في جنوب السودان، ثم أزمة دارفور والحركات الانفصالية، ومن ثم كيفية إدارة التنوع العرقي في السودان.

أما الفصل الثاني فاحتوى على: **تفاعل القوى الخارجية والمنظمات الدولية مع الأزمة السودانية،** حيث تمثل المبحث الأول في **تنافس القوى الدولية والإقليمية في السودان،** تطرقنا من خلاله إلى الأدوار الأمريكية والصينية والإسرائيلية، تلاه كيف أثرت دول الجوار في الأزمة السودانية، أما المبحث الثاني فتمثل في **دور المنظمات الدولية والإقليمية في الأزمة السودانية،** استعرضنا أيضا من خلاله دور كل من الأمم المتحدة، ومن ثم دور الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، أما المبحث الثالث فتمثل في **مستقبل الحركات الانفصالية والوحدة الوطنية في السودان** استعرضنا من خلاله سيناريو التفكيك ومواصلة الانفصال، ومن ثم سيناريو إعادة بناء الوحدة الوطنية.

13-صعوبة الدراسة:

واجهتنا العديد من الصعوبات تمثلت في :

نقص المراجع من فئة الكتب التي تتكلم بعمق عن ظاهرة الحركات الانفصالية، فمعظم الكتاب تناولوا الظاهرة دون تحليل علمي معمق.

افتقار جل المكتبات للكتب التي تتناول الموضوع بطريقة مباشرة، وأيضا طول الفترة الزمنية المدروسة والتي صعبت علينا تلخيص المادة العلمية المطلوبة .

مدخل:

الإطار النظري لدراسة الحركات الانفصالية.

تمهيد:

أكدت دراسة نشرتها "جريدة العرب " الصادرة بلندن في سبتمبر عام 2014، أن الحركات الانفصالية مصطلح سياسي وشعبي يطلق على جماعات تتبنى الانفصال عن دولتها الأم أو الاستقلال عن دولة انضمت لها نتيجة ظروف تاريخية محددة ، على غرار حروب البلقان والحرب العالمية الأولى والثانية. وأوضحت الدراسة أن الحركات الانفصالية تختلف عن حركات التحرر التي تستهدف التحرر من الاستعمار وممارسة حقها في تقرير مصيرها والاعتراف بشرعية كفاحها، أما الحركات الانفصالية فتستهدف التوجه الانفصالي على دوافع إثنية أو عرقية أو سياسية أو دينية، مما استوجب إدراج هذه القضايا (الإثنية، العرقية) كقضايا عالمية على سلم أولويات قضايا المجتمع الدولي.

يظهر سبب تفاقم ظاهرة الحركات الانفصالية لأسباب داخلية، ترى هذه الجماعات المنددة بالانفصال أنها يمارس عليها كل أساليب القمع والاضطهاد من قبل الجماعات الأخرى، الأمر الذي جعلها تمارس العنف ضد النظام القائم من أجل تحقيق استقلالها وحكمها الذاتي بسبب عجز هذه الأنظمة عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وعجزها عن الوفاء بالتوقعات والاحتياجات المادية والنفسية للشعوب، والأماني القومية التي علقها عليها الجماهير، وإزاء تزايد الطابع السلطوي للدولة، تفاقمت مظاهر عدم الاستقرار السياسي في هذه المجتمعات[1].

1- المفاهيم المرتبطة بالحركات الانفصالية.

يزخر حقل العلاقات الدولية بالعديد من المصطلحات والمفاهيم الدالة على ظاهرة الحركات الانفصالية إذ يشيع استخدامها بين المختصين والباحثين عند تناولهم لظاهرة معينة لكن المشكلة لا تتمثل في كثافة المصطلحات بل تتعداها إلى الخلط بينها واستعمالها على أنها شيء واحد، هذا ما يؤدي إلى حالة من التعقيد والتضليل أثناء محاولة فهم وتفسير الظاهرة محل الدراسة .

وعليه قبل دراسة ظاهرة الحركات الانفصالية، يجب البدء بتحديد المصطلحات التابعة لها والتفريق بينها إذ استلزم الأمر بغية فك أي غموض أو لبس قد يشوب مراحل دراسة الظاهرة ويؤدي إلى استخدام مصطلحات في غير مكانها.

1- مفهوم الاثنية :

---

[1] محمد مهدي عاشور، **التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية** (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية،2002) ص15.

شاع استخدام مفهوم اثني (Ethnic) ومشتقاته، الاثنية (Ethnicity) بين السياسيين وعلماء الاجتماع في الغرب منذ خمسينات القرن الماضي، وذلك على الرغم من أن ظهوره كمجال للبحث يرجع إلى بدايات القرن المذكور لاسيما في أعقاب الحرب العالمية الأولى التي أسفرت عن انهيار وسقوط الإمبراطوريات والدول الكبرى كالإمبراطورية العثمانية والنمسا والمجر[1].

فمن الناحية اللغوية فإن كلمة اثني (Ethnic) مشتقة من أصل إغريقي هو (éOvikos) وتعني الوثني أو الهمجي غير المتمدن. وطول حقبة العصور الوسطى استخدم اللفظ للإشارة لمفاهيم غير يهود أو مسيحيين، وحتى الستينات من القرن الماضي على الأقل ظل ذلك الاستخدام ساريا، ولكن اللفظ منذ الستينات أصبح يستعمل للدلالة على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد وأي سمات أخرى مميزة كالأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية، وتعيش في إطار مجتمع واحد مع جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في أحد أو بعض السمات[2] .

أما من الناحية الاصطلاحية فقد ظهر المصطلح متأخرا في المعجم العلمي عام 1896 عند "فاشي دولابوج " (Vacher de la piuge) مؤلف كتاب التصنيفات الاجتماعية، ويعتبر "جورج مونتوندون " (George montando) هو أول من استعمل مصطلح الاثنية الذي يعتبرها " تجمعا طبيعيا يتضمن كل الخصائص الإنسانية " وميز بينها وبين القومية، فيما عمل " ليود واغنير" (Lioydwagner) على تطوير المصطلح سنة 1941 [3].

ويشير العديد من العلماء إلى أنه عندما يكون هناك عضو لا يتكلم اللغة الأصلية للمجموعة لا يعني هذا إقصاءه منها، فغياب خاصية من الخصائص المشتركة لا يقصي الفرد من الجماعة، لكن لهذا التعريف سلبيات في كونه واسع فهو لا يؤكد دور الفرد ومسؤوليته في اختيار الانتماء إلى المجموعة أم لا، حيث أن المجموعة لا تتواجد صدفة أو فجأة ، فالجماعة التي لا تملك على الأقل معيارين مشتركين بين أفراد المجموعة تجعلنا أمام إثنية ضبابية، فالإثنية ليست حوارا بسيطا حول الذات والآخر، بل هي

---

[1] محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، ص30.

[2] John stack and Louis hebrvon, **The Ethnic Entang lement and intervention in world Politics , Preager green Wood,** 1999, P 13.

[3] محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، ص 32.

إحساس بالانتساب تفرض وعيا بهذا الانتساب إلى جماعة إثنية، والإثنية كمحصلة تشكل بعدا أساسيا لـهوية كل فرد[1].

2- تعريف الجماعات الاثنية:

عرفت الموسوعة البريطانية الجماعة الإثنية على أنـها : "جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمـع أكبر، تجمعهم روابط مشتركة من العرق واللغة والقومية والثقافة" وعلى جانب أخر نجد أن قاموس "**ويستر**" يعرف ظاهرة الاثنية والجماعات الإثنية بأنها: " تدل على التقسيمات الأولية أو الجماعات الإنسانية التي تتمايز بينها بالعادات (الأعراف)، السمات، اللغة ". أما تعريفات الباحثين والدارسين للظاهرة في المجالات و فروع العلم فإنها أكثر من أن تحصى[2]. فعرفها البعض على أنها "جماعة اجتماعية تؤسس لنظام داخلي الذي يدعي الأعضاء من خلاله اكتساب هوية جماعية مشتركة مؤسسة على الاعتقاد الشخصي بالمجموعة الأصلية، حيث يكون ماضيها مسجلا في الذاكرة الجماعية للمجموعة مثل الأسطورة أين نجد أن الذكريات والأحداث فيها بمثابة رموز متعلقة بتركة ثمينة تعود لأسلافهم وتتقاسم أغلبية الأعضاء واقعيا أو رمزيا حياة أو مصيرا مشتركا" [3].

ويعرفها آخرون أنها " شعور عام بالتضامن بين أفراد الجماعة، فالجماعة الاثنية ليست مجرد فئة لتصنيف الأفراد يشتركون في الاسم والأصل والتاريخ والثقافة، فلابد للجماعة الاثنية أن تنتج هوية خاصة بها تعد مصدرا للتضامن بين أعضائها الذي يتم التعبير عنه بصورة متكررة ومنتظمة "[4].

وفي نفس السياق، يمكن استخلاص عدة سمات رئيسية تشكل معا جوهر الجماعة الإثنية باعتبارها الترجمة أو الوعاء الحقيقي لمفهوم الإثنية وتتمثل تلك الخصائص في التميز الثقافي، الماضي المشترك وتفرد الجماعات، وفيما يلي نلخص كل مكون من المكونات.

التميز الثقافي: بالنسبة للجماعة الصغيرة يختلف التميز عنها بالنسبة للجماعات الكبيرة. ففي الجماعات الصغيرة يمكن الاستناد إلى معرفة أفراد الجماعة يبعضهم البعض ووعيهم بأسس ووحدتهم. أما الجماعات الكبيرة فإن أسس التميز والتجمع ذاتها تكون تصورية. ذلك أنه من غير الممكن أن يحدث تعارف بين

---

[1] بلعيد سمية،« **النزاعات الاثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيه،** » (مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في االعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010)، ص21.

[2] محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، ص27.

[3] سمية بلعيد ، مرجع سابق، ص26.

[4] أحمد محمد أمام أمل ، **الاثنية والنظم الحزبية في إفريقيا** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2015)، ص21.

جميع الأعضاء الداخلين فيما يعرف بالإثنية ، ومع ذلك فإن الأعضاء يشعرون بالانتماء الاجتماعي إلى تلك الجماعة من "الغرباء" كأشخاص عن بعضهم البعض، وفي ضوء تلك الطبيعة نجد أن التشارك في رموز معينة يعتبر أمرا ضروريا يجسد تلك الجماعة، وفي مقدمة تلك الرموز الرابطة والموحدة الرموز الثقافية؛ بحيث تمثل أحد الروابط الأساسية داخل الجماعة فضلا عن إسهامها في وضع الحدود الخارجية لها وتعتبر اللغة أو اللهجة أبرز الخصائص الثقافية للجماعة الإثنية، يضاف إليها خصائص أخرى كالعادات والتقاليد والعمارة والملبس وغيرها من المظاهر [1].

الماضي المشترك: ويمثل المكون الثاني من مكونات الإثنية حيث يعمل ذلك المكون على إحداث التماسك وإضفاء الشرعية على الوجود القائم للجماعة الإثنية عبر الاستشهاد بالخبرة التاريخية أو بالأحرى الماضي ذلك أنها قد لا تعبر عن حقيقة تاريخية فعلية قدر تعبيرها عن أساطير خاصة، ويذهب أحد الباحثين إلى أن ما يميز الإثنية عن غيرها من الروابط الاجتماعية الأخرى هو "رشادة" تحفظ شعور الانتماء والتفرد للجماعة وتربط الأجيال المتتالية لأعضائها، وتكمن تلك الرشادة في تاريخ الجماعة الخاص، وفوق كل ذلك، في الأساطير الخاصة بأصل الجماعة[2].

تفرد الجماعات: تلك هي السمة الثالثة للجماعة الإثنية وتعني استقلال وتمايز كل جماعة عن غيرها من الجماعات الأخرى. فشرعية أي جماعة بالتعريف هي نتاج وجودها كجزء من مجتمع أكبر وأكثر تعقيدا. فمفهوم الإثنية في فكرته يقوم على الشعور بالاختلاف عن الآخرين، ففي المجتمعات أحادية الثقافة ما من حاجة لمفهوم الإثنية لانتقاء تعدد الجماعات والثقافات[3].

ومنه نستنتج، أن الإثنية يجب أن تعامل على أنها ظاهرة تاريخية وليست مجرد تعريف، ولا يعني ذلك بحال الانتقاص من الأهمية التحليلية لمفهوم الإثنية على نحو ما يرى البعض؛ فإن القول بوجود إثنية معينة لا ينفي وجود تمايزات واضحة بين الجماعات الفرعية المكونة لهذه الجماعة الإثنية. إذ توجد متغيرات داخلية وخارجية قد تؤدي إلى وجود تباينات بين أفراد الجماعة وهي التباينات التي قد تزداد أو تضعف عبر الزمن.

3- التعريف بالظاهرة العرقية :

---

[1] المرجع نفسه، ص20.

[2] محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، ص30.

[3]- المرجع نفسه، ص 36.

تتعين الإشارة إلى أن ثمة اختلاف بائنا بين المشتغلين بالدراسات الاجتماعية ولاسيما الأنثروبولوجيا منها فيما يتصل بمدلول عبارة الجماعة العرقية. فثمة من لا يستشعر حرجا في القول بأن الجماعة العرقية هي ذاتها الجماعة السلالية، ذلك فضلا عن أن إفريقيا يعتد به من الباحثين في ضروب الظواهر الاجتماعية لا يرى أن ثمة تباينا في المدلول بين عبارة الجماعة العرقية ولفظ الأقلية، غير أن الخلاف على أشده بين باحثي هذا الفريق، بصدد تعريف الأقلية فحسب إنما كذلك بخصوص تسميتها، فثمة من يكتفي بلفظة الأقلية للدلالة عليها، وثمة من يطلق عليها الأقلية القومية، في أن ثمة من يستخدم عبارة الأقلية العرقية كي يشير إليها. وهكذا فقد اختلف الباحثون و تداخلت المفاهيم إلى حد استعصى في ظله الوقوف على مدلول اصطلاحي متفق عليه فيما يتعلق بعبارة الجماعة العرقية[1].

إن العرق لغة هو أصل كل شيء، وكل مصطف من طير وخيل وخيل ونحو ذلك، ومن معانيه كذلك الجبل الغليظ الذي لا يرتقي لصعوبته. أما اصطلاحا، يذهب معجم المصطلحات السياسية إلى أن العرق: " هو مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيقية على فرض أنهم يمتلكون موروثات جينية واحدة "[2].

أما الجماعة العرقية، فيلاحظ أن هنالك اختلافات كبيرة حول مفهومها، فعلى سبيل المثال يعرفها "موريس" بأنها : " مجموعة محددة تختلف ثقافتها عن المجتمع الكبير الذي تعيش فيه ويعتقد أفرادها أو يعتقد الآخرون أنهم يرتبطون بأواصر عرقية أو وطنية أو ثقافية مشتركة [3]،ويعرفها آخرون أنها "هي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد أو اللغة أو الدين أو أي سمات أخرى مميزة بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية، كما يكون هؤلاء الأفراد، وكذا أفراد الجماعات الأخرى القريبة مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أي من هذه السمات، على نحو يخلق لديهم الشعور بالانتماء كل لجماعته "[4].

ويتميز هذا التعريف بما تميز به سابقه من حيث التأكيد على كل مقومات الذاتية العرقية من فيزيقية وثقافية، ذلك فضلا عن أن صاحب هذا التعريف الذي نحن بصدده قد ضمن تعريفه إشارة إلى إدراك

---

[1]– أحمد وهبان ، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004)، ص 71.

[2] محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، ص35.

[3] مكاوي محمد، قيلي بهاء الدين، **تسوية النزاعات في السودان**، (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، 2006)، ص30.

[4] أحمد وهبان ، مرجع سابق، ص75.

أفراد كل جماعة عرقية لتباينهم عما عداهم من أفراد الجماعات الأخرى التي تشاركهم ذات المجتمع أو الدولة، ذلك الإدراك الذي من شأنه التأكيد لتماسك الجماعة و استمرارها .

وهكذا يتضح في ثنايا كل ما قدمناه من تعريفات أن عبارة الجماعة العرقية لا تعني بالضرورة تلك الجماعة التي ينحدر أفرادها من ذات الأصل أو تلك التي يشترط أفرادها في سمات فيزيقية أو بيولوجية واحدة، ذلك بأن مدلول تلك العبارة يمتد ليشمل كذلك تلك الجماعات التي يترابط أفرادها فيما بينهم من خلال روابط اجتماعية أو ثقافية كوحدة اللغة أو الثقافة أو غيرها . وإذن فمقومات الذاتية العرقية ليست بالضرورة مقومات بيولوجية فيزيقية، وإنما قد تكون كذلك مقومات اجتماعية ثقافية، هذه الخصوصية التي يتمتع بها مفهوم العرق خلقت حالة من الإجماع في مجتمع الباحثين للتميز بينه وبين الإثنية على الرغم من مساحة التقاطع بين كلا المفهومين[1].

فعلى أقل تقدير ينظر البعض للعرق كحالة خاصة من الإثنية ، بينما يرى البعض الآخر أمثال " مايكل بانتون" أنه من الضروري الفصل الكامل بين المفهومين، حيث تعتبر المجموعات العرقية مجرد فئات تصنيفية للجنس البشري، بينما ترتبط الإثنية بشكل وثيق بمفهوم الهوية نظرا لما تقوم به من دور أساسي في تكوين تعريف الأفراد لأنفسهم، ويرى "بارتون" أن الفارق الرئيسي بين العرق والإثنية قائما على اهتمام العرق بالخصائص البيولوجية بينما لا تقتصر الإثنية على هذه الخصائص حيث تتجاوزها لتهتم بالكثير من الأبعاد الثقافية وغيرها من الجوانب غير المادية في تكوين الهوية[2].

يمثل عدم المساواة بين الجماعات العرقية المشكلة للمجتمع غالبا ما يمثل إحدى السمات البارزة في المجتمعات متعددة العرقيات، من جهة، ومن جهة أخرى كنتيجة لوجودهم في مجتمع يضم جماعات عرقية مغايرة لا تربطهم بها أية رابطة موضوعية (كوحدة الأصل أو اللغة أو الدين) أو روحية (حال الرغبة في الحياة المشتركة). وكإفراز لواقعها هذا تنشأ داخل الجماعات غير المسيطرة (والتي هي غالبا أقليات) حركات سياسية اجتماعية ترمي إلى: إما إلى تخليص الجماعات من نير اللامساواة والاضطهاد أو إما الانفصال بها عن مجتمع لا يعبر عن هويتها العرقية؛ إنها ما يعرف بالحركات العرقية[3].

وفي ضوء ما تقدم يمكن تعريف الحركة العرقية بأنها :"حركة سياسية اجتماعية منظمة تنشأ في إطار جماعة عرقية غير مسيطرة (غالبا ما تكون أقلية)، ويكون لهذه الحركة برنامج عمل ينطوي على ما

---

[1] المرجع نفسه ، ص 76.

[2] أحمد محمد أمام أمل ، مرجع سابق ، ص22.

[3] أحمد وهبان، مرجع سابق ، ص127.

تصبو عليه من أهداف وما تتوسل به من وسائل بغية بلوغ هذه الأهداف التي قد تتمثل في إعمال مبدأ المساواة بصدد علاقة الجماعة بالجماعات الأخرى لاسيما المسيطرة منها، كما قد تستهدف الحركة في بعض الأحيان تحقيق نوع من الحكم الذاتي لجماعتها على الإقليم الذي تقطنه، ذلك فضلا عن أن ثمة حركات قد تريد الارتقاء بجماعتها إلى تبوأ موقع السيطرة في مجتمعها، غير أن أغلب الحركات ترمى إلى انفصال الجماعة عن المجتمع السياسي الذي يشملها، وإقامة دولة مستقلة تجسد هويتها، أو الانضمام إلى دولة أخرى مجاورة تشاركها ذات المقومات العرقية، وفي سبيل تحقيق أهدافها تلجأ الحركة إلى استخدام وسائل عديدة بعضها ذو طابع سلمي، و بعضها يرتكز إلى العنف" [1].

ويتضح من خلال تعريفنا هذا أن الحركة العرقية هي حركة منظمة في معنى أنها حركة يتوافر لها إطار تنظيمي قوامه مؤسسة أو جملة مؤسسات سياسية وعسكرية، إذ نادرا ما تخلو حركة عرقية من جناح عسكري إلى جناحها السياسي.

وخلاصة القول، نستنتج من تعريفنا المتقدم أن لكل حركة عرقية برنامج عمل يتضمن أهدافــها، ووسائلها التي تلجأ إليها بغية تحقيق هذه الأهداف. وقد تتمثل أهداف الحركات العرقية إما في تحقيق المساواة لجماعتها أو حصولها على حكمها الذاتي، وإما الارتقاء بها إلى موقع السيطرة في مجتمعها (حركات ارتقائية حال الحركة المارونية في لبنان)، أو انفصال هذه الجماعات عن مجتمعاتها. والحق أن ملاحظة الواقع تشير إلى أن الهدف الحقيقي لأغلب الحركات العرقية يتمثل في الانفصال، إنها إذا لا تعدو أن تكون حركات انفصالية بطبيعتها.

2- الحركات الانفصالية والنزاع داخل الدولة.

يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف و المصالح، فيعرف عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبلية أو مجموعة عرقية أو إثنية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو شيء آخر تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك. ونتيجة لتباين المقومات الذاتية لهذه الجماعات داخل الدولة الواحدة تظهر حركات انفصالية مطالبة بكيانات سياسية مستقلة عن جسد هذه الدولة الموحدة التي تنتمي اليها[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 128-129.

[2] داورتي جيمس، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، وليد عبد الحي (مترجم) ،(الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1985) ص 140.

يعتبر مصطلح الحركات الانفصالية مصطلح سياسي وشعبي يطلق على جماعات تتبنى الانفصال عن دولتها الأم أو الاستقلال عن دولة انضمت لها نتيجة ظروف تاريخية محددة، ويعرفها آخرون على أنها " مرحلة متطورة لحق تقرير المصير، فلم يعد يشير إلى حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها بل أصبح يهتم بمجموعة الأقليات العرقية أو الإثنية أو الدينية التي تطالب بالانفصال عن الدولة الأم وتأسيس دولة مستقلة"[1].

فالحركات الانفصالية داخل الدولة هي نتيجة لتباين المقومات الذاتية للجماعات العرقية أو الإثنية داخل الدولة الواحدة وتمايزهم عن أفراد الجماعات الأخرى على نحو جعل الانفصال لديهم يمثل هدفا لا يمكنهم المساومة بشأنه[2].

وقد تتخذ المطالب الانفصالية شكلين أولهما يتمثل في إقامة كيان سياسي جديد في صورة دولة مستقلة، ويتمثل الشكل الثاني في السعي للانفصال للانضمام إلى كيان سياسي آخر تعتقد فيه هذه الجماعة المنددة بالانفصال سواء كانت عرقية أو إثنية أو أقلية أن هذا الشكل من الانفصال الأقدر على التعبير عن مصالحها وتحقيق أمالها وهويتها، وتدرج كل من إريتريا في ظل الاستعمار الإثيوبي، وإقليم بيافرا النيجيري، وكاتانجا الكنغولي، والأكراد في العراق وتركيا، والباسك في اسبانيا، وبعض الناطقين بالفرنسية في إقليم كيبك في كندا، أمثلة على النمط الأول من الحركة الانفصالية، في حين يعتبر نموذج إقليم ألاوجادين في أثيوبيا والانضمام إلى الصومال، مثلا واضحا على النمط الثاني من أنماط المطالب الانفصالية ويتشابه معه في ذلك مطالبة الإيوي في غانا بالانفصال والالتحاق بذويهم في التوغو[3].

والواقع، أن المطالب الانفصالية تضع ضغوطا شديدة على النظام السياسي؛ انطلاقا من حقيقة أنها غالبا ما يتم السعي إليها عبر أدوات القسر المختلفة؛ بدءا من المظاهرات والاضطرابات وصولا إلى العنف المسلح ضد النظام الحاكم برموزه ومؤسساته، وتتبدى خطورة تلك المطالب في أنها لا تقتصر على مصير الجماعة المطالبة بالانفصال فقط؛ بل بمصير النظام والدولة بأسرها، ذلك أن نجاح إحدى الجماعات في الانفصال، قد يشجع غيرها على المطالبة أيضا بالانفصال؛ على نحو يؤدي في النهاية

---

[1] ياسين بن عمر، «حق تقرير المصير وحق الانفصال في القانون الدولي المعاصر، » ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، عدد 12، جانفي 2016، ص 5.

[2] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص96.

[3] عبد الوهاب الطيب بشير، **الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الفدرالية 1930-2007م**، (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2009)، ص 57.

إلى انفراط عقد وحدة البلاد؛ الأمر الذي يفسر رفض العديد من الأنظمة، إن لم يكن جميعها الاستجابة لذلك النمط من المطالب على الرغم من التكاليف الباهظة نسبيا لذلك الرفض[1].

اتصلت الحركات الانفصالية دوما بالحركات العرقية، فكل جماعة منددة بالاستقلال والحكم الذاتي لها كجماعة منفردة وذلك بغية الحفاظ على كيان الجماعة وتراثها الثقافي كما تتعين الإشارة إلى أن تنمية الوعي العرقي لدى أفراد جماعة عرقية ما قد ترتد إلى ما يلاقيه هؤلاء الأفراد من تفرقة أو تمييز في المعاملة أو اضطهاد من جانب أفراد الجماعات الأخرى[2].

تزايدت مؤخرا الدعوات الانفصالية ، في مختلف قارات العالم؛ وتكاثرت الحركات المنادية بالاستقلال وسط فوضى عارمة تهز أركان العالم، إذ يعيش العالم اليوم متغيرات كثيرة أنتجت تحديات عديدة وصراعات ضارية، وامتدت تلك الصراعات في جميع أنشطة الحياة: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[3].

1- غلبة الطابع السلمي على الحركات الانفصالية:

اتخذت الحركات الانفصالية أساليب معينة من أجل تحقيق استقلالها غالبا ما تتوسل بالعنف بغية بلوغ غاياتها وأهدافها ، لاسيما إذا كانت هذه الغايات انفصالية أو ارتقائية. وتارة دون استعمال العنف والمطالبة بحقوقهم بطريقة سلمية كالمظاهرات ذات الطابع السلمي.نذكر بعض الحركات الانفصالية التي عرفها العالم المعاصر باختصار:

الحركة الانفصالية الاريترية: يمثل الإقليم الاريتري المنطقة الفاصلة بين الأراضي الأثيوبية وسواحل البحر الأحمر، يقطنه أناس ينحدر أغلبهم من أصول عربية، ويدين أكثر من سبعون بالمائة منهم بالإسلام أما لغتهم فهي العربية. ظهرت العديد من الحركات العرقية الاريترية المطالبة بالانفصال عن إثيوبيا منذ عام 1960، كان أهمها جبهة تحرير اريتريا، تلك الجبهة التي تمكنت تحت قيادة أسياسي أفروقي (وهو مسيحي) وبعد الكفاح المرير ومضن وطويل من إرغام الحكومة الإثيوبية على إجراء استفتاء بين الاريتريين بخصوص حق تقرير المصير، لكي تصبح اريتريا منذ ذلك الحين 1993 دولة

---

[1] محمد مهدي عاشور، مرجع سابق ، ص89.

[2] أحمد وهبان، مرجع سابق ، ص70.

[3] شوفي مريم، « الحضارة بين الحوار والصراع في عصر العولمة، » **مجلة العلوم السياسية والقانونية** ، العدد3، جويلية 2017، ص278.

مستقلة. يلاحظ سيطرة جماعة الأقلية المسيحية على الحكومة في اريتريا الأمر الذي ينذر بدخول البلاد في دوامة الحرب الأهلية لاسيما في ظل الشعور الأغلبية المسلمة بالاضطهاد[1] .

الحركة الانفصالية لإقليم التبت في الصين: يقع إقليم التبت على الحدود بين الصين من جهة الهند ونيبال من جهة أخرى وتبلغ مساحة الإقليم حوالي مليون وربع المليون كيلومتر مربع، ويقطنها زهاء المليون شخص شخص يدين أغلبهم بالبوذية اللامية، و يتزعمهم الزعيم الأشهر "الدلاى لاما" الموجود الآن في الهند، التي فر إليها خوفا من بطش الصينيين عام 1959، ولقد عانى التبتيون كثيرا من اضطهاد الحكومة الصينية، ولاسيما خلال ما يعرف بالثورة الثقافية (1966–1976) حيث دمر أغلب معابدهم وأجبر الرهبان على العمل في الحقول كما حاولت الحكومة الصينية مرارا تغيير الخريطة الديموغرافية للإقليم من خلال توطين الصينيين داخلها. وتستهدف الحركات العرقية التبتية منذ عام 1959 إلى انفصال الإقليم التبت عن الصين وإقامة دولة مستقلة تجسد الهوية التبتية، ولا تزال هذه الحركة قائمة حتى يومنا هذا[2].

الحركة الانفصالية القبرصية: تضم قبرص جماعتين عرقيتين هما : القبارصة اليونانيين ويشكلون خمس سكان الجزيرة القبرصية، والقبارصة الأتراك يشكلون الخمس الباقي. ومنذ استقلال قبرص سنة 1959 والصراع القائم بين الجماعتين حيث يرغب القبارصة اليونانيون في إعمال مبدأ الإينوزين القاضي بضم قبرص إلى اليونان، الأمر الذي دفع القبارصة الأتراك إلى تبني مبدأ الانفصال وإقامة دولة قبرصية تركية مستقلة تجسد هويتهم تمهيدا للانضمام مستقبلا إلى تركيا. وقد نجح القبارصة الأتراك بالفعل في بلوغ هدفهم، ولكن على يد تركيا التي غزت الجزيرة عام 1974 وأعلنت قيام الدولة القبرصية التركية على قطاع يربو على ثلاثون بالمائة من جملة الأراضي القبرصية وباستثناء تركيا لم تعترف أية دولة بالدولة القبرصية التركية كما لا يزال الصراع العرقي في قبرص قائم لم تحسم نتيجته حتى الآن[3] .

2- غلبة طابع العنف على الحركات الانفصالية:

ذلك بأن هذه الحركات تسعى إلى تحقيق أهدافها بوسائل العنف سواء تمثلت هذه الوسائل في الحرب النظامية، أو حرب العصابات أو التطهير العرقي، أو عمليات الاغتيال أو الاختطاف أو عمليات التفجير

---

[1] وهبان أحمد ، مرجع سابق، ص154.

[2] المرجع نفسه، ص 156–157.

[3] المرجع نفسه، ص ص 160.

أو غيرها. نتيجة لهذا فان هذه الصراعات العرقية دائما ما تتمخض عن وقوع خسائر بشرية ومادية جسيمة وهذا يبدو جليا لما سنقدمه من أمثلة مما نتج عن بعض الصراعات العرقية المعاصرة من آثار.

الحركة الرواندية: تشهد رواندا منذ عام 1991 صراعا عرقيا عنيفا بين قبيلتي الهوتو (جماعة الأغلبية) والتوتسي (التي تمثل جماعات الأقلية). وقد تأجج هذا الصراع و بلغ ذروة اشتعاله عام 1994 على اثر اغتيال رئيسي رواندا وبوروندي في 6 أفريل من خلال إسقاط طائرة كانا يستقلانها فوق العاصمة الرواندية كيجالي، وأشارت أصابع الاتهام وقت ذاك إلى ميليشيات التوتسي. الأمر الذي أدى إلى اشتعال الحرب نظامية ضروس، خاضها الجيش الشعبي الرواندي التابع للتوتسي، في مواجهة جيش الحكومة الرواندية الذي كانت أغلبيته أنداك من الهوتو، حيث استطلع التوتسيون أن يطيحوا بالحكومة الرواندية ذات الأغلبية الهوتووية التي كانت قائمة يوم ذاك، لكي تصبح بذلك جماعة التوتسي برغم كونها أقلية هي الجماعة المسيطرة في رواندا وقد أسفرت المعارك الضارية بين قوات الجانبين عام 1994 وحده عن مصرع زهاء المليون شخص أغلبهم من الهوتو، أطلق عليها من قبل المحللين "مذبحة القرن "[1]

الحركة الانفصالية اليوغسلافية: أسفرت حرب الانفصال التي خاضها الكروات بغية الانفصال بكرواتيا عن الاتحاد اليوغسلافي عام 1991 عن مصرع حوالي عشرة آلاف شخص. من جانب آخر ثمة حركة صربية انفصالية في إقليم كرايينا الكرواتي تسعى منذ عام 1991 إلى انفصال الإقليم عن كرواتيا تمهيدا للانضمام به إلى صربيا. وقد أسفر الصراع الدامي بين الكروات والصرب في كرايينا خلال الفترة (1991–1993) عن مصرع حوالي خمسة وعشرون ألف شخص[2] .

أما فيما يتصل بالصراع العرقي الذي أنهاه اتفاق ديتون عام 1997 والخاص بالبوسنة والهرسك،فإنه ليست ثمة تقديرات دقيقة لعدد ضحاياه، وان كان ثمة اتفاق بين المراقبين على ان هذا العدد يقدر بعشرات الآلاف. وعلى سبيل المثال فقد نشرت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية في 5 فيفري 1993 تقريرا ذكرت فيه أنه خلال الأشهر العشرة الأخيرة (التي تبدأ من مارس 1992) تم إخراج سبعا مائة ألف بوسني مسلم من بيوتهم وأصبحوا لاجئين. كما أكد تقرير للمجموعة الأوربية أن الصرب قاموا باختطاف ما يزيد عن عشرون ألف أمراه مسلمة، وعمدوا إلى اغتصابهن مرارا كجزء من إستراتيجيتهم في إذلال الخصوم، وقدر الرئيس البوسني علي عزت بيجوفيتش عدد الضحايا المسلمين بحوالي مائة ألف شخص

---

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، د.ت)، ص 97.

[2] عبد الوهاب الطيب بشير، مرجع سابق، ص 72.

وذلك في إطار عمليات الإبادة الجماعية أو ما يسمى التطهير العرقي الذي قام به الصرب في مواجهة المسلمين[1].

---

[1]- أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 208.

الفصل الأول

تحليل طبيعة النزاع العرقي في دولة السودان .

تمهيد:

تتميز السودان بواقع يعبر عن مدى حجم التناقضات السائدة والاختلافات الشديدة المعقدة نتيجة لوجود تنوعات إثنية وعرقية خلف عنه انقسامات بين هذه الجماعات سادت بينهم صفة اللاتعايش مما مهد لبيئة خصبة للتصادمات المتناحرة، بين هذه الأطياف المشكلة لدولة السودان نتج عن كل هذا تأثيرات سلبية على بناء الدولة مسّ باستقرارها وامتدادها، لذلك سنحاول في هذا الفصل النظر في تداعيات النزاع العرقي على بناء الدولة في ظل وجود حركات انفصالية تدعوا إلى التقسيم والانفصال لتشكيل كيان جديد ومحاولة الحكومات السودانية المتعاقبة إدارة هذا التنوع العرقي.

المبحث الأول: الإطار الجيوسياسي للسودان.

قبل التعرف على النزاعات العرقية في السودان والوقوف على أسبابها لابد من القيام بدراسة تشمل كل الجوانب من واقعها الجغرافي وأهميته مرورا إلى البيئة السياسية والاقتصادية والتركيبة الاجتماعية التي تسمح لنا بالتعرف على السودان وفهم طبيعته.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي والتطور التاريخي.

" إن سياسة الدول تكمن في جغرافيتها "[1]؛ هذه المقولة لنابليون بونابرت تنطبق إلى حد بعيد على السودان، فالموقع المميز لهذه الدولة بين شمال القارة ووسطها فرض عليه أن يكون سودانا عربيا و إفريقيا في نفس الوقت، وهو بذلك يشكل منطقة تماس حضاري تؤكد إلى حد بعيد أو تبقي مقولة " صراع الحضارات "[2].

تعتبر جمهورية السودان من أكبر بلدان القارة الإفريقية بعدما أن كانت في صدارتها قبل تقسيمها وظهور جنوب السودان، إذ تمتد فوق مساحة مقدارها 2,505,813 كيلومتر مربع، وخط حدودي يصل إلى 7697 كيلومتر يتوزع على الدول المجاورة لها تقع السودان في شمال شرق إفريقيا[3]، يحدها من الشمال مصر، ومن الغرب ليبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى، ومن الجنوب زائير وأوغندا وكينيا، ومن الشرق اريتريا والبحر الأحمر البالغ ساحله 853 كلم[4] .

---

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، ط.1، 1985)، ص103.

[2] محمد مدحت جابر، **جغرافيا العالم الإقليمية** (عمان: دار صنعاء، 1998)، ص 281.

[3] حمزة الباقر، « **السودان** » في: مجموعة مؤلفين، **الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي**، المجلد 8،(السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1419هـ)، ص311.

[4] محمود شاكر، **السودان** (دمشق: المكتب الإسلامي، ط.2، 1981)، ص40.

أطلق العرب لفظ "السودان"، أو نطاق السودان، على الأرض التي تقطنها الشعوب السوداء التي توطنت في قارة أفريقيا جنوب الصحراء بين البحر الأحمر والبحر الأطلسي[1]، ولم يكن هذا اللفظ معروفا أو مستخدما قبل التوسع العربي الذي تأتى على المدى الموسع وانتشار القبائل وتحركات الجماعات والبطون العربية بعيدا عن مواطنهم ومضاربهم الأصلية في شبه الجزيرة العربية إلى مساحات كبيرة من الأراضي الإفريقية[2].

وبهذا أصبح للفظ "السودان" العربي الأصل والنشأة استخدامان شائعان، أولهما ***جغرافي*** بحت بما له من محتوى واسع عظيم الامتداد على محور عام من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال ويشمل نطاق الأرض السودانية، وثانيهما سياسي خالص بما له من محتوى محدد من مساحات معينة تشمل الأرض فيما حول حوض النيل الرئيسي وبعض روافده العظمى في حوضه الأوسط والتي تجمعت أطرافها وترابطت أوصالها من خلال الكفاح السياسي للقوة المصرية في القرن التاسع عشر[3].

لا تمثل مساحات الأراضي السودانية الشاسعة، أراضي متفرقة ضمت إلى بعضها البعض بصورة قسرية و تعتبر هذه الأراضي أكبر ناطق نهر النيل أهمية، وتتكون من واد ينسحب نحو الشمال، تحيط به الجبال دون أن تضطر إلى عبورها[4].

تمتاز الطبيعة التضاريسية للسودان، بظاهرتين مختلفتين: أولهما الرتابة العامة في التضاريس، و ثانيهما أن التصريف المائي السطحي يكاد يتجمع في نهر النيل، فالطبيعة التضاريسية للسودان توضح أن نحو 2% من مساحة البلاد يقل ارتفاعها عن 300 متر فوق سطح البحر، بينما 45% من المساحة يتراوح ارتفاعها بين 300 و 50متر وتبقى 50% من المساحة يتراوح ارتفاعها بين 500 و1200 متر[5].

تنحصر المرتفعات في الأطراف الشرقية والجنوبية والغربية للبلاد ممثلة في جبال البحر الأحمر في الشرق ومجموعة جبال جبال الاماتونج والأنشولي في الجنوب، وجبل مرة في الغرب بالإضافة إلى جبال النوبة التي تمثل جبالا منعزلة تحتل الجزء الجنوبي الشرقي في كردفان[6].

---

[1] حمزة الباقر ، مرجع سابق، ص311.

[2] صلاح الدين علي الشامي، **السودان دراسة جغرافية** (الإسكندرية: منشأة المعارف للنشر، 2002)، ص13.

[3] المرجع نفسه، ص 14.

[4] ديدار فوزي روسانو، **السودان إلى أين؟** مراد خلاف (مترجم) (القاهرة: الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص49.

[5] حمزة الباقر، مرجع سابق، ص314.

[6] المرجع نفسه، ص 314.

بالسودان صحراء تعرف باسم صحراء النوبة، وهي عبارة عن سهل مستو تغطيه الرمال والحصى، وفي هذه الحالة قد ترتفع الأرض لتكون تلالا يصل ارتفاعها إلى 300 متر، طبيعة هذه التلال متفرقة متقاربة تبدو على شكل سلاسل جبلية متصلة، تمتاز صحراء السودان بمياه جوفية تظهر على شكل آبار تقوم حولها بعض الواحات، كما تشهد صحراء السودان مرور نهر النيل بها مشكلا بهذا أودية متنوعة[1].

يعد نهر النيل أكبر الأنهار الإفريقية، وثاني أنهار العالم(بعد نهر الميسيسيبي) من حيث الطول إذ يبلغ 5611 كلم ابتداء من منبع النيل الأبيض في مياه البحيرات الاستوائية الكبرى في شرق ووسط إفريقيا، وبطول 4588 كلم ابتداء من منبع النيل الأزرق الذي يصل، تهتم مجموعة من البلدان بهذا النهر وفي مقدمتها السودان ومصر التي يمر بينهما صاعدا من الجنوب إلى الشمال لتصب مياهه في البحر الأبيض المتوسط ، وتعتمد دولة السودان على هذا النهر في جميع مشاريع الري الضخمة، حيث يقدر حجم تدفقه السنوي عند خروجه من السودان حوالي 84 مليار متر مكعب[2].

يتألف مناخ أي إقليم من مجموعة عناصر مثل درجة الحرارة والأمطار وغيرها من مظاهر التكاثف كالضغط الجوي و الرياح، وتخضع عناصر المناخ لعوامل متعددة، أهمها تضاريس المكان وبعده أو قربه من المسطحات المائية فضلا عن الكتل الهوائية والغطاء النباتي[3].

يتأثر السودان بالعوامل المناخية بشكل كبير أهمها عامل الحرارة وهذا بموجب وقوعه ضمن المنطقة الحارة، وتأثير البحار عليه ضعيف لانعزاله عنها بحواجز طبيعية، وبهذا يسجل تفاوتا في درجات الحرارة في مستوى السطح بين الهضاب والأحواض مسببا بذلك جفافا بسبب هذا التفاوت[4].

تشهد السودان هبوب رياح موسمية، في فصل الصيف تكون رياح جافة على شمال البلاد سببها سيطرة الضغط المنخفض الاستوائي المتركز في السودان، بينما تهب على الجنوب رياح جنوبية رطبة وتأتي من المحيط الأطلسي شبيهة بالموسميات. أما في الشتاء فتكون الرياح شمالية جافة بصورة عامة

---

[1] محمد خميس، **جغرافية العالم الإسلامي** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 200)، ص 166.

[2] ديدار فوزي روسانو، مرجع سابق، ص71.

[3] حمزة الباقر، مرجع سابق، ص 320.

[4] محمود شاكر، مرجع سابق، ص44.

وسببها سيطرة الضغط المداري على مدار السرطان في شمال البلاد فتهب منه رياح الضغط المنخفض الاستوائي[1].

وتُعتبر الأمطار هي العنصر المناخي الرئيسي في السودان، فتوزيعها عامل مهم في تحديد عدد السكان في معظم الأنحاء، تشهد السودان هطول الأمطار في الجنوب في فصل الصيف ويكون موسم هطولها طويلا تتجاوز كمية الأمطار 800 مم، بالمقابل تكون شبه منعدمة في شمال البلاد، أما الشتاء فيعتبر جافا، وتختلف كمية الأمطار أيضا حسب المرتفعات[2].

لمحة تاريخية عن السودان:

هناك من يرى أن هجرة المسلمين الأولى إلى الحبشة كانت إلى مكان ما في شرقي السودان. يرجع هذا الرأي ما ثبت من وجود علاقات تجارية مزدهرة ونشطة عبر البحر الأحمر بين قبائل "البجاه " السودانية التي تعيش على سواحل البحر الأحمر الغربية وبعض القبائل العربية الحجازية منذ العصر الجاهلي.

في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه وجه عامله على مصر عبد الله بن أبي سرح عدة حملات لتأديب النوبيين الذين ساءهم انتصار العرب المسلمين على إخوتهم في العقيدة من المصريين نتج عن ذلك قيام حرب فيما بينهم، وقد كان من نتائج تلك الحرب التوصل إلى اتفاقية تنظم العلاقات بينهما عرفت باتفاقية "البقط" التي تعتبر كعهد تجاري وسياسي متبادل يلتزم بمقتضاه الطرفان بعدم التعدي على أرض الآخر[3]، ولأن الطرفين رعيا تلك الاتفاقية بكل دقة لأكثر من 600 عام فقد أدى ذلك إلى توغل المسلمين في أمن وسلام داخل الأراضي النوبية واستقروا فيها نتيجة لهذا المناخ السلمي السائد استفاد الدعاة والعلماء من جهة، والتجار ورعاة الإبل من جهة أخرى في المساهمة بنشر الإسلام[4].

كذلك أسهم المصريون بقدر كبير في نشر الإسلام واللغة العربية عبر حملاتهم لاكتشاف منابع النيل وما تبع ذلك من إنشاء للمدارس وإرسال الدعاة والعلماء، كما أسهم بقدر كبير العديد من رجال الفكر

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 44-45.

[2] حمزة الباقر، مرجع سابق، ص 324.

[3] محمد الفاضل بن علي اللافي، **السودان من الحوار إلى الأزمة المفتوحة صراع الهوية وإشكالية الانتماء** (المنصورة مصر: دار الكلمة للنشر و التوزيع،، ط.1، 2007)، ص60.

[4] حمزة الباقر، مرجع سابق، ص 113.

الإسلامي السودانيين والتجار الشماليين بالإضافة إلى الجهود الحكومية الرسمية من خلال التعليم وبناء المساجد و تنظيم النشاط الدعوي.

ويبدأ تاريخ السودان الحديث منذ عام 1821م حينما أصبح ولاية عثمانية بدخول جيوش محمد علي باشا والي مصر وسيطرته على البلاد إلى فترة امتدت حتى عام 1881، وهو العام الذي شهد اندلاع ثورة سودانية إسلامية بقيادة الإمام محمد أحمد المهدي انتهى على أثرها الوجود المصري العثماني في السودان وأصبحت البلاد مستقلة لنحو ثلاثة عشر عاما، أعيد بعدها استعمار السودان بواسطة جيوش بريطانية – مصرية مشتركة، وبدأت بالتالي فترة حكم ثنائي امتدت حتى عام 1956 م حين أصبح السودان مستقلا. ومنذ إعلان الاستقلال في 1956 م تعاقبت على حكم البلاد ثلاث فترات من الحكم البرلماني المدني ومثلها من الحكم العسكري بواسطة عناصر انقلابية في الجيش[1].

المطلب الثاني: البيئة الاجتماعية والاقتصادية للسودان.

أكدت دراسات أكاديمية أن سبب الصراع داخل دولة السودان راجع إلى التركيبة الاجتماعية المعقدة الحاملة لجملة من التنوعات والاختلافات الاثنية، الدينية والثقافية وعدم إدارتها والتحكم بها من طرف الحكومات المتعاقبة بل وتهميشها بالرغم من توفر السودان على مقومات اقتصادية كبيرة طبيعيا (الموارد الطبيعية)، وبشريا .

1- البيئة الاجتماعية:

قبل الخوض في التعرف على النسيج الاجتماعي السوداني لابد من المرور بالإطار البشري للسودان:

يبلغ عدد سكان السودان أكثر من 36 مليون نسمة خلال سنة 2008، وتقدر الكثافة السكانية بـ 14 نسمة في الكيلومتر مربع، أما عدد السكان بأهم المدن: أم درمان بـ 1273077 نسمة، الخرطوم 931778 نسمة، بورسدان 213385 نسمة. تتمثل نسبة عدد سكان المدن 35%، أما نسبة عدد سكان الأرياف 65%، كما تلعب الظروف الطبيعية بالإضافة إلى العوامل القبلية دورا هاما في توزيع السكان[2]. سنتناول ظاهرة التنوع الاجتماعي في السودان من عدة مظاهر مختلفة كالآتي:

يتركز في السودان حوالي 56 جماعة إثنية تنقسم إلى 597 مجموعة فرعية (تجمع قبلي)، البعض من هذه المجموعات استقر بمناطق ثابتة أضحت تعرف باسم هذا التجمع وتاريخ وجوده، ومن أهم تلك

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 113-114.

[2] سمية دعاس، « **الصراعات و الحرب الأهلية في السودان** » (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014/2015)، ص26.

المجموعات (بجا، نوباويون، نوبيون، دنكا ..). أما المجموعات الأخرى فأنها تتداخل وتتفرع مع مناطق السودان الأخرى، وتُعتبر التعددية العرقية في السودان من القضايا المهمة، لأن التنوع والتباين الثقافي والديني والعرقي هو محور النقاش عندما يراد تحديد هوية السودان كقطر، فبعد أن كان الانقسام سائدا لدى المثقفين في السودان بين دعاة العروبة ودعاة الإفريقانية زمنا طويلا، ولكن تراجع لسببين تمثلا في الوصول إلى اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب أزال ذلك التناقض المفتعل من جهة، وبروز مشكلات داخل معسكر الشمال نفسه في دارفور وشرق السودان من جهة أخرى، مما دفع بالاتجاه نحو التعددية، بدلا من الثنائية لتحديد هوية السودان[1].

أما من الناحية اللغوية، فتوجد في السودان حوالي 150 لغة ولهجة مختلفة للتخاطب، وما يؤكد التعددية اللغوية أنها تشمل المجموعات اللغوية الأربعة التي تتواجد في إفريقيا، فبعض القاطنين في الشمال يتحدثون بلهجاتهم المحلية مثل الباجة والنوبة، أما في جنوب السودان فهناك من يتحدث العربية التي تعد اللغة الأولى من حيث عدد المتحدثين بها، حيث أن اللغة العربية انتشرت في الجنوب بشكل واسع بسبب نشاط الحركات التجارية، وقد أُعتمدت اللغة العربية في الجنوب كلغة أولى للتعليم، ويعود سبب انتشارها إلى سهولتها بالمقارنة مع لهجات الجنوب، وهكذا تمكنت اللغة العربية من الانسياب التلقائي إلى كل بقاع السودان، حيث أضحت اللغة المشتركة لكل سكانه، لذلك أُعتمدت كلغة رسمية في السودان دون أن يثير ذلك حساسية المجموعات الأخرى[2].

تتميز السودان بتعددية ثقافية كبيرة تماشيا والتنوع العرقي والديني فيها، فمن الناحية الشكلية تنقسم السودان إلى منطقتين ثقافيتين: الشمال والجنوب على أساس العقيدة واللغة، إلا أنه حتى هاتين المنطقتين لا تترسم كل منها بالانسجام الثقافي داخل المنطقة الواحدة وهذه مسألة طبيعية أوجدها التعدد بالمكون الاجتماعي السوداني، ففي الشمال يعد البجا، والنوباويون والغور أنفسهم مختلفين عن غيرهم من الجماعات الموجودة في الشمال، وينطبق الحال ذاته عن الجنوب إذ يختلف أسلوب حياة النيليين عن غيرهم. أضف إلى ذلك أن هذا التقسيم الذي يقوم على عاملي العقيدة واللغة ينتابه القصور، فقبائل البقارة

---

[1] سداد مولود سبع، « البعد العرقي و السياسي لمشكلة جنوب السودان، » **دراسات دولية**، العدد 47، 2011، ص 134.

[2] بهاء الدين مكاوي ومحمد قيلي، **تسوية النزاعات في السودان نقاشا نموذجا** (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، 1998)، ص148.

في الشمال العربي هي قبائل عربية يميل لونهم إلى السواد الداكن ثم إن إقليم الجنوب لا يمكن أن ينظر إليه بوصفه ملتقى ثقافيا وذلك لانتشار المسيحية فيه جزئيا على يد البعثات التبشيرية[1].

تسود في السودان ديانات مختلفة كالإسلام والمسيحية وغيرهما، فيشكل المسلمون نسبة 75% من عدد السكان وغالبيتهم من المذهب السني، يتركز أغلبيتهم في الشمال، وباقي السكان هم من الوثنيين والمسيحيين ويتركز معظمهم في الجنوب ويشكل الوثنيون العدد الأكثر من النسبة الباقية والمسيحيون النسبة الأقل من عدد سكان السودان، وعلى الرغم من ذلك فإن المسيحية كانت في الجنوب هي ديانة رجال الإدارة، فضلا عن الجماعات الأجنبية المسيطرة على التجارة وكذلك النخبة المتعلمة. في حين كان الإسلام ولا يزال الدين المسيطر على سكان الحضر والريف و على النخبة المتعلمة في الشمال[2].

2- البيئة الاقتصادية:

يعتمد الاقتصاد الوطني السوداني على موارد عدة تتمثل في الثروة المعدنية والثروة الحيوية ومصادر الطاقة، الزراعة والثروة الحيوانية، بحيث تتفاوت هذه الموارد حسب توافرها ودرجة استغلالها وإسهامها في الدخل الوطني والتجارة الدولية. سنتناول بعض هذه الموارد بإيجاز:

أكدت أبحاث جيولوجية على وجود أنواع مختلفة من المعادن في السودان، مثل الذهب، والكبريت والنحاس والحديد والزنك والجبس والكروميت وغيرها من المعادن، ويعتبر إقليم السودان الشرقي من أقدم المناطق التعدينية وأقدمها من حيث عمليات البحث والتنقيب، توافر هذه المعادن سهل للسودان بإقامة شراكات اقتصادية مع بعض الدول كقيام الشركة الألمانية منذ 1971بالبحث عن الثروات المعدنية داخل المياه الإقليمية للسودان في البحر الأحمر، ومباشرة إحدى الشركات البلغارية للبترول بالبحث عن الغاز الطبيعي والبترول في منطقة جبال البحر الأحمر منذ 1971 وتشير تقارير أولية عن احتمال وجود كميات مناسبة من البترول في السودان[3].

تتنوع مصادر الطاقة في السودان من فحم نباتي وبترول وكهرباء إضافة إلى ذلك الطاقة الشمسية وهي متوافرة بكميات هائلة، ولا تزال الدراسات جارية من أجل الاستفادة من هذا المصدر واستغلاله

---

[1] سداد مولود سبع، مرجع سابق، ص ص 134-135.

[2] المرجع نفسه، ص ص135- 136.

[3] حمزة الباقر، مرجع سابق، ص 366.

استغلالا اقتصاديا. أما بالنسبة للكهرباء فيوجد في السودان بما يسمى الكهرباء المائية الذي يعد المصدر الوحيد للطاقة الذي حالفه التطور وأسهم بفاعلية في تزويد متطلبات القطاع الحديث في المجالين الزراعي والصناعي من الطاقة المحركة وقد أثبتت الدراسات أن هنالك إمكانات كبيرة لمزيد من الإنتاج في هذا الجانب المهم من الطاقة[1].

يعتبر القطاع الزراعي (النباتي، الحيواني)، هو القطاع الرئيسي في الاقتصاد السوداني، وذلك لإسهامه بنحو 40% من إجمالي الناتج المحلي، كما أن 95% من عائدات الصادرات تندرج تحت قائمة المنتجات الزراعية، كما أن هذا القطاع يستوعب ما يقارب 70% من الأيدي مجموع العاملة، يمكن إيجاز أهم المحاصيل الزراعية في السودان في ما يلي :

يمثل القطن عنصرا هاما من عناصر ميزان المدفوعات السوداني، ويعمل على زراعته أزيد من 200 ألف مزارع، يُزرع في أراضي الري الدائم في منطقة الجزيرة، كما يزرع في الغرب لما تشهده من تساقط الأمطار وفي المديرية الاستوائية في الجنوب، كما يشهد إنتاجه تذبذب مستمر وهذا بتأثره بعوامل بشرية مثل توافر العمالة الزراعية من جهة وتأثره بالعوامل المناخية من جهة أخرى، وهذا معنى أن الظروف الطبيعية كانت تفرض بالفعل تغيرات كبيرة وتتيح بالقياس إلى إنتاج القطن[2].

يعد القمح من أهم المحاصيل الزراعية بالسودان، وبهذا تعمل السودان على زيادة المساحة المزروعة قمحا، حيث شهد ازديادا مطردا منذ عام 1972، كما عرف إنتاجه تذبذبات أيضا، ومن المؤثرات السلبية في إنتاجه هي الآفات الزراعية، وانخفاض المساحة المزروعة بهذا لهذا المنتوج، وعزوف المزارعين لزراعته لارتفاع تكلفة الإنتاج، ويزرع القمح في السودان على الري، وأغلب مناطق زراعته في الجزيرة التي تضم 74% من المساحة المزروعة قمحا، بحيث ساهم مشروع القمح في الجزيرة بحوالي 82% من جملة إنتاج البلاد من القمح[3].

بالإضافة إلى المحاصيل السابقة، هناك مجموعة أخرى لها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد السوداني كالذرة الرفيعة يخصص لزراعتها مساحات كبيرة لأن نسبة كبيرة منها أصبحت توجه إلى الأسواق الخارجية، والأرز الذي يعتبر محصولا مهما أيضا بحيث يعد حديثا من حيث زراعته وبهذا فقد خصصت الحكومة السودانية مشاريع من أجل زراعته لتحقيق الاكتفاء الذاتي، والفول السوداني حيث

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 376-377.

[2] صلاح الدين علي الشامي، مرجع سابق، ص 462.

[3] حمزة الباقر، مرجع سابق، ص385.

عُرفت زراعته منذ زمن بعيد بحيث يشكل إنتاجه 50% من الإنتاج القومي للسودان، ومجوعة أخرى من المحاصيل كالسمسم، والقصب السكري، والخضروات بأنواعها والباقوليات، ويوجد بالإضافة إلى ذلك مجموعة كبيرة من الفواكه وإن كانت بكميات قليلة كالبرتقال والموز والتمور [1].

كما تتوفر السودان على ثروة حيوانية هائلة، يمكنها إن تسهم في مشكلة الغذاء في العالم العربي وجانب من احتياجات العالم الإسلامي، ولكن إن تم استغلالها وتنميتها، وللثروة الحيوانية أهمية في الاقتصاد والحياة السودانية حيث يعتمد 40% من السكان على تربية الحيوانات لأنها تتلاءم والأقاليم النباتية هناك حيث يعرف الإقليم الجاف بتربية الإبل والأغنام التي تتحمل الجفاف، أما الإقليم الشبه الجاف ينتقل إليه الرعاة ومربين الأغنام لاستغلال غطائه النباتي ومراعيه في فصل الشتاء، حيث يعتبر هذا الإقليم المنطقة الرئيسية للثروة الحيوانية في السودان[2].

تختلف درجة الأهمية في قطاع الصناعة مقارنة بالقطاع الزراعي في السودان، فأهم الصناعات القائمة في السودان، صناعة السكر بحيث توجد مصانع متنوعة تشرف على صناعته مثل مصنع سكر الجنيد ومصنع الكنانة. وصناعة الأسمنت بحيث بلغت جملة إنتاجه 142 ألف طن، وشهد الإنتاج ارتفاعا خلال الأعوام اللاحقة بحوالي 150 ألف طن، وصناعة الغزل والنسيج بحيث تحضى هذه الصناعة بأهمية كبيرة لدى السودانيين لما ينتجونه من قطن بحيث أن لا يغطي الإنتاج متطلبات الاستهلاك المحلي لذلك يتم استيراد كميات من النسيج من الخارج لتغطية العجز، وصناعة الجلود وتوجد في السودان عدة مصانع للأحذية بحيث وصلت إلى ذروة إنتاجها عام 1981 إلى صناعة 9 مليون من الأحذية البلاستيكية والجلدية والقطنية[3].

خلاصة أعرضناه في هذا المبحث، نستنتج أن للسودان موقع لم يتوافر لغيره من الدول الإفريقية والعربية، وهذا بإطلال حدوده الجنوبية على هضبة البحيرات العظمى التي تتفرع منه أكبر الأنهار شمالا وغربا وجنوبا ومن أبرز هذه الأنهار نهر النيل، أما من الناحية التاريخية فقد شهد السودان الكثير من الحملات الاستعمارية ولعل أبرزها االحكم الثنائي المصري-البريطاني، ويعد الاحتلال البريطاني وراء التفرقة الذي شهده السودان بين شماله وجنوبه. كما تعد التركيبة الاجتماعية للسودان مزيجا من الجنس العربي في الشمال والجنس الإفريقي في الجنوب، وهذا ما أبرزه الدارسين في هذا المجال أن السبب

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 386-390.

[2] المرجع نفسه، ص392.

[3] محمد السيد، **إفريقيا والأطماع الغربية** (الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية، 2009)، ص 143.

الرئيسي للصراع القائم في السودان هو التركيبة الاجتماعية المعقدة، التي تتركز على عادات وتقاليد مميزة لكل جماعة عرقية أو إثنية الحاملة لمعتقدات مختلفة (الدين، اللغة). أما من ناحية الموارد، فيتمتع السودان بموارد مائية هائلة نتيجة لكثرة الأنهار بأقاليمه، كما يعتمد سكانه على الزراعة والرعي وتربية الأغنام والإبل، ناهيك عن الثرة الحيوانية الهائلة أيضا. كما يعد السودان من الدول الغنية بالثروة المعدنية ومنها النفط والبترول واليورانيوم، وكذلك المعادن كالذهب، دون نسيان مصادر الطاقة (الطاقة الشمسية).

المبحث الثاني: التنوع الإثني كمدخل للنزاع في السودان .

هناك حقيقة بازغة لا يمكن إنكارها وهي ظاهرة التنوع في المكون الاجتماعي للكثير من بلدان العالم وهذا التنوع والتباين البشري داخل الدولة الواحدة هو مصدر الخلافات والنزاع بين هذه الجماعات داخل كيان سياسي واحد، وقد تتسع هذه الخلافات لتنتج مزيدا من النزاعات وحالة عدم الاستقرار السياسي وأزمة هوية وأزمة اندماج لتكوين نسيج وطني، وتعتبر السودان إحدى هذه الدول لأنها تمثل خليطا من العمق الإفريقي والعربي، وبين المسلم والمسيحي والوثني. وهذا التنوع الإثني هو أساس المشكلة سببه أو مصدره الأساس (التنوع الإثني) هو السياسة الاستعمارية من جهة، ثم الساسة الحكومية السودانية التي فشلت في إدارة هذا التنوع بصورة سليمة وصحيحة[1].

المطلب الأول : الجماعات الإثنية في جنوب السودان.

تبلغ مساحة جنوب السودان حوالي 700 ألف كيلومتر مربع من مساحة السودان البالغة 2.5 مليون كيلومتر مربع تقريبا، أي ما يعادل 28% من المساحة الكلية للبلاد. وللجنوب حدود تمتد من 2000 كيلومتر تقريبا مع خمس دول هي إثيوبيا وكينيا أوغندا والكونغو وإفريقيا الوسطى[2].

تشكل المراعي 40% من الجنوب السوداني والأراضي الزراعية 30%بينما تشغل الغابات الطبيعية 23% والسطوح المائية 7% من جملة المساحة، ويعرّف جنوب السودان بأنه الجزء الذي يمتد جنوبا حتى بحيرة البرت بأوغندا، ويشتمل الجنوب على ثلاثة مديريات هي: بحر الغزال، الاستوائية، أعالي النيل[3].

---

[1] سداد مولود سبع، مرجع سابق، ص 130.

[2] توفيق المديني، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال** (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012)، ص14.

[3] المرجع نفسه، ص ص 14-15.

يعد البريطانيون هم أول من سمى جنوب السودان بهذه التسمية وكان ذلك في عام 1921، وكان الهدف من التسمية بالنسبة للبريطانيين هو إيجاد كيان مستقل، يمكن أن يكون دولة في المستقبل. بحيث أن هناك رأيان يُعتبران أساسيين حول التسمية التي أصبحت فيما بعد مشكلة جنوب السودان: يعتبر الرأي الأول أن المشكلة التي تحولت إلى صراع هي نزاع بين العرب والمسلمين والأفارقة المتفرنجين المسيحيين في الجنوب، وفي الوقت ذاته صراع بين الشماليين والجنوبيين السودانيين، أما الرأي الثاني فيعتبر أن الطريقة الصحيحة لمعرفة وفهم الصراع في السودان هي في الاطلاع على أحواله الميدانية ثم دراسة خلفيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين الجنوبيين والحكومات المركزية التي تعاقبت على السودان منذ عام 1921 عام دخول محمد علي باشا للسودان[1].

ينقسم جنوب السودان من الناحية البشرية إلى ثلاثة أعراق رئيسية هي: المجموعة النيلية، المجموعة الحامية، والمجموعة السودانية. ولا يعتبر الأنثروبولوجيون المجموعتين الأولين زنوجا خلصا، بل زنوجا دخلتهم دماء حامية أو حاميون متزنجون. ويرى البعض أن هذه الجماعات هاجرت من شرقي إفريقيا في موجتين كبيرتين أو في سلسلة من الموجات واستقرت حيث هي[2].

1- الجماعات العرقية:

يمكن تقسيم الجماعات العرقية المتواجدة في جنوب السودان إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي المجموعة النيلية، والمجموعة النيلية الحامية، والمجموعة السودانية وسنتطرق إليها على التوالي:

تُعتبر المجموعة النيلية من المجموعات العرقية المتواجدة في جنوب السودان بحيث تنحدر منها أهم قبائل الجنوب، ويرجع ذلك إلى كبر حجمها العددي حيث تنتمي إلى هذا العرق عدة قبائل متواجدة في الجنوب السوداني وهي قبائل الدينكا التي تمثل 10% من سكان الجنوب، وقبائل النوير التي تمثل نسبة 5%، والشلك 1%، وهناك قبائل أخرى من نفس العرق الاثني، إلا أنها تتواجد بنسبة ضئيلة كقبيلة الأنواك[3].والأشولي واللانجو وتعيش هاتان القبيلتان الأخيرتان على حدود السودان مع يوغندة[4].

من خلال هذا يتبين أن قبائل الدينكا هي من أكبر القبائل البالغ عددها نصف مليون نسمة، يسكنون إقليم المستنقعات والسدود على جانبي بحر الجبل الأدنى، ويمتدون شرقا حتى السوباط، أما

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 17-18.

[2] حمزة الباقر، مرجع سابق، ص337.

[3] توفيق المديني، مرجع سابق، ص14.

[4] حمزة الباقر، مرجع سابق، ص 337.

الشلك فهم أقل القبائل النيلية عددا، ويسكنون مناطق متفرقة على ضفتي النيل الأبيض، وكذلك على الضفة الشمالية للسوباط[1].

وتعد القبائل النيلية الحامية من رعاة الماشية و ينتشرون داخل و خارج حدود السودان، حتى وسط تنزانيا[2]. تتكون هذه المجموعة العرقية من القبائل التالية وهي : المورلي (الديدينجا)، والبويا، والتبوسا والأنوكا تعيش أغلبية هذه القبائل في المديرية الاستوائية كما يعيش البعض الاخر في أوغندا وكينيا[3]. وهناك قبائل أخرى تندرج ضمن هذه المجوعة(المجموعة النيلية الحامية) وهي قبائل الباري والمنداري والكاكوا واللوكويو، واللولويا، اللاتوكا والدونيرو والجي والتوركانا. وتعتبر قبائل الباري أكبر أفراد هذه المجوعة تعدادا تليهم جماعات اللاتوكا[4].

وأخيرا المجموعة السودانية التي تُعد من أهم المجموعات المتواجدة في جنوب السودان، بحيث تتمثل أبرز قبائل هذه المجموعة في الزاندي التي تمثل 2% من سكان الجنوب، والمورو، والمادي وفروعها. أما موطن هذه القبائل هو الجزء الغربي والجنوبي الغربي ومديريتي بحر الغزال والاستوائية والى الغرب من النيل وقرب الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للسودان، وتنتقل هذه القبائل بين جنوب السودان من جهة، وبعض الدول الإفريقية كالزائير وأفريقيا الوسطى من جهة أخرى[5].

2- اللهجات:

تنتشر بين سكان الجنوب لهجات متعددة تصل عددها إلى 12 لهجة، وإن كانت اللغة العربية التي تنطق بلكنة افريقية هي اللغة التي يعرفها أغلب السكان تقريبا، أما اللهجات الرئيسية فهي لهجات النيلين والتي تشتمل على لهجات قبائل الدينكا، والنوير والشلك والأشولي والبرن. وتختلف لهجات القبائل الأخرى عن لهجات القبائل المذكورة آنفا[6].

من خلال هذا التفاوت الشاسع بين لهجات سكان الجنوب السوداني نفهم أن لدى جنوب السودان عدة لهجات يتم التخاطب بها، وبالرغم من تعدد و تنوع وتداول هذه اللهجات إلا أنها لم تستطيع أن تكون

---

[1] - محمود شاكر، مرجع سابق، ص 75.

[2] - حمزة الباقر، مرجع سابق، ص33.

[3]- توفيق المديني، مرجع سابق، ص 14.

[4] - حمزة الباقر، مرجع سابق، ص 337.

[5]- سداد مولود سبع، مرجع سابق، ص137.

[6]- توفيق المديني، مرجع سابق، ص 15.

لغة أساسية حضارية، وبقيت اللغة الأساسية للمخاطبة والتفاهم هي اللغة العربية المحلية بين كافة القبائل بالرغم من كل المحاولات الأجنبية لإخفائها.

3- المعتقدات الدينية :

نظرا لوجود لغات وأعراق مختلفة في جنوب السودان، فإنه من الصعب جدا الجزم بوجود أغلبية دينية فيه فالديانات الوثنية هي الأكثر شيوعا بين سكان جنوب السودان، وتلك الديانات تختلف من قبيلة إلى أخرى. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من جانب البعثات المسيحية التبشيرية في جنوب السودان لخلق ونشر الديانة المسيحية، فإن هذه الجهود لم تنجح في تكوين أغلبية مسيحية. وتوجد في جنوب السودان الديانات التالية: الإسلام، الوثنية، المسيحية من الكاثوليك، والبروتستانت،في غياب إحصاء علمي حديث في الجنوب، فقد أُعتمد إحصاء عام 1956 الذي يقدر عدد مسلمي الجنوب بنحو 18% والمسيحيين بنحو 17% وغير الدينيين (الوثنيين و الأرواحيين) بنحو 65 بالمائة[1].

المطلب الثاني: الحركات الانفصالية في إقليم دارفور.

قامت في إقليم دارفور عدد من الحركات المناوئة التي رفع بعضها السلاح في وجه الأنظمة المتعاقبة على الحكم منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، كانت أهم هذه المطالب التي طرحتها هذه الحركات مجتمعة متمثلة في توزيع السلطة والثروة والخدمات رفع التهميش والمظالم[2].

في بداية التسعينات من القرن العشرين كان الفور يتعرضون لغارات وحشية من عرب تشاد الفارين من قوات هبري في بعض مناطق الإقليم من جهة، ويتعرضون لحملات عسكرية من قبل قوات الفيلق الإسلامي الذي يقوده الشيخ ابن عمر ومن قوات الحكومة التشادية من جهة أخرى، أدى هذا التعدي إلى تمرد داود يحيى أحد كوادر الحركة الإسلامية على الحكومة السودانية فاتحا مكتبا يمثل فيه المعارضة وتبني أبناء الفور وتدريبهم ومدهم بالسلاح والمال والعتاد بهدف القضاء على الوجود العربي التشادي بدارفور[3].

وظهرت في دارفور حركات تمرد وانفصال تعبر عن مصالح المتضررين من قبائل المزارعين الذين تكررت عمليات تعدي قطعان الرعاة عليهم ومن الأفراد والجماعات التي كانت تحس بالتجاهل والظلم من

---

[1] توفيق المديني، مرجع سابق، ص17.

[2] سلافة عبد الرحمن أحمد عثمان، «**الصراعات في القارة الإفريقية- دراسة حالة السودان**» (بحث تكميلي لنيل شهادة ماجيستر، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، 2005-2006)، ص51.

[3] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص98.

جانب الحكومة، أو حتى من القبائل العربية التي أثرت فيها عوامل الجفاف والتصحر ،و أهم هذه الحركات هي:

1- حركة تحرير السودان:

بدأت هذه الحركة تحت اسم " جبهة تحرير دارفور"، وهذا ما ظهر في بيانها الأول، ثم عادت الحركة لتعدل اسمها في بيانها الثاني إلى "حركة تحرير السودان"، والمراد من هذا التغيير هو أنها أرادت اسما يجنبها شبهة النوايا الانفصالية عن الحكومة المركزية، ويجعل مطالبها أكثر قبولا لدى الرأي العام في الداخل والخارج[1]. حيث ظهرت هذه الحركة إلى حيز الوجود على إثر اجتماع لمجموعة موسعة من أبناء قبيلتي الفور و الزغاوة، عقد بمنطقة أبو جمرة في شمال دارفور بتاريخ 21 جوان 2001، حيث أقسم المجتمعون يمينا صارما على المصحف بالعمل معا على إحباط ما أسموه سياسات القائلين بسيادة العرب بدارفور[2].

تُعتبر حركة تحرير السودان إحدى حركتي التمرد الرئيستين في دارفور، تزعمها عبد الواحد محمد نور(وهو محامي من الفور)، وبكل المقاييس تعد هذه الحركة الأكبر من حيث العضوية والنشاط الجغرافي، كما يلاحظ أن هذه الحركة تحتوي على أعضاء ناشطين من قبيلة الفور[3].

تحتوي الحركة على جناح عسكري هو "جيش تحرير السودان "[4]. بهذا الصدد قد أصدرت الحركة آنذاك ما يعرف ببيان مارس الذي أكدت فيه على أن حكومات السودان خلال مرحلة ما بعد الاستقلال اتبعت سياسات قوامها التهميش والتمييز العنصري والاستغلال وإثارة الفرقة، على نحو أدى إلى اضطراب أجواء التعايش السلمي بين الجماعتين العربية والإفريقية في الإقليم. أضاف الموقعون على بيان مارس أن هدف هذه الحركة (جيش تحرير السودان)، هو إيجاد سودان ديمقراطي موحد على أساس جديد من المساواة و فصل الدين عن الدولة[5].

وقد تعرضت حركة تحرير السودان إلى انقسامات وانشقاقات ميدانية وسياسية، ويتمثل أبرز قادتها في كل من عبد الواحد النور المنتمي لقبيلة الفور، وميني ميناوي المنتمي لقبيلة الزغاوة، بحيث يعتبر النور

---

[1] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص 155.

[2] أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص5.

[3] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 98.

[4] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص155.

[5] أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص 6.

القائد الأبرز داخل الحركة تدين له كل القبائل الولاء التام، يتميز بموقفه المتشدد من الحكومة السودانية وبرفضه الدائم التصالح معها، في حين اتخذ ميناوي موقفا مغايرا في هذا الصدد، حيث دخل بالفعل في مفاوضات جدية مع حكومة الخرطوم، وكان من جراء هذا التباين في المواقف أن انقسمت حركة تحرير السودان على إثر مؤتمر حسكنيتة 28 أكتوبر/ 5 نوفمبر 2005، إلى جناحين هما جناح الفور بقيادة النور الذي تمركز في جبل مرة، وجناح الزغاوة في شمال وشرق وجنوب دارفور بزعامة ميناوي[1].

2- حركة العدل والمساواة:

نشأت حركة العدل والمساواة في إقليم دارفور من أبناء قبيلة الزغاوة ، ويقال إن الحركة برزت في ظل انشقاق حركة تحرير السودان سنة 2001م ، بل إنه من الواضح أن النشأة الحقيقية للحركة بدأت عام 1999 عندما استقال خليل إبراهيم من منصبه كوزير للتعليم في ولاية شمال دارفور ثم أصدر مؤلفاً بعنوان الكتاب الأسود عام 1999 أيضًا وتم توزيعه سرًا ولم يكن يحمل اسم المؤلف ، ذهب فيه إلي أن مجموعة سكانية صغيرة تسيطر علي البلاد ، وسكان البلاد وخاصة في دارفور مهمشون وأن هناك 800 من أصل 887 وظيفة يشغلها موظفون شماليون[2].

وكان خليل قياديًا في حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان، وكان قياديًا في تنظيم الجبهة القومية الإسلامية ولكن يبدو أن وجود خليل إبراهيم في لندن جعله يميل إلي الطرح العلماني حيث قلت في خطابه النبرة الإسلامية التي كان موصوفًا بها، ثم إن دعوته إلي فصل الدين عن الدولة وبناء سودان جديد مدني وديمقراطي هي نقلة جديدة في فكره . تأسست الحركة عندما أصدرت بيانها التأسيسي عام 2001، غير أن التأسيس الحقيقي كان في مارس 2003 عندما أصدرت بيانًا من لندن حيث إقامة خليل إبراهيم لتعلن عن عمليات عسكرية ضد النظام وضد رموز الدولة من خلال قائد عمليات بجبل مرة الضابط التيجاني سالم درو[3] .

3- حزب التحالف الفيدرالي:

برغم أننا نعتبر أن أهم تنظيمين يحملان السلاح في وجه الحكومة هما التنظيمان السابقان: حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل حزب التحالف الفيدرالي الذي

---

[1] أمين المشاقبة، مرجع سابق ، ص102.

[2] سلافة عبد الرحمن أحمد عثمان، مرجع سابق، ص52.

[3] صلاح وهم فضال الأبسط، **مشكلة دارفور والسلام في السودان** (الخرطوم: دار الجمهورية للصحافة، 2004)، ص69.

يرأسه أحمد إبراهيم دريج وهو من قبيلة الفور بغرب السودان وهو يمارس العمل السياسي منذ الستينيات لكن يظل تأثيره ضعيف وخاصة أن عدد مقاتليه قليل، لأن الحزب يعتبر حزبًا إثنيًا جهويًا ثم تقلصت فاعلية الحزب بسبب تدهور صحة دريج والذي أصبح نائبه شريف حرير هو المسيطر علي مقاليد الأمور وهو ينتمي لقبيلة الزغاوة وهو الذي يوقع علي البيانات الصادرة عن الحزب وخاصة البيانات العسكرية التي تشرح طبيعة العمليات العسكرية الموجهة ضد الحكومة ورجالها وعسكرييها، ويظل تأثير هذا الحزب محدودًا ويختلف عن سابقيه[1].

4- ميليشيات الجنجويد :

يقال إن معني كلمة جنجويد هي جن علي جواد ، ويقال إنها مقسمة إلي ثلاثة مقاطع هي جن وجواد وجيم 3 (G3) بمعني الجن الذي يركب الجواد ويحمل السلاح ، ويري البعض الآخر أن معني الجنجويد ينسب إلي أحد الصعاليك الذين ينتمون إلي عرب دارفور ويسمي حميد جنجويت يشاع عنه أنه مارس أعمال الصعلكة والقتل والغصب ضد المواطنين في دارفور فأشاع الخوف والرعب في قلوب المواطنين ، ومن ثم أطلق هذا الاسم علي الجماعات والميليشيات التي تروع الآمنين وتنهب الأموال وتمارس الحرابة والإفساد في الأرض ، ومن الواضح أن التفسير الثاني هو الأقرب للمنطق.

والذي نحب أن نؤكد عليه هنا أن الجنجويد لا ينتمون إلي قبيلة معينة وبعضهم ليس من القبائل العربية وإنما هم جماعات أو مجموعات من الأفراد الهمجيين الذين جمعتهم غاية واحدة هي السرقة والنهب والاستيلاء علي أموال الغير حتى أشيع عنهم أنهم يقولون: سرقة ساعتين تغنيك عن عمل سنتين وهذه المجموعات هي أقدم من حركة التمرد وهي موجودة منذ عشرات السنين وبرغم أن أغلبيتهم من العرب فإن الأدلة أثبتت وجود بعض الجنجويد ينتمون إلي قبائل أفريقية وقد تبين أن كبار رجال أو أحد قادة الجنجويد ينتمي إلي قبيلة التاو الأفريقية . وقد قيل إن الشيخ موسي هلال ناظر قبيلة المحاميد العربية بدارفور هو الذي يتزعم الجنجويد وتبنت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الاتهام، وقد أصدر مجلس الأمن الدولي قرارًا يطالب الحكومة السودانية بنزع سلاح الجنجويد وضرورة تعقب المتورطين في القتل والنهب والسرقة[2].

وعندما سئل موسي هلال المتهم بأنه زعيم الجنجويد من مجلة " الأهرام العربي " القاهرية: هل أنتم جنجويد ؟ قال: لا. قالت المجلة: من هم الجنجويد ؟ قال هلال: أولاً الجنجويد مصطلح ولفظ محلي

---

[1] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص ص 158-159.

[2] المرجع نفسه، ص163.

شعبي دارج قديم بلهجة دارفور واسمه الصحيح الجنجويت وليس الجنجويد ، ولكن معناه هو اللصوص والحرامية وقطاع الطرق والنهب المسلح وهم يساوون الهمباتة في شمال ووسط السودان، وهم لا يرتبطون بقبيلة معينة أو أعراق محددة ولم يجدوا لهم قيمة إلا بعد الإعلان المكثف عنهم وما يقومون به من سرقة ونهب وسلب وهي مسألة يمارسها صغار النفوس في كل مجتمعات العالم ولا يمكن أن تمارسها العشائر. وعندما سئل: هل داخل متمردي دارفور عرب؟ قال هلال: نعم يوجد عرب بين المتمردين وهناك بعض من أبناء عشيرتي وقبيلتي ضمن المتمردين ، وهذا يؤكد أن الصراع ليس بين العرب والزرقة[1] .

لكي نضع أزمة دارفور في سياقها الشامل يمكن القول أنها وليدة لأزمة الدولة وأزمة المجتمع في السودان، بل تشكل نموذجا لأزمة الدولة والهوية في العالم الثالث. ويبرر هذا التصور بكون ما تعانيه هذه المجتمعات من تخلف مضاعف " لا يرجع إلى التمايزات الاجتماعية الطبقية، ولا إلى العامل الثقافي-الأيديولوجي"، بل يعود بالدرجة الأولى، إلى كيفيات وأشكال توزيع السلطة والنفوذ الاجتماعي المادي (الجانب الاقتصادي)، والمعرفي للقيم والرموز (الجانب الثقافي-الأيديولوجي)، لكن قبل التطرق إلى الأزمة وبوادرها لابد من المرور على موقع دارفور الاستراتيجي، والإطار البشري للإقليم، والعوامل الطبيعية والموارد الموجودة بها وظهور حركات التمرد .

يقع إقليم دارفور في غرب السودان بين خطي عرض 15 شمالا و100 جنوبا، وخطي طول 22-27 شرقا. تحده ليبيا من الشمال الغربي، وتشاد غربا، وأفريقيا الوسطى جنوب غرب. تبلغ مساحة كامل الإقليم 200 ألف ميل مربع، أي حوالي 20% من مساحة السودان، و يعد أكبر أقاليم السودان وتعادل مساحته مسلحة فرنسا. يبلغ عدد سكانه أكثر من 6 ملايين نسمة، أي خمس سكان السودان. تضم دارفور حوالي 195 قبيلة (يضم السودان أكثر من 570 قبيلة). وينقسم سكان دارفور إلى مجموعتين: عرب و زرقة[2].

تأسست دارفور على القبائل، ويقال إن الداجو هم أول من أسس دولة منظمة في تاريخ دارفور ثم أعقبهم التنجر. من هذا المنطلق يتبين لنا أن السمة الغالبة على مجتمع دارفور هي القبلية، فإقليم دارفور يضم قرابة 200 قبيلة وتكفي الإشارة هنا لذكر أكبر وأهم القبائل كالتالي:

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 163-164.

[2] عبده مختار موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى** (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2009)، ص 75.

الفور ويشكلون الجزء الرئيسي من سكان الإقليم ويُعتبرون هم السكان الأصليين تميزا لهم عن الوافدين عليهم، وتعد القبيلة الكبيرة وأول من ارتبطت بالإسلام في المنطقة، قبيلة الرزيقات يتمركزون جنوب الإقليم ويعتبرون من أغنى القبائل، المساليت وتقع غرب دارفور بحيث أنها تعتبر من القبائل المشتركة بين السودان وتشاد، يتميزون بتربية الأغنام والأبقار والاشتهار بالفروسية، قبيلة البرقو يعد أصلها من تشاد وقد بدأت هجرتهم للسودان عام 1910 يهتم أبنائها بحفظ القرآن وتدريسه وممارسة التجارة والصناعات اليدوية، وهناك مجموعة أخرى من القبائل كالمعاليا المتواجة بين دارفور وكردفان، والتعايشة والداجو والميدوب وغيرها من القبائل المكونة لإقليم دارفور [1].

1- الأسباب المباشرة لتفجر الصراع في دارفور :

تشير ملاحظة التاريخ الدارفوري إلى أن أبناء الإقليم عربا وأفارقة عاشوا لعقود طويلة تضللهم أجواء السلام، غير أن هذه الأجواء راحت تأخذ في التبدل منذ ثمانينات القرن العشرين من جراء الشعور بشح الموارد وتزايد معدلات الفقر في صفوف الدار فوريين على اثر موجات الجفاف والتصحر التي اجتاحت الإقليم، من هنا يمكن القول أن ظهور مشكلة دارفور بالأساس لأسباب تتعلق بالصراع على الموارد وأكثر من كونها أسبابا ذات طابع عرقي سلالي، على سبيل المثال ما ورد في تقرير الأمم المتحدة ما فاده أن الجفاف يمثل أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الصراع في دارفور بالأساس، حيث دفع سكان دارفور من مزارعين ورعاة و رحل إلى التقاتل من أجل الموارد المائية القليلة[2].

تمثلت الإرهاصات الأولى لمشكلة دارفور في تصاعد التوتر بين قبيلة الفور الإفريقية وعدد من القبائل البدوية العربية منذ سنوات الثمانينات، حيث أنشأ الفور تجمعا عرف بالحزام الإفريقي، وبدأت القبائل العربية تدعو إلى ما يعرف بتجمع العرب، ومن هنا بدأ كما يقول البعض التفريق ما هو عربي وما هو إفريقي داخل دارفور، ومن هنا تولدت مشاعر الغضب إزاء حكومة الخرطوم تملأ صدور الدارفوريين الأفارقة، إذ راحوا يحملونها المسؤولية عن تردي الأوضاع المعيشية في الإقليم بتجاهلهم وتهميشهم، بل وبمحاباة أبناء القبائل العربية على حسابهم، وهذا لكي تتسع الهوة العرقية الأفروعربية

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 78-82.

[2] أحمد وهبان، « **السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور**» مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر، العدد2، جانفي 2011، ص4.

بمرور الوقت وتظهر في أوساط الدارفوريين الأفارقة حركات عرقية عديدة تسعى إلى رفع ما تسميه ظلما مورس ضدهم من قبل الحكومات المتعاقبة على حكم السودان منذ استقلاله[1].

ولقد أسهم في تفاقم التمرد في الإقليم شعور الدار فوريين الأفارقة بأن حكومة الخرطوم كرست اهتمامها لإيجاد الحلول لمشكلة الجنوب، وغضت النظر عن دارفور ومشكلاته المتنامية. حيث أن مشكلة دارفور طفت على سطح الأحداث مع بداية عام 2003، حيث كانت الحكومة السودانية منغمسة في المفاوضات مع جون جارانغ، وبدأت تلوح في الأفق بشائر اقتراب تسوية مشكلة الجنوب، وبالتالي فقد كان على الدارفوريين الأفارقة تصعيد تمردهم بغية لفت الأنظار إلى مشكلاتهم المتجاهلة، ومن هنا اندلعت الاضطرابات من فيفري 2003 حيث أعلنت مجموعة من الطلاب والناشطين تمردهم على الحكومة المركزية، متهمة إياها التمييز ضد دارفور واستبعاده تنمويا[2].

أضف إلى ما سبق ذكره، أن الفكرة التي كانت تسود لدى الكثير من السودانيين في الغرب والشرق هي أن الشماليين هم من قد هيمنوا على السلطة في السودان بعد الاستقلال عام 1956، فجميع المناصب الكبرى تولاها الشماليون، وكذا المناصب الرئاسية والوزارية لم يتقلدها أي " دارفوري" ، ويرى البعض أن الأحزاب التقليدية الشمالية هي أساس البلاء لأزمات السودان المتتالية[3].

2- العوامل المساهمة في تعقيد الصراع في دارفور:

يعد الصراع القبلي في دارفور من أقدم الصراعات في القارة الإفريقية، إلا أن هناك عوامل أدت لتعقيد الصراع وتصعيده وتفاقم الأوضاع في دارفور كالعوامل الطبيعية والسياسية :

لقد كانت للظروف الطبيعية دور هام وحساس جدا في تصعيد النزاع في إقليم وبشكل مباشر، فقد ساهمت موجات الجفاف والتصحر في تعقيد الصراع في دارفور بصورة كبيرة حيث أدت لنزوح القبائل بسبب تدهور المراعي وشح المياه، ومن أكثر القبائل تضررا هي تلك التي تغطي أقصى شمال الإقليم وغربه وشرقه مثل قبائل الزغاوة والرزيقات والبرتي وقبائل أخرى، أدت هذه الحاجة إلى الأمطار وأراضي الرعي إلى احتدام صراعات دامية بين القبائل النازحة والقبائل المحلية، نفس الشيء تكرر مع القبائل العربية في الإقليم فالظروف الطبيعية الصعبة قد أفقدهم مراعيهم وموارد مياههم فهاجرو إلى مناطق الفور

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 4-5.

[2] مجموعة الازمات الدولية، **ثورة دارفور:أزمة السودان الجديدة** ، التقرير رقم 76 عن إفريقيا، 25 مارس 2004، ص17.

[3] أمين المشاقبة، **دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل** (عمان: دار حامد للنشر و التوزيع، ط.1، 2012)، ص 152.

أي إلى أقصى الجنوب الغربي فكان لهذه الهجرات آثار مباشرة في الصراع القبلي مثل صراعات الماهرية والزغاوة والداجو وكذلك 27 مجموعة عربية والفور[1].

وساهمت الظروف السياسية بشكل كبير في تعقيد الصراع القبلي في إقليم دارفور، فارتكبت النخبة السياسية والحكومات المتعاقبة على حكم السودان منذ الاستقلال أخطاء منهجية حينما أهملت وتجاهلت القوة الكامنة وراء التجمعات الإقليمية والجهوية والمطالب الإثنية، واعتبرتها مجموعات قد اكتسبت وعيا سياسيا واجتماعيا بنفسها خارج الإطار القومي العام.

يُعتبر إلغاء الإدارة الأهلية سببا من أسباب تفاقم مشكلة دارفور، فقد كان لزعماء القبائل دور أساسي في إدارة الإقليم و حل المشاكل الناشئة بين القبائل، ولكن في أكتوبر 1964 بدأت الدعوة لإلغاء هذه الإدارة الأهلية تبنى هذه الدعوة بعض المثقفين الذين لا يعرفون الواقع الاجتماعي لبعض مناطق السودان و منها دارفور، وكانت حكومة " نميري" عام 1969 هي من تبنت دعوات حل الإدارة الأهلية مما حرم زعماء و شيوخ قبائل دارفور من كثير من الاختصاصات الواسعة التي كانت لهم[2].

ارتباطا بما تقدم، فقد انتهج "نميري أحمد إبراهيم" نهج المحسوبية والعنصرية القبلية حتى وصفت القبائل العربية حكومته بأنها حكومة الزرقة (القبائل غير العربية)، وأُتهم "نميري" بالعنصرية لأنه عيّن أبناء الفور في المناصب الرفيعة، وكرد فعل على سياساته ظهر التجمع العربي ليمارس ضغطا على رئيس الوزراء "صادق المهدي" بتاريخ 9 سبتمبر 1987 ليخرج هذا الأخير بخطاب نصه: (إقليم دارفور الذي يضم 84 قبيلة يعتبر من أقاليم السودان التي يطلع أبناؤها إلى المشاركة في حكم إقليمهم، فإننا كعرب نحس بأننا قد سلبنا حق التمثيل في قيادة هذا الإقليم في اتخاذ القرار فأصبحنا أغلبية بلا وزن)، وفي النهاية خلص الخطاب الذي وقع عليه سبعة عشر من أعيان القبائل وسادتها إلى مطالبهم بالنصف من مقاعد الحكم كحد أدنى[3].

وقد كان الصراع حول المواقع الإقليمية بين قبائل الإقليم قد وصل إلى ذروته، فتجلى الاقتتال بصورة واضحة بين مجموعة القبائل الوافدة أو المرتحلة والمجموعات المستقرة بسبب الرغبة في السيطرة على المواقع القيادية المحلية، فنظام الحكم الإقليمي الذي شرع للسودان في عام 1980 هو الذي نقل الاستقطاب العرقي إلى شمال دارفور وغرب دارفور واقترن بالاقتتال بين المجموعة العربية من جانب

---

[1] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص ص 90-93.

[2] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص 132.

[3] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 95.

ومجموعة الفور من جانب ثم مجموعة المساليت من جانب آخر. من هذا المنطلق ظهرت ثلاث مجموعات عرقية راغبة في المنصب : العرب، الزغاوة، الفور[1].

بدأ الإحساس بالانتماء العرقي في ظل الأنظمة السلطوية الراغبة في المشاركة السياسية، فشهد السودان تجربة الحكم السلطوي ثلاث مرات(1958–1964، 1969–1989، 1985–2007)[2]. ويبدو جليا أن الانخراط في التنظيم الواحد أو الغالب بحد ذاته لا يقود إلى الفوز إذ يتساوى المرشحون في الانتماء للتنظيم، فكان لابد من اللجوء إلى القبيلة أو العرق أو الجهوية لنيل أصوات الناخبين. وفي بلد كالسودان لا يزال عرقيا فإن السلطوية تقود بالضرورة إلى إزكاء القبيلة والعرقية والجهوية[3].

أما المظهر الآخر للصراع يتصل بالتبعية الإدارية، فالعوامل متصلة بتكوين الإدارات الأهلية، وجدت بعض المجموعات الأقلية أنها تتبع إداريا لمجموعات الأكثرية، فبعض مجموعات الأقلية تسعى جاهدة للتخلص من هذه التبعية بينما مجموعات الأكثرية تسعى لإبقاء الوضع الإداري على ما هو عليه فيتطور ذلك الرفض إلى نزاع بين المجوعتين، وفي عام 1974 قرر المركز إعادة تقسيم المديريات فصار إقليم دارفور مديريتين: شمال دارفور وعاصمتها الفاشر وجنوب دارفور وعاصمتها نيالا .

كان هذا التقسيم يجمع المؤيدين تحت الرايتين على وجه العموم ولكن في كثير من الأحيان تنقسم العرقية الواحدة نفسها إلى مجموعات متنافسة كثيرا ما تنسق مع مجموعات من العرقيات الأخرى لتحقيق الفوز في المواقع القيادية، ولكن حدثت تطورات متلاحقة نقلت الاستقطاب العرقي خارج حدود مديرية جنوب دارفور فكان ذلك إعلانا لميلاد النزاع العرقي الدامي الذي شهده ولا يزال يشهده إقليم دارفور[4].

أما النوع التالي من الصراع ذي الطابع السياسي فيتصل بترسيم الحدود أو إعادة ترسيمها، في كثير من الأحيان فإن الحدود الإدارية تتطابق مع التواجد القبلي وتقوم الحكومات المركزية والإقليمية بإصدار تشريعات تؤثر على هذه الحدود دمجا أو تفريعا فتخلق توترا اجتماعيا مبعثه خدش السيادة الوطنية، وقد يقود هذا التوتر إلى الاقتتال والنزاع مثال ذلك النزاع بين القمر والفلاتة في جنوب دارفور[5].

---

3 Richard Gray ,**History of the SawthenSodan 1879-1889**, pruss,Oxford university ,2009, p43.

[2] عبد الله عبد الرازق، **تاريخ شمال وغرب افريقيا الحديث والمعاصر** (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ت)، ص258.

[3] المرجع نفسه، ص ص 158–159.

[4] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص135.

[5] المرجع نفسه، ص 138.

ارتباطا بما سبق، يمكن تلخيص العوامل الطبيعية والسياسية والاقتصادية المساهمة في تعقيد الأزمة وتصعيدها فتمثلت في أن الصراع القديم المتجدد صراع الموارد بدءا بالنزاع المحلي حول الماء والكلأ، انتهاء بالنزاع الدولي حول الموارد النفطية والمعدنية، وأن التدهور البيئي وانعكاساته على الرقعة الزراعية والمسارات الرعوية المؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، زيادة عن تدفق السلاح من الداخل والخارج، وكثرة حملة السلاح واستغلالهم لخدمة النعرات القبلية النزاع والحزبي والجهوي (الأيديولوجي)[1]. وغياب الرؤية السياسية لمعالجة الثنائيات والتعددية نتج عن هذا تناقضات أفضت إلى صراع الهويات، وظهرت تبعا لذلك مفاهيم جديدة مثل التهميش، والإقصاء والطبقية والعرقية[2]، كل هذا أدى إلى ظهور الفجوة التنموية وتنامي الإحساس بالفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المركز والمناطق الطرفية، والوقوف تحت دائرة الهيمنة الخارجية التي تسعى بجد واقتدار إلى نقل الصراع من إطاره المحلي إلى القطري ، فالإقليمي، ثم الدولي[3].

المطلب الثالث: إدارة التنوع العرقي في السودان.

ظل السودان كغيره من دول القارة الإفريقية يعاني من مشاكل التعدد العرقي والثقافي، التي حالت دون استقراره، حيث فشلت الحكومات المتتالية في وضع حد لحرب الجنوب، فانصرف جل همها في مواجهة التدهور الأمني الناجم عن الحرب وأهملت إلى حد كبير الجوانب التنموية، مما انعكس سلبا على حياة المواطن السوداني، لكن الجدير بالذكر أن الجهود المبذولة لحل المشكلة لم تتوقف من جانب القادة السياسيون بحثا عن السلام، بيد أن مصير أغلب هذه الجهود باءت بالفشل التام، واستمر الشعب يعاني ويلات الحرب و خسائرها المادية والنفسية[4].

من الملاحظ هو أن الأساليب التي اتبعها القادة السياسيون اختلفت اختلافا كبيرا ويرجع ذلك في المقام الأول إلى اختلاف نظراتهم للمشكلة، مما انعكس على طرق معالجتهم لها على أنه يمكن القول صورة عامة أن هناك ثلاثة أساليب أو استراتيجيات لجأ لها القادة لكل هذه المشكلة، وتتلخص في الآتي:

1- إستراتيجية الاستيعاب:

---

[1] سيد حامد حريز، **الهوية و الوحدة الوطنية في السودان جدلية الثقافة والسياسة** (د.م: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ط.1، 2017)، ص78.

[2] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص14.

[3] سيد حامد حريز، مرجع سابق، ص78.

[4] بهاء الدين مكاوي، «استراتيجيات إدارة التنوع الاثني في السودان، » **المستقبل العربي**، العدد362، 2009، ص103.

اتجهت غالبية الدول الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار، في إطار سعيها لحل مشكلة التكامل القومي، إلى أسلوب السعي لفرض الاندماج الطائفي. ويقوم هذا الأسلوب على السعي لاستيعاب الجماعات الإثنية المختلفة داخل حدود الدولة في إطار ثقافة الجماعة الحاكمة بكل الوسائل المتاحة[1].

لقد جرب السودان سياسة الاستيعاب منذ استقلاله عام 1956 وحتى توقيع اتفاقية أديس بابا سنة 1972 التي اعترفت بالاختلافات بين الشمال والجنوب، وأتاحت للجنوب الفرصة لتطوير ثقافاته المختلفة عن ثقافة الشمال. وارتبطت سياسة الاستيعاب في السودان بنظام الدولة الموحدة، فعلى الرغم من أن السودان عرف نوعا من اللامركزية في فترات حكم سابقة، إلا أن المركزية أضحت السمة المميزة لنظام الحكم في السودان بعد الاستقلال، وإن يكن هنالك ما يعرف باللامركزية الإدارية[2].

ورغم الفشل الواضح لسياسة الاستيعاب التي مورست في السودان، كما فشلت من قبل في الدول الإفريقية الأخرى، فقد استمرت الحكومات الوطنية الأولى في هذه السياسة، الأمر الذي أدى إلى توسيع دائرة الخلاف، أدت إلى إحداث أزمة ثقة بين الشمال والجنوب، كما أدت سياسة الاستيعاب إلى تهديد الاستقرار السياسي في كل أنحاء الدولة، وكانت هذه الرؤية أكثر وضوحا خلال فترة الفريق إبراهيم عبود فطبقا لمفهوم الحكومة العسكرية الأولى، تمثل الواجب الأول للحكومة الوطنية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع التكامل الوطني، وإزالة الفوارق بهدف تحقيق وحدة وطنية شاملة[3].

وقد استند دعاة الاستيعاب في السودان إلى مجموعة من الحجج من أجل تطبيق هذه الإستراتيجية أهمها: إن مشكلة جنوب السودان هي مشكلة مفتعلة ومصنوعة، بحيث أن للاستعمار الانجليزي الدور الأكبر في صناعتها من خلال محاربة اللغة العربية ومنع التداخل بين الشمال والجنوب، وأن الشمال نفسه لم يكن عربيا ولا مسلما، وإنما أصبح كذلك بفعل الهجرات العربية والتي لولا الصعوبات الطبيعية، لتعرض لها الجنوب بنفس القد، وأنه لولا الصعوبات التي حالت دون توغل العرب في الجنوب لما وجد ما يسمى اليوم بمشكلة الجنوب، ومن ثم فإن الحل يكمن في السعي لإتمام هذه العملية بنقل المؤثرات العربية والإسلامية للجنوب حتى تتحقق وحدته مع الشمال،ومن ناحية أن الجنوب نفسه يعاني من الانقسام الديني واللغوي، وتختلف عادات أهله وتقاليدهم، وبالتالي فإن في سياسة الاستيعاب توحيد للجنوبيين فيما بينهم قبل توحيدهم مع الشمال،أخيرا فإن غالبية سكان السودان اليوم من العرب المسلمين، وأنه بمنطق

---

[1] بهاء الدين مكاوي و محمد قيلي، "تسوية النزاعات في السودان"، مرجع سابق، ص287.

[2] بهاء الدين مكاوي، «استراتيجيات إدارة التنوع الاثني في السودان »، مرجع سابق، ص104.

[3] المرجع نفسه، ص ص 104-105.

الديمقراطية ينبغي أن تسود ثقافة الأغلبية لابد من توحيد المواطنين ثقافيا ودينيا ولغويا حتى يمكن تحقيق الوحدة الوطنية[1].

لقد قادت سياسة الاستيعاب إلى عكس ما يريد النظام، فبدلا من أن تؤدي إلى تدعيم الوحدة الوطنية وإزالة الفوارق، قادت إلى حرب أهلية طاحنة، ويلاحظ أن سياسة الاستيعاب أدت إلى تمسك بعض الجنوبيين بسياسات الاستعمار "المناطق المقفولة" التي يعنى بها الأسلوب الاستعماري للفصل بين الشمال والجنوب[2].

إن الوقع السيئ لسياسة الاستيعاب على الجنوبيين ترك أثرا سالبا على رؤية بعض المثقفين الجنوبيين للمشكلة. ففي كتابه "صراع الرؤى" "نزاع الهويات في السودان" يقول "فرانسيس دينق": "نتيجة للعمى الذي أصابهم من تجربتهم الذاتية مع الاستيعاب، ومن تمجيدهم للنموذج الذي تشكل في الشمال، افترض الشماليون بشكل عام أن هويتهم تعتبر هي النموذج القومي، أن ما كان سائدا يشكل صورة مشوهة فرضه المستعمرون"[3].

لقد أدركت الأحزاب السياسية بشكل قاطع فشل سياسة الاستيعاب فاستبعدتها كوسيلة لحل النزاع القائم في السودان، وراحت تبحث عن (اندماج وظيفي) يتم بموجبه توحيد الطرفين، مع التأكيد على ضمان حقوق القوميات المختلفة في داخله، ولما جاء نظام النميري في أواخر الستينات، بني سياسته صوب الجنوب على هدي هذه الأفكار التي تبلورت في مؤتمر المائدة المستديرة[4].

2- الاندماج الوظيفي:

يقصد بالاندماج الوظيفي وجود رابطة بين أعضاء جماعة لا تستند بالضرورة إلى ثقافة أو هوية مشتركة، ولكنها تستند إلى وجود مصلحة مشتركة بالأساس، ويكون أعضاء الجماعة مستعدين لقبول المؤسسات القائمة ما دامت تؤدي وظائفها بفاعلية. كما أن نظرتهم إلى القادة السياسيين باعتبارهم صالحين أو فاسدين تستند إلى قدرتهم على تأدية هذه الوظائف[5].

---

[1] بهاء الدين مكاوي ومحمد قيلي، مرجع سابق، ص 291.

[2] المرجع نفسه، ص ص 292-293.

[3] عبد اللطيف البوني، **البعد الديني لقضية الجنوب** (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1996)، ص30.

[4] بهاء الدين مكاوي ومحمد قيلي، مرجع سابق، ص 298.

[5] بهاء الدين مكاوي، «استراتيجيات إدارة التنوع الاثني في السودان »، مرجع سابق، ص 106.

وفي هذا النموذج تتعدد الخيارات التي تبدأ من قبول الجماعات الخاضعة للعيش في إطار دولة موحدة استنادا إلى بعض الأسس الوظيفية والمؤسسية، مرورا بقبولها العيش في إطار دولة موحدة مع منحها الحكم الذاتي الإقليمي، وانتهاء بالحل الفدرالي و الكونفدرالي[1].

لقد بدأ تطبيق نموذج الاندماج الوظيفي في السودان مع النظام المايوي من خلال نظام الحكم الذاتي الإقليمي الذي نشأ على أساس اتفاقية أديس أبابا سنة 1972 بين النظام الحاكم وحركة تحرير جنوب السودان، بينما اعتمد النظام الفدرالي والذي ظل مطلبا جنوبيا منذ الاستقلال عام 1956، بناءا على توصيات (مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان) والذي انعقد في الفترة (9 سبتمبر 21 أكتوبر 1989) بدعوة من مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني. كما وقعت الحكومة اتفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية والقائم على أساس إعطاء وضع خاص للجنوب فيما عرف باسم(دولة واحدة ونظامان)[2].

خلاصة القول، أن النزاعات في جنوب السودان وإقليم دارفور تعود لأسباب داخلية متنوعة ومتفاوتة، من نزاعات اقتصادية ذات تجليات عرقية في جنوب السودان بالرغم لما يتوفر عليه هذا الإقليم من ثروات طبيعية هائلة، إلا أن سكانه يعانون من ضعف التنمية والفقر والتهميش والحرمان هو من رسخ النزعة الانفصالية لديهم والمطالبة باستقلالهم الذاتي عن الشمال، أما في إقليم دارفور فقد كانت الأزمة حتمية وأن انفجارها كان ينتظر اللحظة التاريخية المناسبة، فقد ساهمت كل العوامل السياسية والاقتصادية وحتى الظروف الطبيعية في تفجير الأزمة فيها، نتج عن هذا ظهور حركات تنادي بالانفصال (حركة تحرير السودان، حركة العدل والمساواة، حركة التحالف الفدرالي)، عن السودان لتكوين كيان مستقل، بحيث تعاملت السلطة المركزية في السودان مع هذا الوضع بتنفيذ إستراتيجيات ربما تحد من الانقسامات وتحقق التكامل والاندماج لمختلف الجماعات العرقية والإثنية.

خلاصة الفصل الأول:

---

[1] بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، مرجع سابق، ص 302.

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين، «الاندماج الوطني في إفريقيا والخيار السوداني، » **المستقبل العربي**، العدد63، ماي 1984، ص38

اتضح من خلال ما أعرضناه، أن للسودان موقع استراتيجي هام يتوفر على إمكانيات طبيعية وبشرية هائلة، من موارد طبيعية المتمثلة في النفط والبترول، أو مصبات مائية كنهر النيل أو ثروة حيوانية متنوعة. كما تمثل تركيبة السودان البشرية فسيفساء للتنوع الكبير والاختلاف العرقي والإثني والديني.

تمر دراسة أزمة السودان عبر دراسة الجوانب الجغرافية والتاريخية في كل من جنوب السودان وإقليم دارفور، والتركيز أكثر على أزمة دارفور لأنها تعتبر من المشكلات المتعلقة بالأقليات الموجودة في الإقليم والناجمة عن سوء إدارة النظم الحاكمة لإدارة علاقتها مع تلك الأقليات. زيادة عن ذلك فإن العوامل الطبيعية قد ساهمت بشكل كبير في تصعيد الصراع وتفاقمه، فظاهرة الجفاف مثلا كانت سببا في تقليل المراعي مما ساهم بتنقل القبائل نحو قبائل أخرى لم تمسهم الأزمة نتج عن ذلك صراع فيما بينهما.

إن حالة الفراغ الأمني في الإقليم وقصور يد الدولة عن تطبيق القوانين قد سمح بظهور مجاميع مسلحة مثل (حركة العدل والمساواة) و(حركة تحرير السودان) أخذت بالتفاوض مع الحكومة وتضع الشروط والتعهدات على الحكومة مما عقد عملية إنهاء ألأزمة . كما لا يمكن تجاهل دور العوامل الخارجية في تأجيج الصراع في الإقليم من خلال تدخل دعم هذه الحركات المتمردة في نظر السلطة من بعض الدول الإقليمية أو الخارجية وتضخيمها إعلاميا أو دعم بعض أطراف الصراع على حساب الآخر لتحقيق أهداف إستراتيجية تخدم مصالحها.

وبما أن مشكلة الجنوب وأزمة دارفور متعددة الأبعاد وتشمل الجوانب الاقتصادية والتنموية والأمنية ولاجتماعية والثقافية والإنسانية فلا بد أن تتجه محاولات حل تلك المشاكل نحو جميع الأبعاد حيث فشلت الحكومات المتتالية في وضع حد لحرب الجنوب وأزمة دارفور، فذهبت الحكومات السودانية المتعاقبة لتطبيق بعض الاستراتيجيات التي من شأنها توفر الأمن والاستقرار والحد من الحروب الأهلية والقبلية وإعادة لمّ شمل كل السودانيين بكل طوائفهم دون تفريق، فتمثلت تلك الإستراتيجيات في إستراتيجية الاستيعاب، بحيث تقوم باستعاب الجماعات الإثنية المختلفة داخل حدود الدولة في إطار ثقافة الجماعة الحاكمة بكل الوسائل المتاحة، ومن ثم إستراتيجية الاندماج الوظيفي التي يعنى بوجود رابطة بين أعضاء جماعة لا تستند بالضرورة إلى ثقافة أو هوية مشتركة، ولكنها تستند إلى وجود مصلحة مشتركة بالأساس، تقوم من خلاله الأقليات بقبول المؤسسات القائمة، ولكن فشلت هذه البوادر في تسوية هذه المشاكل.

الفصل الثاني:

تفاعل القوى الخارجية والمنظمات الدولية مع الأزمة السودان.

تمهيد:

لقد أصبحت السودان مصرحا لاجتماع مختلف القوى الكبرى، سواء كانت دولا أو منظمات وهذا تحت غطاء إعادة تشكيل المنطقة وبناء الوحدة الوطنية فيها من جديد. فمن المهم تفهُّم الدوافع الحقيقية لحروب السودان المعاصرة، والتي أدت إلى الأزمة الهيكلية التي يعانيها السودان منذ الاستقلال، متخذة شكل حروب واسعة ومدمرة في الجنوب والغرب والشرق، وكان فشل مشروع الدولة الوطنية بعد الاستقلال وعدم قدرته على تحقيق الاندماج القومي، والظروف الاقتصادية المتردية، سببا في تفاعل القوى الخارجية سواء كانت دولية أو إقليمية مع الأزمة السودانية (مشكلة الجنوب و دارفور) فتباينت مواقف هذه القوى من القضايا السودانية على حسب أهدافها وإستراتيجيتها، فانبثق عنها الاهتمام بتلك القضايا من مؤسسات العمل الإفريقي، ودول الجوار، والدول الأوروبية التي تعد الشريك التجاري للسودان، والدور الصيني للحفاظ على مصالحه بالمنطقة، إضافة للدور الأمريكي البارز في محاربة الإرهاب من جهة، وإضفاء "الشرعية الدولية" من جهة أخرى، دون تجاهل البعد الإسرائيلي في دعم الجماعات المسلحة.

المبحث الأول: تنافس القوى الدولية والإقليمية في السودان.

منذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها في نهاية أعوام الثمانينات من القرن الماضي بات واضحا أن منطقة شرق إفريقيا عموما، والسودان خصوصا، تشكل أحد مكونات الإستراتيجية الكونية للدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وإسرائيل، بحيث تدخلت هذه الدول في الأزمة السودانية بشكل غير عادي، اضافة إلى تأثير دول الجوار على ميار سير الأزمة، ومن خلال هذا المبحث سنستعرض تأثير كل من الدول الغربية و دول الجوار على المشكلة السودانية.

المطلب الأول: الأدوار الأمريكية والصينية والإسرائيلية.

شكل السودان عبر التاريخ ساحة للتدخلات الخارجية، سواء كانت دول إقليمية مجاورة، أو دول غربية بعيدة كل البعد عن جغرافيا السودان، سعت هذه الأخيرة إلى تطبيق مخططاتها المختلفة، في دعم حركات التمرد والتشجيع على الانفصال أو نهب الموارد الطبيعية الموجودة بالسودان وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والصين وإسرائيل من أبرز الدول المتفاعلة مع الأزمة السودانية.

1- الدور الأمريكي:

بعد أن انتهت الحرب الباردة شهدت حقبة التسعينات من القرن العشرين تبلور ملامح اهتمام دولي بأفريقيا تحولت معه القارة إلى ساحة صراع تجلى في السياسات الأمريكية والصينية والفرنسية والإسرائيلية. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم لاعب على الإطلاق على الساحة الأفريقية منذ أن أعلنت تحديها للنفوذ الأوربي التقليدي في أفريقيا وخصوصا الفرنسي، وتبلورت مرتكزات السياسة الأمريكية في الحصول على الموارد الطبيعية (البترول و اليورانيوم)، أو الحرب المعلنة على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر[1].

وفي هذا السياق اعتمدت أمريكا على آليات متنوعة من أجل الهيمنة والسيطرة على دول القارة الإفريقية تمثلت في إعلان لشراكة الاقتصادية مع إفريقيا كآلية بديلة عن المساعدات و المنح أُطلق عليها بدبلوماسية التجارة مع أفريقيا، وإضفاء الشرعية لقادة أفارقة جدد يمثلون لواء التطور الديمقراطي، فرض قواعد عسكرية في مختلف دول القارة، قامت بتشكيل قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا في فيفري 2007 ضمن هيكلة وزارة الدفاع الأمريكية، تم ذلك من خلال (الأفريكوم)، اعتماد وكلاء إقليميين للحرب على الإرهاب وتشجيع أسلوب التدخل في الشؤون الداخلية، مع التدخل بشكل حاسم في التسويات الكبرى بمناطق الصراع في القارة الأفريقية[2].

يرى المراقبون والمحللون أن السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، تحمل في طياتها أهدافا خفية متمثلة في حماية المصالح التجارية الأمريكية من الهجوم وتأمين المصالح الغربية والأمريكية، وتأمين خطوط نقل الموارد الطبيعية الأفريقية من قوات تراها أمريكا معادية لها، وفي نفس السياق يرى المحللون أن نقل القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة(أفريكوم) من مدينة شتوتغارت الألمانية، إلى داخل إفريقيا بأنه محاولة لإعادة استعمار أفريقيا بشكل جديد[3].

كشف تقرير "ولفوفيتز" أن هدف أمريكا الإستراتيجي من خلال المرحلة القادمة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، هو المحافظة على موقعها كدولة كبرى والوقوف أمام أي دولة تقف في وجهها، ويتم ذلك من خلال فرض وجود عسكري أمريكي ملموس في كل النقاط الإستراتيجية في العالم، وبالطبع فإن السودان يدخل في إطار تلك النقاط الإستراتيجية. وتأتي السياسة الأمريكية تجاه السودان في سياق السياسة

---

[1] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص259.

[2] المرجع نفسه، ص ص 260–261.

[3] كمار عباس، أفريكوم: سيناريوهات محتملة في أفريقيا، **صحيفة الرأي العام السودانية**،(الخرطوم، 29فيفري2008).

الأمريكية تجاه العالم، التي ترتبط بالأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية والأمريكية المشتركة التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية عبر اللوبي الصهيوني ومجموعات الضغط داخل الكونغرس[1].

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية الزائد بالسودان منذ تسعينات القرن العشرين يدل على وجود أهداف ومصالح أمريكية متعددة الأبعاد[2]. حيث بُنيت السياسة الأمريكية تجاه السودان على محورين أساسيين، أولهما: عملية السلام بين الشمال والجنوب، وثانيهما: التعاون الأمني على مكافحة الإرهاب. وجاء هذا الاهتمام الهائل من الولايات المتحدة بالسودان ليس اعتباطيا، بل وإن السودان تمثل لأمريكا أهمية إستراتيجية كبرى بسبب موقعها الجيوبوليتيكي، فهي أكبر دولة إفريقية(قبل الانفصال)، إضافة إلى ذلك أن للسودان حدود مع تسع دول وهي حلقة وصل بين أفريقيا شمال الصحراء وجنوبها، وموقعه مهم لأمن مياه البحيرات وأمن القرن الإفريقي والبحر الأحمر[3].

ولقد تزايد اهتمام أمريكا بالسودان بعد أن تمكن السودان من استخراج نفطه وتصديره رغم حروبه الأهلية وعدم استقراره ومقاطعة أمريكا لها وفرض عقوباتها عليها، فأمريكا لن تنسى ولن ترضى بحقيقة أن نفط السودان الحالي الذي تستمتع به الشركات الصينية والآسيوية الأخرى قد أتى من الحقول التي سبق أن اكتشفتها شركتها "شيفرون" في عام 1974م والتي أنفقت فيها 1,2 مليار دولار ثم توقفت بعد أن تعرض عمالها لهجمات من المتمردين ثم غادرت بإيعاز من حكومتها ليأتي من بعدها الصينيون والآسيويون وينجحون في استخراج نفط السودان وتصديره[4].

وكانت مواقف الولايات المتحدة من مشكلة الجنوب متقلبة، تارة ضد الحركات المنددة بالانفصال وتارة أخرى ضد الحكومات السودانية المتعاقبة، فقد اختلفت التوجهات السياسية الأمريكية تجاه السودان، طبقا للتوجهات السياسية لحكومات السودان المختلفة فعندما كانت حركة التمرد في جنوب السودان تتلقى دعما من المعسكر الشرقي أُعتبرت ذات توجهات يسارية.وبالتالي كانت السياسة الأمريكية تجاه الحركة هي عدم الدعم والتعاطف، ولكن كل هذه التوجهات السياسية تجاه السودان تغيرت تماما واتجهت إلى علاقة تعاون كامل بعد القضاء على انقلاب هاشم العطا عام 1971[5].

---

[1] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص205.

[2] عبده مختار موسى، مرجع سابق ص 263.

[3] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص269.

[4] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص ص 269–270.

[5] عبد القادر إسماعيل، **الأصولية المسيحية وأزمة الهوية في السودان** (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، 2006)، ص 344.

وقبل سقوط نظام النميري، كانت الولايات المتحدة تقدم مساعدات كبيرة وبشكل مستمر للسودان، ولكن بعد سقوطه سنة 1985 بعد الانتفاضة الشعبية ضده واعتلاء جبهة الإنقاذ سدة الحكم، غيرة أمريكا توجهاتها السياسية تجاه السودان، فغلب الطابع الصراعي على العلاقات الأمريكية السودانية بدلا من الطابع التعاوني، وكان سبب التغير هو التباين الإيديولوجي المطلق وتصنيف الولايات المتحدة للسودان كأحد الدول الراعية للإرهاب وقد ظهرت معالم هذا التباين منذ حرب الخليج الثانية التي وقف فيها السودان إلى جانب العراق وضد قوات التحالف[1].

وكان الاقتراب الأمريكي من مشكلة الجنوب أكثر وأكثر، حين حصل الانشقاق في نظام الانقاذ بين جناح الترابي وحزب المؤتمر الشعبي من جهة، وجناح الرئيس عمر البشير وحزب المؤتمر الحاكم من جهة ثانية، بحيث أن رُبطت علاقات بين الولايات المتحدة وحركة "جون قرانق" وكانت هذه العلاقات محدودة، بل إن الإدارة الأمريكية كثيرا ما فضلت التعامل مع أركان المعارضة الشمالية، وإمداده بالدعم لتقويض نظام الحكم في الخرطوم بعدما فشلت محاولات احتوائه عن طريق جيرانه، ولكنها لم تتعامل مع حركة قرانق بصفة مباشرة، وهذا يرجع لإلى عدم قبول الإدارة الأمريكية لفكرة انفصال الجنوب[2].

لقد استغلت الولايات المتحدة العامل الديني للتعامل مع ملف جنوب السودان، بحيث أن اليمين المسيحي المتطرف قد ساهم في تصوير ما يحدث في جنوب السودان على أنه اضطهاد لأقلية دينية، مما جعل الإدارة الأمريكية تتبنى سياسة متشددة تجاه السودان، ولم يعد تعامل الإدارة الأمريكية يقتصر على تقديم المساعدات للجنوبيين، بل أن اليمين المسيحي ورقة انتخابية لا يمكن إهمالها، بل أن قضية جنوب السودان ذات جاذبية لدى القاعدة المسيحية التي وفرت لبوش آنذاك 40% من الأصوات في انتخابات 2000. وبهذا يتجلى لنا أن الولايات المتحدة نوعت وسائلها المتبعة تجاه السودان وجنوبه، بين الوسائل اللينة والقهرية، تجلت الأولى في تصريح وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" بأن بلاده ستسحب السودان من قائمة الدول الإرهابية شريطة توقيع الحكومة السودانية اتفاقية السلام مع الحركة الشعبية، أما الوسائل القهرية فتمثلت في الضغوطات الممارسة على الحكومة السودانية من أجل إبعاد الخيار العسكري وإيقاف الحرب واعتماد الحل التفاوضي لإحلال السلام[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 344-345.

[2] محمد الفاضل بن علي اللافي، مرجع سابق، ص126.

[3] Rochild Donald, **Managing echnic conflit in Africain and Incentive for couperation** (washington: Broking institution presse, 1997,) p 145.

وجهت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها بقضية دارفور بعد ولاية جورج بوش الثاني، حيث عين هذا الأخير "روبرت زوليك" نائب وزير الخارجية بمتابعة ملف دارفور، مما أكسب قضية دارفور مزيدا من الزخم الإعلامي الموجه ضد السودان، وفي سنة 2004 كثفت أمريكا من تدخلاتها تحت غطاء حماية الأقليات المتواجدة بالإقليم. لكن يرى كثير من المحللين في هذا الشأن أن تدخل الولايات المتحدة في دارفور ما هو إلا لتغطية ما يحدث في العراق وفلسطين، حتى يبدو وكأن ما تفعله الولايات المتحدة وإسرائيل لا يختلف عما يفعله العرب في دارفور من إبادة للقبائل المتواجدة بالإقليم وإتباع سياسة "التطهير العرقي" المتبعة من قبل الحكومة السودانية[1].

إن المحرك الأساسي للسياسة الأمريكية تجاه دارفور هو السيطرة على مناطق توفر مصادر الطاقة بالإقليم (البترول واليورانيوم)، ويرى السياسيون ورجال الاقتصاد الأمريكيون، أن البترول واليورانيوم والأراضي الزراعية البكر ومصادر المياه الضخمة بالإقليم لم يتم استغلالها بعد، وبالتالي هي الرهان البديل الراجح على المدى القصير والمتوسط من وجهة نظر مخططي السياسة الأمريكية لأنها لا تشكل احتياطي هام لمصادر الطاقة فحسب بل ستكون الاحتياطي الاستراتيجي المضمون التي تحتاج إليها الأجيال الأمريكية القادمة، وبالتالي تسعى أمريكا للسيطرة على نفط دارفور ونقله عبر أنبوب تشاد عبر المحيط الأطلسي إلى ساحلها الشرقي[2].

وفي نفس السياق، يقول الكاتب "وليام انغدال" عن مشكلة دارفور في مقاله الشهير بعنوان (دارفور؟..إنه النفط يا غبي) يقول: "أن انشغال الولايات المتحدة بدارفور لا يعكس قلقا حقيقيا على عملية إبادة جماعية تتم أو حقوق إنسان تنتهك، ولكنه انشغال بنفطها وثرواتها، ولو كان لأمريكا اهتمام بالإبادة الشاملة لكانت قد اهتمت بإبادات عديدة جرت في جهات مختلفة من العالم ابتدءا لإبادتها هي لأكثر من مائة مليون هندي أحمر ولا زال تحبس بقاياهم في سجون تسميها محميات وتنتهك لفيهم حقوق الإنسان"[3].

وارتباطا بما سبق، يمكن إيجاز العوامل والدوافع الحقيقية للتدخل الأمريكي في دارفور بحيث أن التصعيد الأمريكي لقضية دارفور ما هو إلا لإيجاد حكم جديد في السودان ورسم خريطة جديدة للمنطقة لخدمة مصالحها من جهة، وتغليب الوجه الإفريقي للسودان على حساب الوجه العربي له، والسيطرة على مصادر الطاقة وفي مقدمتها اليورانيوم والبترول، ويعد التدخل الأمريكي في دارفور بسبب ضغوط الرأي

---

[1] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص207-208.

[2] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 271.

[3] عبد القادر إسماعيل، مرجع سابق، ص 355.

العام العالمي والأمريكي تجاه المآسي الإنسانية في دادرفور، وربما تكون الإدارة الأمريكية بعد ذلك قد استغلت الوضع في دارفور لتحقيق مآربها، مثل الدعاية الانتخابية، والضغط على نظام الخرطوم لمزيد من التنازلات في نيفاشا، وتنفيذ اتفاقية نيفاشا باعد توقيعها، وتحقيق مصالحها الكثيرة في السودان[1].

2- الدور الصيني:

في نهاية القرن العشرين نشر مؤلفان هما: "ريتشارد بيرنستاين" "وروس مونرو"، كتابا حول (الصراع القادم مع الصين) شرحا من خلاله أن الصين وأمريكا أصبحتا منذ بداية التسعينات من القرن الماضي متنافسين دوليين مباشرين، وصورا أن أمريكا هي العدو الأول للصين. فأضحت الصين تنافس الولايات المتحدة ليس في آسيا وفقط، بل تجاوزت ذلك لتربط علاقات وطيدة مع عدة من القارة الإفريقية وكثفت من تواجدها في مناطق عديدة حتى أضحت الشريك التجاري الثالث في إفريقيا بعد الولايات المتحدة وفرنسا. ويرى كثير من المحللين أن التغلغل الصيني الراهن في إفريقيا هو أمر غير مسبوق في كثافته ونتائجه، زاد كل هذا من حدة تنافس القوى الغربية الكبرى لكسب مزيد من النفوذ والسيطرة في إفريقيا[2].

تجمع الصين والسودان علاقات تعاونية منذ الأزل، كون السودان أول دولة تعترف بجمهورية الصين الشعبية عام 1959م، وكان الرئيس عبود هو أول رئيس سوداني يزور الصين سنة 1964م، وقد كانت الصين من كبار مستوردي القطن السوداني وقد وصلت العلاقات بين البلدين لدرجة عالية من التميز في عهد الرئيس "نميري"، ويلاحظ أن العلاقات الصينية السودانية لا تتأثر بتعاقب الحكومات، وبعد عام 1989 كان الانفتاح الكبير للعلاقات الصينية السودانية، فالسودان يعاني من حصار مفروض عليه من الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة بينما الصين تسعى لبلوغ أهدافها الإستراتيجية، بحيث كان اللقاء على مائدة النفط السوداني حيث شاركت الصين بفاعلية في استخراجه وتطويره في وقت كان السودان يقع تحت طائلة الحظر الاقتصادي الدولي والأمريكي، وبهذا فقد مثل قدوم الصين تحديا للسياسة الأمريكية[3].

تعتبر الصين ثاني مستهلك للنفط السوداني بنسبة 15% وارداتها من النفط من السودان، وتعد السودان دولة نفطية واعدة يبلغ احتياطها النفطي حوالي خمس مليارات برميل، وقد بدأت الصين وارداتها

---

[1] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص ص 275-276.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، « العلاقات الصينية الأفريقية: شراكة أم هيمنة؟» **آفاق إستراتيجية**، العدد الأول، جانفي 2008، ص6.

[3] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص250.

من السودان سنة 1995 وتمتلك الصين شركة وطنية CNPC للكشف عن النفط، وتمتلك نحو 40% من شركة بترول النيل الأعظم السودانية، ويغطي مشروع النفط الصيني المشترك مساحة تصل إلى 50 ألف ميل مربع في جنوب السودان، وفي عام 2000 حددت بكين السودان على أنها نقطة الانطلاق لحملتها لمضاعفة إنتاجها النفطي الخارجي رغم العقوبات المفروضة على النظام السوداني. وفي هذا الشأن عملت بكين على تخفيف الكثير من القرارات كانت ترعاها الولايات المتحدة وتدين الخرطوم، ولوحت بأنها تستخدم حق الفيتو ضد فرض أي عقوبات أخرى. بل ذهبت الحكومة الصينية إلى أبعد من ذلك في مخططاتها المعارضة للسياسة الأمريكية تجاه السودان لدرجة أن الرئيس الصيني رعيّن " ليو جوين" مبعوثا خاصا للحكومة الصينية للسودان، يهدف هذا المبعوث بصفة أساسية لمتابعة التحركات الأمريكية تجاه السودان وخاصة دارفور عن كثب ويتولى الرد عليها بصورة مناسبة[1].

أما بالنسبة لدور الصين في أزمة دارفور فقد انطلق من موقف أساسه الحفاظ على مصالح الصين في السودان، لأن تواجد الولايات المتحدة في دارفور يعتبر تهديدا لمصالحها، لذلك كانت الصين مع فكرة حل مشكلات دارفور والسودان عن طريق الإتحاد الإفريقي حتى لا تجد الولايات المتحدة لها منفذا للتغلغل بشكل أكبر في دارفور والسودان. وطبقا لهذه الإستراتيجية لم توافق الصين على مشروع قرار الولايات المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على السودان لأن ذلك يضر بمصالحها[2].

وجهت إلى الصين انتقادات لاذعة من طرف مسئولون كبار، كون الصين امتنعت عن التصويت بالنسبة لقرار مجلس الأمن رقم (1593) القاضي بإحالة المشتبه بهم بارتكاب فظائع ضد الإنسانية في دارفور إلى المحكمة الدولية[3].واستمرت جهود الصين في الدفاع عن دارفور ومعارضة أي قرار يصدر من مجلس الأمن ضد السودان ودارفور، لدرجة أنه علق بعض المراقبين بأن المبعوث الصيني في الأمم المتحدة "ليو جوين"، وكأنه يقوم بمهام وزير الخارجية السوداني من الباطن، أو أن دارفور إقليم من الأقاليم الصينية[4].

وفي نفس السياق، اتهمت الدول الغربية الصين على أنها تزوّد قبائل دارفور بالأسلحة المتطورة، في حين جاء الرد مباشرا من الصين أكدت فيه أن مبيعات الأسلحة السودانية من الصين لا تتجاوز 8% من

---

[1] المرجع نفسه، ص 251-252.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص13.

[3] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص231.

[4] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 253.

حجم مشتريات الخرطوم من السلاح، وقالت أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا هي أكبر الدول المصدرة للسلاح للدول النامية بما في ذلك السودان، وأشار الرد الصيني أيضا إلى أن السودان ثالث أكبر منتج للسلاح التقليدي في أفريقيا بعد مصر وجنوب إفريقيا، أن هناك سبع دول تبيع السلاح للسودان، وأن الصين حتى لو توقفت عن ذلك لا يؤثر في الأمر شيء[1].

لقد التزمت الصين الحياد في مراقبتها لأزمة دارفور، ولكن سرعان ما وجدت نفسها جزءا من الأزمة وذلك عندما اختطف مسلحون في إقليم دارفور مهندسين لشركة صينية تعمل في مجال حفر الآبار في منطقة تبعد 80 كلم من مدينة برام في غرب السودان (جنوب دارفور) وكان ذلك بتاريخ 14 مارس 2004، ومنذ تلك القضية وجه الصين تغطية إعلامية مكثفة نحو أزمة دارفور ومن هناك بدت الصين أكثر اهتماما بالأزمة، فأرسلت مبعوثيها بصفة مستمرة إلى دارفور للتباحث مع المسئولين السودانيين حول سبل تدارك وحل الأزمة[2].

ويتلخص الموقف الصيني حول أزمة دارفور في الآتي: أن تدهور الأوضاع في دارفور يقلق الحكومة الصينية، لذا تطالب الصين من السودان بمعاقبة الجماعات المنفلتة وأرسلت موفدها عدة مرات لتستشعر الحكومة السودانية بخطورة الموقف إذ لم يحدث تقدم، وأن الحكومة السودانية لابدّ أن تبذل جهودا مضاعفة لحل النزاع سلميا، دعم جهود المنظمات الدولية والإقليمية (الأمم المتحدة، والإتحاد الإفريقي والجامعة العربية) لحل النزاع في أقرب وقت، تعارض الصين أي عقوبات اقتصادية على السودان لأنها لا تريد أن تتضرر مصالحها النفطية بالسودان، عبرت الصين عن قلقها حيال تردي الأوضاع الإنسانية في دارفور، وطالبت بمحاسبة الجماعات المنفلتة لأنها لا تستطيع الوقوف أمام إرادة المجتمع الدولي. لأنها تعتقد أن هناك جرائم حرب ارتكبت في دارفور لابد من معاقبة مرتكبيها، لذا لابد لكل أطراف النزاع العمل على وقف تدهور الأوضاع السياسية، والتوصل إلى حلول سلمية مقبولة[3].

ورغم ظروف الحرب في دارفور، إلا أن الصين استمرت في دعم السودان حيث قدمت مساعدات بلغت قيمتها 60 مليون يوان صيني في إطار البرنامج التنموي الذي تسعى الصين لتقديمه لشعب إقليم دارفور لإعمار ما دمرته الحرب. بسبب المواقف الصينية المذكورة آنفا تجاه السودان، اتهم المبعوث الأمريكي السابق للسودان "إلياسون"، الصين بحماية الخرطوم. كما ذهب بعض المراقبين إلى وصف ما

---

[1] المرجع نفسه، ص 253-254.

[2] محمد الفاضل بن علي اللافي، مرجع سابق، ص 135.

[3] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص233-234.

يجري من صراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في السودان بأنه " حرب باردة جديدة تدور بين أمريكا والصين حول نفط ويورانيوم دارفور"، وأن استباق الصين لأمريكا في استخراج نفط السودان وتصديره قد حفيظتها وأجج صراعا خفيا بينهما[1].

3- الدور الإسرائيلي:

استغلت إسرائيل عامل الوقت والبيئة المتوترة للدول العربية من أجل تنفيذ مخططاتها، فإسرائيل قبل أن تقدم على عمل ما تأخذ بأسباب النجاح لتتمكن من حصاد ما تم الإعداد له عبر عقود من الزمن. وبالتالي فإن تحقيق المشروع الإسرائيلي والمتمثل بإسرائيل الكبرى، يحتاج إلى الكثير من الوقت والتخطيط وخلق بؤر توتر لخدمة مشروعها وتفكيك الدول المنافسة في المنطقة.

أما بشأن الوجود الإسرائيلي في القارة الإفريقية، فقد ارتبطت تحركاتها بأبعاد سياستها الخارجية. وتوضح الدراسات العلمية أن الخريطة الديمغرافية للبنية الصهيونية تضم نسبة كبيرة من المهاجرين اليهود ذوي الأصول الأفريقية بنسبة 17%، وقد بدأت العلاقات الإسرائيلية مع إفريقيا في النمو منذ خمسينات القرن الماضي، إلا أن النشاط الصهيوني في إفريقيا قد انحصر بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، بل قطعت الكثير من الدول الإفريقية علاقاتها بالكيان الصهيوني بعد عام 1967. ولكن استأنفت إسرائيل نشاطها في إفريقيا على نطاق واسع بعد معادة كامب ديفيد. والواقع أن مخططاتها تمثل تهديدا للأمن القومي العربي بصفة عامة والمصري والسوداني بصفة خاصة، حيث تهدف إسرائيل لدعم علاقاتها بالدول الإفريقية خاصة تلك التي لها حدود مشتركة مع دول عربية بغية الالتفاف حول الأمة العربية ومصر والسودان بالذات وتهديد مصالحهما في منابع النيل[2].

قامت لإسرائيل بدعم حركة تحرير السودان المتمثلة في قبيلة الدينكا والتي يقدر عدد أفرادها 6 مليون نسمة، في سبيل السعي لإنهاك السودان سياسيا واقتصاديا، ولعبت دورا كبيرا في تأصيل الكراهية بين العرب والأفارقة، وقد وصل التأثير الإسرائيلي في السودان إلى مرحلة خطيرة عندما دخلت إسرائيل في علاقات تحالفيه مع قيادة حركة التمرد في الجنوب السوداني ابتداءاً من الستينات.

احتوت إسرائيل الأحزاب البارزة التي تشكل الحكومة في السودان وذلك لضمان إدارة الحكومة السودانية بما يتوافق والسياسات الإسرائيلية، وضمان اعترافها بإسرائيل، وبالتالي إخراجها من دائرة الصراع العربي- الإسرائيلي. ومن الجهة الثانية قامت علاقات مع حركات التمرد لتطبق بذلك سياسة شد الأطراف

---

[1] عبده مختار موسى، مرجع سابق، 254.

[2] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص 216.

المتنازعة، مستغلة بذلك التنوع العرقي في جنوب السودان داعمة هذه الحركات ضد الحكومة السودانية من أجل تعميق حدة الصراع، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك وقامت بإعداد قادة سياسيين من أبناء الجنوب من أجل تمرير الخطط الإسرائيلية كما يرسم لها[1].

وفي نفس السياق، ضاعفت إسرائيل من تدخلاتها في جنوب السودان، فقامت بتدعيم عسكري لحركات جنوب السودان، فبعثت عناصرها إلى الجنوب مباشرة للعمل تحت غطاء تقديم الدعم الإنساني، لتبدأ من بعدها بتقديم دعم من الأسلحة الروسية في عام 1962 لدعم حركات التمرد في الجنوب، ساهم هذا الدعم في ظهور حركة جديدة تدعى "الأنيانيا" في أوت 1963، وقد استغلت إسرائيل حاجة قادة التمرد للسلاح والتدريب، فبدأت بإجراء اتصالاتها بالزعماء الجنوبيين من خلال سفارتها بكينيا، ثم امتدت لتشمل أوغندا وأثيوبيا والكونغو، حيث أسهم الوجود الإسرائيلي المكثف في تلك الدول المحيطة بالسودان في توفير كل أسباب ومتطلبات التدخل والاتصال بجنوب السودان[2].

وهكذا بدأت حركات الجنوب العسكرية تجد من يتكفل بدعمها للوقوف أمام الحكومة السودانية صاحبة الجيش والمؤسسات، التي كانت ما قبل الاستقلال تتمثل في السودان الشمالي القوي والجنوب الفقير المتخلف، أما الآن وفي ظل الدور الإسرائيلي فالجنوب أصبح له قاعدة تضع أمامه خبرات صراع مع اثنتين وعشرين دولة عربية لصنع مستقبل مختلف، بحيث أصبحت حركات التمرد في الجنوب مشدودة إلى إسرائيل، نافيتا وطنها القديم السودان، متمسكتاً بصناعة مستقبل مع شريك قوي يدعمها، فتوالت الزيارات بين الطرفين وأُقيمت للجنوبيين معسكرات التدريب في الدول المجاورة، وبدأ عصر جديد مع صديق حميم يؤمن بحلم الحرية والاستقلال للجنوبيين، هذا ما يؤمن به الجنوبيون لكنما يقوم به الإسرائيليون هو الأكبر لأن الجنوب لا يمثل إلا حلقة من إحدى حلقات إضعاف وتقسيم الوطن العربي، وتحقيق المشروع الإسرائيلي " إسرائيل الكبرى"[3].

كما لعبت إسرائيل دورا بارزا في تضخيم مشكلة دارفور ودعم المتمردين في هذا الإقليم، فبعد أن كانت دارفور قضية محلية، لم تهتم بها اللوبيات بقدر ما اهتمت بها الأمم المتحدة، وأجهزة المخابرات

---

[1] إبراهيم يوسف حماد عودة ، «**الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي– الإسرائيلي**، »(رسالة استكمال درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2015/2014)، ص67.

[2] – المرجع نفسه، ص67–68.

[3] – المرجع نفسه، ص68–70.

الأمريكية، وعلى رأسها المخابرات الإسرائيلية، لتي تسعى على الدوام تفكيك الوطن العربي، وإشغاله بحروب داخلية تلهيه عن قضية العالم الإسلامي (فلسطين). وبالطبع فإن الحديث عن اللوبي الصهيوني وجماعات الضغط اليهودية وتأثيره على الرأي العام و الانتخابات يقود للحديث عن إسرائيل[1].

فقد راقب المراقبون وجود علاقة جد قوية بين بعض المتمردين في دارفور وإسرائيل. وقد اتهمت الحكومة السودانية في أكثر من مناسبة إسرائيل رسميا بمساندة التمرد وتوسيع نطاقه، وفي عام 2006 اتهم مستشار الرئيس السوداني للشؤون الخارجية، الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، إسرائيل بالتدخل في قضية دارفور، حيث أشار إلى امتلاكه لوثائق تؤكد مسؤولية إسرائيل في إقليم دارفور، بحيث قامت بتدريب العديد من القيادات المتمردة، وأنه تم اعتقال عدد من تجار السلاح الإسرائيلي يزوّدون متمردي دارفور، ذات الحديث أكدته تقارير سرية للأمم المتحدة اعترفت فيه بأن إسرائيل المسؤول الأول عن إبادة مليون مواطن إفريقي، وذلك من خلال تغذية الحروب حول العالم بالأسلحة ومن ضمنها تمويل الفصائل المسلحة في إقليم دارفور السوداني[2].

ولقد عقدت إسرائيل 53 منظمة يهودية ندوة بعنوان "دارفور دروس وعبر الابادة الجماعية"، بالتنسيق مع المتحف التذكاري الأمريكي للإبادات، تحدث فيها " نيل فرانجراس" مدير مكتب معونة اليهود المهاجرين في فيينا حيث أدعى أن الأحداث في دارفول تمثل أكبر مظاهر الإبادة الجماعية في العالم، وبادر المركز اليهوي للإصلاحات الدينية إلى تنظيم مظاهرة إحتجاجية صاخبة أمام السفارة السودانية في العاصمة الأمريكية واشنطن كان هدفها تسليط الضوء على عمليات العنف والإبادة في دارفور في غرب السودان. كذلك قامت مجموعة إئتلاف اليهود التي تضم 45 جماعة، بإنشاء مكتب خاص مهمته جمع التبرعات لدعم اللاجئين السودانيين في تشاد بسبب ما أسمته العنف المنظم ضدهم والتي تشنه مجموعات عربية مسلمة مدعومة من قبل الحكومة السودانية[3].

وبهذا أصبحت حكومة السودان تقاتل وحيدة ضمن مراحل الخطط الإسرائيلية لتقسيمه وتبديد قوته، فما وجده الجنوبيون لم يجده الشمال من دعم الحلفاء، فإسرائيل ودول الجوار وبعض القوى العالمية كانت تدعم الجنوبين عن طريق العراب الإسرائيلي، فالدول العربية منشغلة عن السودان ظنا منها أن أن سلامة

---

[1]– عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 290.

[2] سامي كليب، «هكذا اخترق اللوبي الإسرائيلي والمحافظون الجدد السودان،» 9-12-2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات على الرابط الالكتروني: http://www.alzaytouna.net/ permalink/5680.html .

[3] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص 219.

أراضيها وأمنها القومي يعني الحدود الخاصة المرسمة استعماريا، ومشكلة السودان هي شأن سوداني خاص بحدود السودان وحده متناسية ماحدث في التقسيم الأول لفلسطين، وما نتج عنه من حروب واحتلال لأراضي ادول العربية سابقا وحاضرا ومستقبلا، وما السودان إلا نتيجة من نتائج الإهمال العربي الأول في فلسطين، فما دام العرب يفكرون بالحلول الفردية، فإن تقسيم الوطن العربي يصبح سهلا[1].

المطلب الثاني: تأثير دول الجوار في الأزمة السودانية.

نظرا لموقع السودان الجيوسياسي، ولأنه بلد إفريقي مجاور لكثير من الدول الأفريقية فقد كان من الطبيعي أن تؤثر أحداث جنوب السودان ودارفور على تلك الدول الإفريقية المجاورة. وأن تؤثر بالمقابل تلك الدول على مجريات الأحداث في جنوب السودان ودارفور أيضا، سنعرض من خلال هذا المطلب المواقف المتباينة لبعض الدول الإفريقية المجاورة تجاه أزمة السودان.

1- مصر:

من ناحية الجغرافيا، السياسية والاقتصادية، يشكل السودان العمق الإستراتيجي الجنوبي لمصر، وفي هذه الحالة فإن الأزمات والصراعات الحالية التي يعاني منها السودان، والتي باتت تهدد وجوده وبقائه، لها تداعيات مباشرة على الأمن القومي المصري، فإذا نظرنا إلى التاريخ القريب أي منذ أوائل القرن التاسع عشر، احتل السودان مكانة إستراتيجية بالنسبة لحركة النهضة الأولى التي قادها والي مصر آنذاك محمد علي باشا وعلى امتداد قرن ونصف قرن(1820–1956)، أنفق المصريون من الأموال في السودان ما لم ينفقوه في أي مجال آخر[2].

ولقد كانت بداية الثمانينات فترة تقارب مصري سوداني بسبب وقوف النميري إلى جانب مصر بعد اتفاقية "كامب ديفيد" مخالفا بذلك الإجماع العربي، وعلى العموم لم يكن لمصر دور يذكر في الحرب الأهلية في الجنوب لا من تأييد السلطة الحاكمة ولا من جهة الحركة الجنوبية الأساسية أي الحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك لان هذه الأخيرة كانت تتبنى مطالب بالإصلاح السياسي الشامل " مشروع السودان الجديد "، ولم تكن تهدف إلى الانفصال.

ارتباطا بما سبق كانت مواقف القاهرة تجاه مشكلة الجنوب السوداني متوازنة، ولكن سرعان ما تغيرت بسبب محاولة اغتيال الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك في جوان 1995 بأديس بابا، واتهام السودان بذلك ووصول هذا الملف إلى مجلس الأمن مع وجود أدلة على التورط السوداني، كانت نقطة رئيسية في

---

[1] إبراهيم يوسف حمادة عودة، مرجع سابق، ص81.

[2] توفيق المديني، مرجع سابق، ص 111.

تحول موقف القاهرة التي بدأت منذ ذلك الحين في تبني مطالب المعارضة الشمالية في القاهرة للضغط على الخرطوم، ومع ذلك كون الملف الجنوبي ملفا استراتيجيا، تقدمت القاهرة بتصورها لحل مشكلة الجنوب السوداني فيما يسمى بالمبادرة المصرية الليبية المشتركة والتي لم تتحدث عن مبدأ تقرير المصير لأن ذلك لا يصب في المصلحة المصرية، ولهذا السبب تم استبعاد هذه المبادرة من قبل منظمة الإيجاد والوسيط الأمريكي الذي تدخل بقوة في مسار المفاوضات التي قادت إلى توقيع الاتفاق الإطار في مشاكوس 20 جوان 2002، والذي جاء بحق تقرير المصير كأحد الحلول المقترحة وهو ما رفضته القاهرة، ثم عملت على التكيف معه خصوصا من خلال الجامعة العربية[1].

تنظر مصر إلى المشكلة أو الأزمة في دارفور بوصفها إفراز لاتفاقية نيفاشا التي من المتوقع أن تحقق تقرير مصير للجنوب وإقامة دولة عليه، وهي تركز على مياه النيل التي تعد أحد مهددات الأمن القومي المصري، لذا عملت على نصح حكومة السودان بقبول قرار مجلس الأمن رقم 1556 الصادر في جوان 2004م الذي أعطى السودان أو الحكومة السودانية مهلة شهر واحد لتحسين الأوضاع في دارفور ونزع أسلحة ميليشيات الجنحويد، كما قامت بدفع الجامعة العربية للعب دور في العمل الإنساني وتعمل جاهدة لحل هذه الأزمة حتى لا يدخل إقليم دارفور ضمن لعبة تقسيم السودان التي تؤثر تأثيرا مباشرا على أمنها القومي، وتنادي بحكومة قومية للسودان بوصفه حلا يساعد على عدم التدخل الدولي ومن خلاله يمكن حل هذه الأزمة[2].

يعود الاهتمام المصري بالقضايا السودانية، كون الدولتين تجمعهما مصالح وعلاقات قوية، أن لكل دولة أهمية إستراتيجية لدى الدولة الأخرى وهذا بفضل نهر النيل الذي يعد مصدر الحياة والنماء بالنسبة للبلدين فقد ربط بين مصالحهما رباطا قويا، والواقع أن المنطقة العربية الإفريقية بما فيها مصر والسودان والساحل العربي على البحرين المتوسط والأحمر مستهدفة من القوى الغربية والأمريكية بالذات بفصل الجانب العربي، مما يسمح بتدخل القوى الخارجية، فمن هذا المنطلق أن الحفاظ على وحدة السودان يعني الحفاظ على كيان مصر ذاتها وعلى بعدها الإستراتيجي خاصة وأن مؤسسات ومشروعات التكامل بين مصر والسودان تسير سيرا سريعا نحو تحقيق أهداف اقتصادية مشتركة ونافعة للبلدين. ولذلك يأتي الاهتمام المصري بالسودان وبالتالي بمشكلة دارفور على هذا المستوى الكبير[3].

---

[1] عبد القادر إسماعيل، مرجع سابق، ص ص 201-202.

[2] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 146.

[3] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص 177.

2- ليبيا:

تتميز السياسة الخارجية الليبية عموما بالتقلب وعدم الثبات، وهكذا كان الحال في سياستها مع السودان، ويرجع الأمر في هذا التغير إلى تعاقب الحكومات في السودان، فقد كانت الخلافات قائمة بين السودان وليبيا نظرا للعلاقات المتميزة بين السودان والولايات المتحدة، وموق السودان من اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل 1979 حينما وقف لجانب مصر ولذلك كانت ليبيا مساندة للحركة الشعبية لتحرير السودان اثر اعلانها لمقاومة نظام النميري، وبهذا كانت ليبيا ترغب في التأثير على الأوضاع في جنوب السودان بما يخدم مصالحها الإستراتيجية في تامين حدودها الجنوبية وضمان استقرار الأوضاع لصالحها في شمال تشاد، وكانت وسيلتها في تحقيق هذه الأهداف هي الحركة الشعبية لتحرير السودان. ومع انتفاضة أفريل 1985 انقلب الموقف الليبي من دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى دعم الحكومة الإنتقالية ثم إلى حكومة الصادق المهدي سياسيا وعسكريا[1].

تلعب ليبيا دورا بارزا في تقريب وجهات نظر الأطراف المتصارعة في إقليم دارفور، فقد بدأت جهودها مطلع 2005 بلقاء في ليبيا، شاركت فيه حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، بطلبها من قيادة الحركتين التوحد وعدم التشتت، لكن تطور الأحداث اللاحقة أفرزت انقسام حركة تحرير السودان، وحاولت ليبيا خلال لقاء طرابلس الأول في 2004م توحيد الطرفين المنقسمين، وقام الاتحاد الإفريقي بدور لجمع الطرفين مرة أخرى، لكن هذه الجهود لم تتوصل لنتائج إيجابية، ككما شارك وفد ليبي، تشادي، أريتيري في مسعى لتقريب وجهات النظر بين قيادات حركة التحرير، وقدمت ليبيا ثلاثة مطالب تمثلت في: توحيد الموقف لدارفور، وإيقاف العدائيات ولو إلى حين، وأخيرا إعداد ورقة تكون بمثابة خارطة طريق لحل مشكلة دارفور[2].

وارتباطا بما سبق، فلا يزال من غير الواضح ما إذا كانت إمكانيات دارفور المعدنية وثرواته البترولية لها دور في مشاركة القذافي واهتمامه، حيث يقال بأن ليبيا تخشى أن يكون تطوير حقول النفط بشمال دارفور سيكون على حساب مخزونها. إلا أن آخرين يرون أن ذلك يبدو غير محتمل بالنظر إلى ثروة ليبيا النفطية الكبيرة . ورغم أن سياسة القذافي بخصوص دارفور معقدة وغامضة، فإنه وفر لأبناء دارفورن داخل السودان وخارجه، فرصا لا تقدر بثمن للاجتماع معا، غير أن دعمه المالي لأفراد فصائل التمرد زاد بصورة غير مقصودة لإنقساماتها. في نفس السياق، يبدو أن ليبيا قد اتخذت من أزمة دارفور مدخلا جديدا

[1] محمد الفاضل بن علي اللافي، مرجع سابق، ص 201.

[2] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص113.

لمحو الصورة التي علقت حول دورها في تأجيج الصراعات الأفريقية، فاستغلت أزمة دارفور لتواصل عمليات التطبيع مع واشنطن، فسمحت لقوافل الاغاثة الأمريكية بالمرور عبر أراضيها، وقادت ليبيا تحركا إقليميا لمحاولة حل الأزمة سلميا ولكنها ورفضت أي وجود عسكري غير إفريقي في الإقليم[1].

3- تشاد:

من المعلوم أن العلاقات السودانية التشادية ظلت متوترة ومتصاعدة منذ بداية الثمانينات وتمركزت الأسباب في عدم الإستقرار السياسي في كل من التشاد والسودان، ففي التشاد تواصلت الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب أيضا من أجل تولي سدة الحكم، حتى حسمت المنطقة الشمالية المسلمة أمر القيادة من جنوب البلاد، وبهذا أصبح الصراع المسلح بين أبناء قبائل شمال تشاد شيئا عاديا، وأصبحت الحدود الغربية للسودان البوابة والمصدر لعملية الثوار ضد الأنظمة الحاكمة في انجمينا. وكانت نتائجها بروز المعارضة المسلحة في دارفور والتي استفادت من الحركات المسلحة التشادية وأساليب الثوار التشاديين واستغلال الحدود الطويلة بين الدولتين عنصرا جيدا للعمليات العسكرية لفصائل دارفور[2].

شهدت حدود الدولتين مواجهات عنيفة أُعتبرت من أكثر المواجهات عنفا فقد وصلت إلى إعلان الحرب والإتهامات بالإختراقات العسكرية للحدود الشيئ الذي ينبئ بتطورات كارثية ما لم تدرك الدولتان السودان وتشاد أن الحرب والتوتر بينهما لن تكون في مصلحة أي من الطرفين وأن المشاكل الداخلية في كل من الدولتين وبأبعادها الدولية ستنعكس سلبا عليهما معا .

فالتشاد دور كبير ومباشر في مشكلة دارفور وما جرى ويجري في دارفور له تأثيراته السلبية على الأمن القومي التشادي، ولتجاور جمهورية تشاد لإقليم دارفور، ووجود قبائل مشتركة بينهما، وانتماء الرئيس دبيّ لذات القبائل السودانية التشادية التي ينتمي إليها قطاع كبير من المتمردين. ولكن مع مرور الوقت ومساهمة الكومة التشادية في لعب دور الوسيط بين الحكومة السودانية وحركات التمرد في دارفور من أجل وقف اطلاق النار واحلال السلام، تغيرت العلاقة بين الدولتين من الطابع الصراعي إلى الطابع التعاوني، لكن في مقابل تلك العلاقات الودية الظاهرة بين الحكومتين فإن تقارير المنظمات الدولية ومنها المجموعة الدولية للأزمات تتهم تشاد بلعب دور خفي وسري في دعم متردي دلرفور لخلق حالة من توازن

---

[1] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص 182.

[2] المرجع نفسه، ص 184.

القوى بين المتمردين وحكومة السودان مع العلم أن إضطراب الأحوال في إقليم دارفور يؤدي إلى عدم الاستقرار في تشاد نفسها[1].

كذلك تشكل تشاد مدخلا لفرنسا في دارفور حيث كانت تشاد مستعمرة فرنسية حتى عام 1960. وتمثل أهمية إستراتيجية لفرنسا مما يجعل تشاد تلعب دورا مهما في التأثير على الأحداث في دارفور، إضافة إلى ظهور النفط في حوض يقع بين دارفور تشاد، كل ذلك جعل فرنسا تهتم بالتدخل في أزمة دارفور وهي تستضيف عبد الواحد محمد نور الذي لم يوقع اتفاق أبوجا مع الحكومة السودانية، وأخذت فرنسا تستخدمه كورقة ضغط على الحكومة السودانية.

4- أفريقيا الوسطى:

تنظر جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المناطق المجاورة لحدودها على إعتبار أنها عمقا إستراتيجيا لها ويجب أن تكون هذه المناطق مستقرة وآمنة من أية محاولات للسيطرة عليها سواء من قبل المتمردين أو من أية قوى أجنبية. كذلك تغشى أفريقيا الوسطى ونظامها الحاكم أن تستغل بعض قوى المعارضة لها أزمة دارفور في في القيام بإنقلاب أو تمرد ضدها نظرا للإرتباطات القبلية بين تشاد ودارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى، لذلك من مصلحتها حل أزمة دارفور سلميا ومنع التدخلات الدولية فيها ولتحقيق ذلك تحركت على مستويين: أولهما توثيق العلاقة مع جاراتها السودان وتشاد لضبط الحدود، وثانيهما تأييد التحركات الإقليمية لحل الأزمة سلميا وتأييد جهود دول الجوار لحل الأزمة مثل تشاد وغيرها[2].

5- إريتيريا، أوغندا، كينيا، إثيوبيا:

ساهمت هذه الدول وبشكل رهيب في التحكم في الأزمة السودانية، فمثلت مصدر الدعم العسكري واللوجيستي لحركة وجيش تحرير السودان في دارفور، من خلل السماح لإسرائيل بإقامة مراكز عسكرية في آراضيها لتدريب مقاتلي هذه الحركات الانفصالية، فقد عانت بعض هذه الدول من الحروب الأهلية الداخلية ووجود دعوات مطالبة بحق تقرير المصير أو الانفصال، ولم تمثل مسألة انتشار الأصولية الإسلامية في السودان فقط ، بل مثلت أيضا مصدر اهتمام للإسرائليين

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 185-186.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 190-191.

الذين قامو بتدريب بعض اللاجئين السودانيين في هذه الدول، ويمكن تلخيص العلاقات السودانية مع هذه الدول[1]، في الآتي:

شكّلت المخاوف من قيام السودان بزعزعة الاستقرار في هذه الدول عاملا مهما في أذهان مخططي سياستها الخارجية، فانتشار الأصولية الاسلامية في المنطقة يعتبر القوة الدافعة وراء سلوك السياسة الخارجية لهذه الدول في المنطقة[2]، العمل على احتواء السودان، والتحكم فس سلوكه الخارجي أصبح عنصرا هاما في سياسات جيرانه، حظيت مسألة تقرير المصير في كل من الجنوب ودارفور، بدعم دول الجوار الإفريقي للسودان من جهة، وفي البلدان المجاورة من جهة أخرى أصبح العمل السائد في المنطقة، وهو ما أدى إلى استمرار دعم هذه الحركات[3].

خلاصة القول، أن أفريقيا أضحت تمثل ساحة صراع القوى الغربية الكبرى، وأن هذه اللعبة تدور رحاها حول مثلث الموارد(النفط، البترول، اليورانيوم)، الموجود في إفريقيا عامة، وفي السودان وإقليم دارفور خاصة، فالتواجد الأمريكي في السودان ما هو إلا جزء من تلك اللعبة الكبرى من أجل الاستيلاء على الموارد الطبيعية في السودان وإزاحة النفوذ الفرنسي التاريخي في القارة ومنافسة التغلغل الصيني في إفريقيا والسودان بشكل خاص، دون تجاهل المخطط الإسرائيلي المتمثل في تفتيت المنطقة العربية وضرب مصالحها الإستراتيجية في نهر النيل (مصر والسودان)، وإبعادها عن القضية الفلسطينية، أما بالنسبة لمواقف دول الجوار نحو الأزمة السودانية، فاتسمت سياستها الخارجية تجاه السودان بالتغير، تمثلت في لعب دور الوساطة من أجل إيجاد حلول سلمية للحفاظ على أمنها القومي والكبح من تسرُّب المتمردين نحوها، أو الرضوخ لتوجيهات الدول الغربية والوقوف إلى جانبها في دعم الحكومة السودانية تارة، والحركات الانفصالية أو الجماعات لمتمردة تارة أخرى من أجل تأزيم الوضع واطالة عمر المشكلة.

---

[1] أحمد حقار علي، البعد اليسياسي للصراع القبلي في دارفور (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 2003)، ص 153.

[2] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص 189.

[3] أحمد حقار علي، مرجع سابق، ص 155.

المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية والإقليمية في الأزمة السودانية.

لقد تطورت الأزمة وتصاعدت في كل من جنوب السودان ودارفور بسبب ما يشهده هاذين الإقليمين من صراع وحروب أهلية، حتى خرجت عن كونها أزمة داخلية، أو شأن من الشؤون الداخلية السودانية، إلى أزمة ذات أبعاد محلية وإقليمية ودولية، حيث أضحت الشغل الشاغل للمجتمع الدولي، لأنها في نظرهم تهدد الأمن والسلم الدوليين، وإنتهاك لحقوق الإنسان في كل من جنوب السودان ودارفور، ومن هنا فقد كانت هيئة الأمم المتحدة فاعلا أساسيا في المنطقة من أجل حفظ السلام، دون تجاهل الجهود المبذولة لكل من الإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية من أجل إحلال السلم، والإستقرار والحفاظ على الأمن القومي للدول المجاورة .

المطلب الأول: دور الأمم المتحدة:

من الملفت للنظر أن الأمم المتحدة وبضغوط أمريكية– أروبية، قد أولت القضية السودانية اهتماما خاصا. ولعل أبرز مثال على ذلك هو أنه في غضون عشرة سنوات (الفترة الممتدة من 1979–2007) صدر عن الأمين العام أو مجلس الأمن الدولي نحو خمسين قرارا أو تقريرا أمميا تهدف في مجملها إلى الضغط على الحكومة السودانية وتضييق الخناق عليها في مشكلة دارفور، وكانت مشكلة جنوب السودان في البداية هي محل اهتمام الأمم المتحدة، وأدانت ما يحصل في الإقليم على أنه تجاوز مباشر لحقوق الإنسان ورفضت السياسات الحكومية السودانية لما أسمته "بالتطهير العرقي" في الإقليم، ومارست ضغوط كبيرة على الحكومة السودانية للرضوخ لمطالب الحركات المنددة بالإستقلال دون اظطهادها في الجنوب[1].

ارتباطا بما سبق، يتضح أن هيئة الأمم المتحدة لم تتفاعل مع قضية جنوب السودان بصورة جدية فاقتصرت جهودها على تقديم مقترحات لا قرارات صارمة، ترهب بها الأطراف المتنازعة في السودان كالتدخل عن الطريق القوة العسكرية الأممية، بل إكتفت بتقديم مقترحات للتسوية تمثلت في وجوب الاتفاق بين الأطراف المتنازعة للمشاركة في السلطة، وإيجاد مؤسسات تدير السياسات بغير عنف، ويثير غياب الأمم المتحدة عن الازمة الجنوبية كثيرا من التساؤلات فرغم وصف "ابراهام فولر" للأزمة السودانية بقوله

[1] ديدار فوزي روسانو، مرجع سابق، ص182.

"إن الحرب الاهلية في السودان هي التي تسبب القلق الدولي الأعظم"، إلا أن هذا لم يتضح من موقف الأمم المتحدة، والتي يقتصر وجودها على عملية شريان الحياة وفقط[1].

أما فيما يخص ملف دارفور، فقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في تحويله إلى مجلس الامن بحجة فشل الإتحاد الإفريقي في إيجاد تسوية بالرغم من الجهود الكبيرة التي قام بها. وقد وصفت الولايات المتحدة أن الأوضاع في دارفور تهدد السلم والأمن الدوليين، واعتبرت ما يدور في دارفور "إبادة جماعية" و" تطهيرا عرقيا" وذلك بهدف الضغط على الحكومة السودانية حتى توافق على دخول قوات دولية للإقليم لإيقاف الجرائم ضد الإنسانية القائمة في الإقليم[2].

نتيجة للضغوط الأمريكية على الأمم المتحدة، تمكنت الولايات المتحدة في هذا الصدد من تمرير ما يربو على عشرة من مشاريع القرارات كانوا قد تقدموا بها إلى مجلس الأمن، وهي قرارات جاءت كلها في إطار إنتقاد حكومة الخرطوم، واتهامها بعدم التعاون التام، وبالتالي بالمسؤولية الكاملة عما يجري في دارفور، وقد تم صياغة هذه القرارات بأسلوب تهديدي تصعيدي إلى جانب النص على جملة من العقوبات طالبت فيها حكومة الخرطوم على توقيعها. ولعل ذلك يتضح من خلال عرض أبرز القرارات فيما يلي[3]:

1- قرار مجلس الأمن رقم1556: صدر في 30 جويلية 2004؛ جاء هذا القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويتحدث عن تأييد المجلس لإرسال قوة من الإتحاد الإفريقي لدارفور، كما حظر القرار وصول الأسلحة للجهات غير الحكومية في دارفور مع مطالبة الحكومة بالتحقيق في الانتهاكات القائمة والمعاقبة عليها[4]. وصُوِّت على هذا القرار ثلاثة عشر دولة ليحقق الأغلبية، حيث امتنعت عن التصويت كل من الصين والباكستان إحدى أهم الدول الإسلامية[5]. ورغم عدم رضا الحكومة السودانية عن القرار فقد تعهدت بتطبيقه، أما في واشنطن اعتبرت السفارة السودانية أن قرار مجلس الأمن جاء متعجلا بسبب ضغوط الكونغرس الأمريكي لأن من المستحيل التقيد به من طرف حكومة أضخنتها جراح الحرب الأهلية، وأرهقتها الأوضاع الاقتصادية بالغة الصعوبة كدوبة السودان [6].

---

[1] محمد السيد، مرجع سابق، ص101.

[2] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص197.

[3] أحمد محمد وهبان، «السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين اعتبارات المصلحة ودعاوي الأخلاقية،» **سلسلة دراسات معاصرة**، ، العدد 2، جوان 2011، ص24.

[4] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص199.

[5] أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص25.

[6] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص 247.

2- قرار مجلس الأمن رقم 1564: صدر هذا القرار في 14 سبتمبر 2004؛ حيث قدمته كالعادة الولايات المتحدة، إلى جانب كل من حليفاتها رومانيا وبريطانيا وإسبانيا، وقد حصل القرار على تأييد إحدى عشر عضوٍ في حين إمتنعت عن التصويت كل من الصين وروسيا وباكستان والجزائر[1]. وقد صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويتحدث عن إنشاء لجنة تحقيق دولية[2]. وكغيره من القرارات بحيث ألقى المزيد من الاتهامات والتهديدات في وجه الحكومة السودانية، بحيث اتهمها بعدم الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في قرار المجلس رقم 1956، وطالبها بتجديد هوية الأشخاص المسؤولين عن الإساءات المرتكبة في مجال حقوق الاإنسان والقانون الإنساني الدولي وتقديمهم إلى العدالة بمن فيهم أفراد قوات الدفاع الشعبي وميليشيات الجنجويد، وضرورة إتخاذ الإجراءات الملائمة لوقف جميع أعمال العنف والفظائع، ونص مجلس الأمن في حال عدم إمتثال الحكومة السودانية لهذا القرار والقرار رقم 1556، فستُتخذ تدابير إضافية تنص عليها المادة 41 من الميثاق تؤثر على القطاع النفطي في السودان أو على حكومتها[3].

3- قرار مجلس الأمن رقم 1593: صدر هذا القرار في 31 مارس 2005؛ وكان قد تقدم بمشروعه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان مستندا إلى تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور[4]. وقد صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع وأحال الوضع في دارفور للمدعي العام للمكمة الجنائية الدولية ومن بين الأشياء االمهمة التي نادى بها هي إنشاء مؤسسات للمصالحة لتدعيم الإجراءات القضائية، جاء هذا القرار ليُلزم الحكومة السودانية بإحترام حقوق الإنسان، وعدم عرقلة الحل السلمي. وأُعتبر هذا القرار من أخطر القرارات ضد السودان لأنه أحال الوضع القائم في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية[5].

4- قرار مجلس الامن رقم 1706: تقدمت بمشروع هذا القرار أيضا كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وقد أقره المجلس في 31 أوت 2006 بأغلبية 12 صوتا، حيث امتنعت كالعادة كل من الصين وروسيا وقطر عن التصويت[6]. وقد نص هذا القرار بإرسال قوات دولية إلى إقليم دارفور قوامها 17300 من

---

[1] أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص26.

[2] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص199.

[3] أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص26.

[4] المرجع نفسه ص ص26 -27.

[5] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص201.

[6] أحمد محمد وهبان، مرجع سابق ص29.

العسكريين إلى 3300 شرطي مدني داخل الإقليم، على أن تتألف هذه القوات من أفراد تابعين لدول الإتحاد الأروبي وحلف الناتو وبعض الدول الآسيوية[1].

وقد صدر هذا القرار بعد جملة من التطورات الإيجابية أبرزها: توصل الخرطوم والحركة الشعبية في جنوب السودان إلى إتفاق ينهي فيه الطرفان أطول نزاع في القارة، وتوقيع الحكومة السودانية إتفاق أبوجا مع حركة تحرير غرب السودان حول إقليم دارفور بحيث ساعد كل هذا على تطبيق بعض مضامين هذا القرار المتمثلة في المساعدة على إقامة جهاز قضائي مستقل وحماية حقوق الإنسان، كما نص على المساعدة في معالجة القضايا الأمنية بين السودان و التشاد وإفريقيا الوسطى، ووضع وتنفيذ برنامج شامل لنزع السلاح وعمليات التسريح وإعادة الدمج ومراقبة الجماعات المسلحة، وأنه طبقا للفصل السابع من الميثاق، فإن المجلس يقرر أن لبعثة الأمم المتحدة استعمال جميع الوسائل اللازمة في مناطق انتشارها وحسبما تراه في حدود قدراتها، ولها الحق في حماية أفرادها ومنشأتها وحماية المدنيين[2].

يشار كذلك إلى أن هذا القرار قوبل برفض من قبل الحكومة السودانية لإعتبارين تمثل أولهما في أن نشر قوات دولية في إقليم دارفور من شأنه الإضرار بعملية التسوية في دارفور، وصعدت من رفضها للتدخل الدولي أو بما يدعى بعملية الهجين، بل وتعهدت بأنها سوف تتصدى بالقوة العسكرية لأي محاولة لنشر قوات دولية في دارفور من دون موافقتها، وتمثل الإعتبار الثاني أن هذا القرار يعطي القوات الدولية صلاحيات واختصاصات باستعمال كافة أشكال القوة العسكرية، مما يجعلها قوات احتلال بالمعنى الحرفي للكلمة، ويجعل من مسألة القوات الدولية بمثابة احتلال لدارفور، وخطوة على طريق تقسيم السودان، وأن هذا التدخل الأجنبي سوف يمس بالسيادة الوطنية، ويعقيد الصراع القائم في السودان[3].

وتماشيا مع الرفض والرد الجريئ من الحكومة السودانية على قرار رفض التدخل الدولي في إقليم دارفور، وفي نفس السياق أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية " كوندو ليزارايس" إجتماعا وزاريا طارئا في نيويورك شاركت فيه 27 دولة استهف إيجاد السبل الكفيلة بزيادة الضغوط على الخرطوم للقبول بالقرار 1706، حيث كررت " رايس" تصريحا للرئيس بوش قال فيه " إذا لم يوافق السودان سريعا على نشر قوات لحفظ السلام في دارفور فإن الأمم المتحدة سوف تجد وسيلة للتحرك بدون موافقة الخرطوم"[4].

---

[1] موقع الأمم المتحدة على الرابط:
http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/484/62/PDF/N0648462.pdf?OpenElement.

[2] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص ص 203-204.

[3] المرجع نفسه، ص205.

[4] أحمد محمد وهبان، مرجع سابق ص 29.

من هنا يمكن القول أن، الولايات المتحدة الأمريكية استغلت حالة الإستنفار الأمني في إقليم دارفور فصعّدت من اهتمامها به تحت غطاء حماية حقوق الإنسان والأقليات المتواجدة في دارفور، فدوّلت مشكلة دارفور من خلال إقحامها على جدول أعمال الأمم المتحدة، فكانت قرارات مجلس الأمن تحت رعاية أمريكية، تمثلت في شن حملات دعائية تحريضية وإدانة وعقوبات متنوعة على الحكومة السودانية من أجل الضغط عليها لتمرير أجنداتها وحماية مصالحها القومية في المنطقة.

المطلب الثاني: دور الإتحاد الإفريقي والجامعة العربية.

يمكن اعتبار تحول أزمة جنوب السودان وأزمة دارفور من أزمات داخلية تهُم الشأن الحكومي السوداني، إلى أزمة إقليمية وعربية بصفة رسمية، تفاعل معها بتحفظ كل من الإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية بالرغم من غياب الفاعلية من كلا المنظمتين في إيجاد حلول لتسوية الصراع القائم في السودان بالطرق السلمية والحد من جرائم الحرب التي تقع في دارفور.

1- الإتحاد الإفريقي:

لقد عمل الاتحاد الإفريقي منذ البداية على أفرقة الصراع، وحصره في نطاقه الإقليمي، والتنديد بالحل السلمي وضرورة اللجوء إلى التفاوض مع الحركات المتمردة في جنوب السودان دون التفريط بوحدة السودان، فلجأ إلى مساعدة الدول المجاورة والطلب منها التدخل ولعب دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة في جنوب السودان، لأن إستقرار السودان وخاصة في الجنوب يعني إستقرار الدول المجاورة وحماية أمنها القومي، ولم يتعامل الإتحاد الإفريقي بجدية مع أزمة الجنوب بسبب دور الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إلى إبعاده بشتى الطرق، وتماشى رضوخ الإتحاد الإفريقي للولايات المتحدة بضعفه في مواجهة أغلب الصراعات والنزاعات على المستوى الإفريقي إذ أنه من الناحية العملية مشلول بسبب افتقاره لآليات القوة الكافية تمكنه من التدخل العسكري لوضع حد للحروب المسلحة[1].

شكلت أزمة دارفور اختبارا عمليا لقدرة الاتحاد الإفريقي في معالجة الصراعات الإفريقية الدائرة في القارة، وتضمنت آليات عمله أن له الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في حالة ارتكاب جرائم أو ابادة، لذلك فإنه قد دخل بكل ثقة في مشكلة دارفور مما أدى إلى تقليل بعض القوى الدولية ولو مرحليا[2]. فقد لعب الاتحاد الإفريقي دورا بارزا في خلق مناخ للتفاوض ما بين الحركات

[1] الأمين محمد نحاس عباس، « أزمة دارفور بدايتها وتطورها، » **المستقبل العربي،** العدد 312، فيفري 2005، ص83.

[2] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص 192.

المسلحة والحكومة، فقد كان وراء عقد اتفاقية لوقف اطلاق النار في 3 سبنمبر 2003، في مدينة أبشي الحدودية التشادية[1].

وقد اهتم الاتحاد الإفريقي منذ البداية بما يجري في دارفور، ولم يشأ الاتحاد التدخل في بادئ الأمر ولكن بعد تأزم الوضع هناك بدأ الاتحاد الإفريقي يستعد لخوض أولى تجاربه في فض النزاعات في السودان، حيث دار جدال حول التدخل الدولي، أو تدخل الاتحاد الإفريقي لمراقبة وقف اطلاق النار في دارفور. وقد واجهت السودان أي تدخل خارجي من أي طرف بالرفض المطلق، وبعد الضغوط المتكررة قبلت بتدخل الاتحاد الإفريقي، رغم أن عناصر من الحكومة السودانية كانت تفضل التدخل الدولي بحسبان أن الاتحاد الإفريقي سينحاز إلى بني جلدته من الزنوج في دارفور حسب رأي هؤلاء[2].

وبعد هذا القبول من الحكومة السودانية على تدخل الاتحاد الإفريقي في دارفود لحل المشكلة بالوسائل السلمية ابتداءا من المفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة والسعي لتقريب وجهات النظر بين الحكومة والجماعات المسلحة بجانب الوجود على الأرض للمراقبة والإشراف، اقترح الاتحاد الإفريقي تدخلا مباشرا في الإقليم عن طريق القوة العسكرية من أجل حفظ السلام ورعاية حقوق الأقليات المظطهدة في دارفور.

وتمثل التدخل العسكري لحفظ السلام من قبل الاتحادالإفريقي في طرح جملة من القرارات تمثل أولها حول موضوع إرسال قوات إفريقية لحماية مراقبي وقف إطلاق النار بعد محادثات أنجمينا التي قضت بوقف إطلاق النار في أفريل 2004 ولكن بعد تدهور الأوضاع في دارفور اقترح الاتحاد الإفريقي تحويل مهمة القوة الإفريقية من قوة حماية المراقبين إلى قوة حفظ السلام في دارفور وقد لرفضت الحكومة السودانية ذلك في بادئ الأمر، لكنها في الأخير قبلت على نشر قوات قوامها 7000 جندي لحفظ السلام في دارفور، إلا أن هذه القوات قد فشلت بسبب ضعف التمويل، وقلة خبرة الاتحاد نفسه في عمليات حفظ السلام إذ أن دارفور هي أول مهمة للاتحاد في هذا الصدد، تلا ذلك اعتراف الاتحاد الإفريقي بفشله ودعا إلى تدخل دولي لتولي المهمة[3].

وارتباطا بما سبق، بذلت الحكومة السودانية مجهودا كبيرا لكي تستمر قوات الاتحاد الإفريقي لحل المشكلة فس الإطار الإقليمي، وقد بلغ سعي الحكومة السودانية إلى درجة التعبير عن استعدادها للتمويل

---

[1] الأمين محمد نحاس عباس، مرجع سابق، ص86.

[2] الباقر العفيف، **ما وراء دارفور: الهوية والحرب الأهلية في السودان**، محمد سليمان (مترجم) (القاهرة: مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، ط.1، 2006)، ص 126.

[3] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص191.

وكل ذلك تجنبا لنقل المهمة للقوات الأممية التي تخشاها الحكومة السودانية باعتبار أنها تحمل أجندة خفية وأنها خطيرة على المجتمع السوداني ، بالرغم من الاعتراض الشديد من الحكومة إلا أن الملف تم نقله أخيرا للأمم المتحدة بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وهذا ما سبق ذكره آنفا.

2- جامعة الدول العربية:

يعد تفاقم الحرب الأهلية بين جنوب السودان وشماله، وظهور المسألة السودانية على سطح الأحداث العالمية تم طرح المبادرة (الليبية-المصرية) التي تضمنت تصورا عن كيفية حل مشكلات السودان السياسية بما فيها مشكلة الجنوب لجمع الحكومة السودانية والجماعات المتمردة في الجنوب على طاولة التفاوض لإيجاد حلول سريعة للأزمة للحفاظ على وحدة السودان وتعويض فكرة الانفصال بالتعاون والمشاركة في السلطة، إلا أن لم يؤخذ بهذه المبادرة ليتبيّن أن جامعة الدول العربية لم تكن لديها السلطة في السودان لإيجاد تسوية لمشكلتها، وهذا يعود إلى أن القوى الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة عملت على استبعاد الدور العربي من الفعل السياسي للمشكلة، ومن المعروف أن هناك اتجاها غربيا لعزل الدول العربية عن الدول الإفريقية بناءا على التصور الغربي الذي يفرق بين إفريقيا شمال الصحراء خاصة البلاد العربية وإفريقيا جنوب الصحراء[1].

وبخصوص أزمة دارفور، فقد اتفق الكثير من المراقبين على أن هناك غيابا للجامعة العربية وعدم تفاعل مع ما يحدث في دارفور، بل اكتفت بعقد اتفاقات ومفاوضات غير حاسمة للحد من الإبادة الواقعة في الإقليم، بحيث اجتمع مجلس جامعة الدول العربية لمناقشة المشكلة في أوت 2004، ودعى مجلس الأمن والمجتمع الدولي لإتاحة فرصة زمنية مناسبة للحكومة السودانية حتى تتمكن من تنفيذ تعاهداتها بالسعي لحل أزمة دارفور[2]. كما بحث وزراء الارجية العرب بمقر جامعة الدول العربية في 2004 الوضع في دارفور، وتناقشو في كيفية حل الأزمة سياسيا ومساعدة السودان في الخروج من مأزقه لقطع الطريق أمام أي تدخل أجنبي في الإقليم، كما شكلت الجامعة لجنة لمساندة السودان على المستوى الدولي برئاسة تونس وعضوية مصر وموريتانيا والجزائر والسودان، واثنى السودان على موقف الدول العربية الرافض لأي تلويح بتدخل عسكري في السودان أوفرض عقوبات عليه[3].

---

[1] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص 197.

[2] عبده مختارموسى، مرجع سابق، ص144.

[3] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص197.

ان الجهود الإقليمية والعربية وعلى رأسها جامعة الدول العربية، لم تملك رؤية إستراتيجية ازاء ادراك حجم المهددات المترتبة على وجود صراع ملح في دارفور والتأثيرات السلبية لاتساعه، وتم حصر هذا الصراع في اطار محاولة مساندة الدولة الوطنية في السودان خشية التفتت، أو ذلك من دون التعامل مع المعطيات التي فجرت الصراع المسلح بشكل موازي فتأخر التفاعل مع الحركات المسلحة، وأصبحت الأطراف الدولية لاعبا أساسيا في التحكم في الصراع، وكانت ردات الفعل العربية موسمية، خاصة لقرارات مجلس الأمن المتتالية[1].

أما التعامل مع الأزمة الإنسانية في دارفور قد واجه مشكلات متعلقة مع بتوظيف هذه الأزمة على الصعيد الدولي، فأهمل العرب الشق الإنساني من أزمة دارفور واعتبروها من الذرائع الغربية المتعددة والمغرضة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك على شاكلة أسلحة الدمار الشامل في العراق. من هنا يمكن فهم التباطؤ في التمويل العربي لشبكات العمل الإنساني التي تكونت حديثا في دارفور، كما ساهم ضعف منظمات المجتمع المدني العربية المنتجة تحت مظلة أوضاع سياسية عربية شمولية في الأغلب عدم تأهل هذه المنظمات للتعامل مع الأوضاع الساخنة في دارفور. وقد انتج هذا الوضع إجمالا غيابا عربيا واضحا في دعم ومساندة السكان بدارفور وكان له انعكاس سلبي في أمرين تمثل أولهما: في إدانة الموقف الأخلاقي العربي على الصعيد الدارفوري والدولي، أما الأمر الثاني: في اعتبار هذا الغياب تعبير عن دعم عربي للحكومة في تجاوزاتها، وليس ناتجا عن ضعف خبرات وقدرات هذه المنظمات[2].

خلاصة القول، أن الأزمة السودانية (في جنوب السودان وإقليم دارفور)، أضحت محل اهتمام حتى المنظمات الدولية والإقليمية، والمفارقة في الأمر أن المصلحة الاستراتيجية للدول الغربية كانت أكبر في إقليم دارفور مقارنة مع جنوب السودان، وهذا لما يملكه هذا الأخير (إقليم دارفور) من موارد طبيعية هائلة متمثلة في النفط واليورانيوم، ومن هذا المنطلق استغلت الولايات المتحدة الامريكية هيئة الأمم المتحدة ومجلس الامن للضغط على الحكومة السودانية بقبول التدخل في الإقليم تحت غطاء حماية الأقليات وهذا ما تضمنه القرار 1706، بالمقابل لم يلعب كل من الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية دورا حاسما في الأزمة السودانية لعدة اعتبارات، أهمها أن الولايات المتحدة لطّخت صورتهما لدى الرأي العام السوداني والدولي، بأن جامعة الدول العربية تدعم الحكومة السودانية كونها متمركزة في الشمال وجل مواطنيها

---

[1] سمير حسني، زيد الصبيان، «اتفاق دارفور ودور الجامعة العربية،» **السياسة الدولية**، ، العدد 165، جويلية 2006، ص 150.

[2] عاشور محمد مهدي، مرجع سابق، ص 11.

يعتبرون عربا مسلمين، بالمقابل أن الاتحاد الإفريقي يقوم بدعم الجنوب السوداني باعتبار سكانه أفارقة مسيحيين. وبهذا تمكنت الولايات المتحدة من كبح فاعلية كلا المنظمتين من التفاعل مع الأزمة السودانية والمساهمة في إيجاد حل لها، واقتصرت جهود الجامعة العربية التي كانت تدخلاتها موسمية بحيث عملت على محاولة جمع الأطراف المتنازعة على مائدة التفاوض واجراء محادثات لا فائدة منها، كما أن الاتحاد الإفريقي ولعدم خبرته في تسيير شؤون القارة فشل في تسوية النزاعات والحد من الحروب الأهلية التي شهدتها بعض أقاليم السودان.

المبحث الثالث: مستقبل الحركات الانفصالية والوحدة الوطنية في السودان.

نجحت اتفاقية نيفاشا في حقيقة الأمر في وقف اطلاق النار وتحقيق السلام في السودان، ولمنها وبحسب التوقعات التي سبقت الاستفتاء لم يكن منتظرا منها أن تحقق الوحدة، وذلك أن الوحدة غير ممكنة التحقيق بالمعادلة الاقتصادية والسياسية التي حملتها هذه الاتفاقية، فساهمت بشكل كبير عبر بنودها المتفق عليها من تقسيم السودان إلى شمال وجنوب ومواصلة الانفصال، ولكن مع مرور الوقت أحس الجانبين (الشمال والجنوب)، بخطورة الانفصال وتداعياته فبرزت جهات من الشمال والجنوب تطالب باعادة الاندماج والانطاء تحت دولة واحدة ألا وهي السودان.

المطلب الأول: التفكيك ومواصلة الانفصال.

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا بارزا في ترسيخ مبدأ تقرير المصير، أو روح الانفصال لدى الجنوبيين، فبعدما كانت الحكومة السودانية تملك دوما الورقة الرابحة في التفاوض ضد حركات التمرد في الجنوب، إلا أن هذه الوضعية لم تعمر طويلا وأصبحت حركات التمرد في موقع قوة وتماسك، أما الحكومة السودانية أصبحت في موقع ضعف بعدما كانت في موقع الهجوم والتقدم، ويعود السبب إلى الإدارة الأمريكية التي عملت على تجريد حكومة السودان من كل ورقات التفاوض والزج بها في جولات التفاوض اللاحقة وهي ضعيفة الجانب، أدى ذلك إلى اعطاء فرصة تاريخية لحركة التمرد وتقويته على حساب حكومة شرعية ذات سيادة تاريخية، قاومت الاحتلال وأخرجته بقوة السلاح، ترتب على ذلك عقد اتفاقية سلام الجنوب التي كانت تهدف إلى فصل الجنوب لا وحدة السودان، وظهور أزمة دارفور[1].

وفي نفس السياق، وبعد اتفاقية السلام الشامل التي مثلت نقطة تحول تاريخي في تاريخ السودان المعاصر، فتوقيع الاتفاقية يمثل علامة فارقة في الانتقال نحو السودان الجديد، كان لابدّ من اللجوء إلى إستفتاء للفصل في الموضوع، وهذا ماكان في 9 جانفي 2011 ليمتد إلى غاية 15 جانفي 2011، بحيث أسفرت نتائجه عن إختيار الانفصال من قبل سكان جنوب السودان بنحو 98.83%. وبذلك يكون الجنوب قد خطا خطوته الأخيرة ليصير الدولة الأحدث في إفريقيا والعالم، ولعل الحدث الأكبر تمثل في المسارعة الأمريكية إلى إعلان الاعتراف رسميا بدولة جنوب السودان في أوت 2011، ورفع السودان من لائحة الدول الراعية للإرهاب[2].

---

[1] محمد الفاضل بن علي اللافي، مرجع سابق، ص 419.

[2] سعيد إسماعيل ندا، «الصراع في جنوب السودان مستقبل التسوية، » **أبحاث اجتماعية**، ، الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 05 ماي 2017، ص 12.

يستند دعاة الانفصال أو حركات التمرد في جنوب السودان على ضرورة الانفصال واستحالة العيش تحت رعاية دولة واحدة وهي السودان وأرجعوا ذلك لعدة أسباب أهمها: أن شمال السودان وجنوبه يمتاز باختلافات عرقية وثقافية الأمر الذي يصعب من عملية التعايش فيما بينهما، ضف إلى ذلك أن الشماليون يحاولون فرض الدين الإسلامي على الجنوبيون وهذا غير مقبول لأن الديانة الأسمى حسبهم هي الديانة المسيحية، وأن إقليم جنوب السودان يمتاز بثروة طبيعية هائلة من بترول ونفط، لذا فحق الجنوبيون الاستثمار في ثروتهم بأنفسهم، ويرجعون سبب تخلف الجنوب عن الشمال بسبب الاستفادة الكلية لحكومة الشمال من ثروات الجنوب وتهميشهم وحرمانهم من التنمية[1].

حققت الحركة الانفصالية " الحركة الشعبية لتحرير السودان" ما كانت تربو إليه بفصل الجنوب عن الشمال، ونظرا لطبيعة الحركة أنها خليط من كيانات عرقية وعصبية وتكن العداء للعرب والإسلام والعيش في وهم الإنتماء الإفريقي المجرد، مع تبنيها المطلق لسياسات الحكومة الاستعمارية القديمة وخاصة سياسة المناطق المقفولة، بفصل جنوب السودان عن شماله مما يؤكد العلاقة المتينة بين حركة التمرد والقوى الدولية، ومن هذا المنطلق فقد سعت حركة التمرد في الجنوب بتغذية النزعة الانفصالية في باقي أجزاء السودان وهذا بربط علاقات مع حركات التمرد المنتشرة عبر الأقاليم المختلفة[2]. ورُبطت علاقة بين حركة العدل والمساواة في إقليم دارفور بالحركة الشعبية لتحرير السودان المتواجدة بالجنوب، وقد ساهمتا الحركتان في ترسيخ التفكيك، والمناداة بخلق سودان ديمقراطي جديد واقامة تحالفات مع حركات التمرد المتواجدة بالمناطق الأخرى المهمشة ضد الحكومة المركزية ، وتعميم ومواصلة النزعة الانفصالية في كل من آبيي ودارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق ومناطق البجة في شرق السودان[3].

وينبغي الإشارة هنا إلى أن انفصال جنوب السودان يمثل نجاحا لأحد أطراف مسلسل الإنقسامات التي تعاني منه بعض الدول العربية، فضلا عن استمرار المشاكل بين الشمال والجنوب حتى بعد الانفصال دون التوصل لحل هذه المشكلة، وتُعد دارفور معنية بهذا التفكك نظرا للمهددات المترتبة على وجود صراع ملح فيها، والتأثيرات السلبية لاتساعه، لذا يجب حصر هذا الصراع ومحاولة إيجاد تسوية سريعة خشية التفتت، ومفاوضة الحركات المسلحة وحركات التمرد في الإقليم قبل أن تتبناهم أطراف دولية، زيادة عن

[1] الرجع نفسه، ص14.

[2] Roland Marchal, le soudan d'un conflit a l'autre, des études du CERI, **Centre d'études et recherche**, N° 107-108 , septembre 2004, p 53.

[3] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص157.

ذلك، أنه ليس خافيا عن أحد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تقطيع أواصل السودان، وتفكيكه من الداخل تمهيدا لتقسيمه إلى دويلات ما قبل الوطنية، دويلات تقوم على أساس العرق والدين والمذهب. وفي هذا السياق، ليس مستغربا ان يلمح أكثر من مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية إلى امكانية حل مشكلة دارفور بالطريقة نفسها التي عولجت بها مشكلة الجنوب، في إشارة إلى مبدأ تقرير المصير، وهو ما بدأ يردده متمردوا دارفور في هذه الأيام مع مطالب تقسيم الثروة والسلطة[1].

وهناك أبعاد أخرى مهمة تجعل من إعادة بناء الوحدة الوطنية والعودة إلى التجمع أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا، وهذا ما أكّده أحد المثقفين الجنوبيين وهو " دانستان" بقوله " يعتبر السودان الشماليون أنفسهم عربا، ويعتبر السودانيون الجنوبيون أنفسهم أفارقة، وهذا الشقاق الأفرو–عربي الحاد ينفي فكرة السودان الواحد، والشعب الواحد"[2]. من خلال هذه المقولة يمكن فهم وتفسير أن صعوبة العودة إلى الوحدة مجددا تكمن في التركيبة البشرية المعقدة لكل من الشماليين والجنوبيين.

المطلب الثاني: إعادة بناء الوحدة الوطنية.

لقد شكلت الصراعات القبلية والاثنية بجنوب السودان التحدي الأبرز أمنيا في مرحلة ما بعد الانفصال، بحيث لجأت الجماعات والأحزاب السياسية التي تم تهميشها في اتفاق السلام إلى تسييس القبيلة في جنوب السودان لتحقيق أهدافها الخاصة، وازداد الأمر سوءا بإنتشار السلاح غير الرسمي، وشكل ضعف الدولة الفتية في الجنوب مجالا خصبا للعديد من جماعات العنف الدولية وغسيل الأموال والمتاجرة بالمخدرات وغيرها من أنشطة الجريمة المنظمة[3].

إن المصلحة الوطنية والقومية في السودان تقتضي أن يتجاوز شريكي الحكم لمخاطر الانفصال الذي سيكون له صداه الداوي في كل إفريقيا والعالم، وإحلال الموضوعية والمرونة للوصول إلى حل جذري وديمقراطي لأزمات السودان، ويجمع المحللون العرب من أن انفصال الجنوب سيمزق السودان إلى دويلات قائمة على أسس عرقية واثنية متحاربة. ويظل خيار الوحدة (إعادة بناء الوحدة الوطنية) في السودان، هو الخيار التاريخي الذي يخدم مصلحة الشعب السوداني بجميع مكوناته الدينية والاثنية

---

[1] توفيق المديني، مرجع سابق، ص 144.

[2] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 167.

[3] الفاتح كامل، **مؤامرة تقسيم السودان** (الخرطوم: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2011)، 121.

والطبقية، إذ لا يزال خيار الوحدة يحظى بتأييد قسم كبير من الأحزاب والحركات السياسية السودانية على إختلاف مشاربهم الفكرية والسياسية[1].

وفي نفس السياق، يعود الخيار للرجوع إلى الوحدة لعدة مؤشرات وتداعيات يؤول إليها الانفصال، حيث عان منها كل من شمال السودان وجنوبه، فانفصال جنوب السودان سيشكل مؤشرا سالبا لإشكالية البناء الوطني في شمال ووسط إفريقيا القائم على التعددية الدينية، والاثنية، والقبلية، وبهذا سيقود الانفصال العدائي لجنوب السودان إلى تعاطف وتأييد الجماعات غير العربية وغير الإسلامية لدول الجنوب، في حين ستدعم الجماعات العربية والاسلامية دولة الشمال، وعليه فإن مثل هذه الأوضاع ستقود إلى تعميق أزمة العلاقات العربية– الإفريقية وسيعود السودان يمثل نموذجا سيئا لفشل العرب والأفارقة في العيش المشترك، فمن المتوقع أن تدعم الدول الإفريقية دولة جنوب السودان على كافة المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية مما سيقود إلى تدهور علاقة السودان مع الدول الإفريقية الأخرى، بالمقابل تُعد مشكلة ترسيم الحدود من الملفات الخطيرة التي يتوقع تفجرها عقب الانفصال فهناك ثلاث مناطق لم يتم الاتفاق عليها حتى الآن هي: آبيي، النيل الازرق، وجنوب كردفان ويمكن تعقيد هذا الملف في كون تلك الأقاليم مناطق ثروات معدنية، لذا تعمل بعض الأحزاب السياسية الشمالية والجنوبية على إعادة بعث مفاوضات من أجل العودة إلى الوحدة وعقلنة الاستفادة من هذه الثروات[2].

وبدأت فكرة العودة إلى الوحدة لدى السودانيين تطفو على السطح بسبب الأضرار الاقتصادية التي سيتعرض لها كل من شمال السودان وجنوبه، فقد أجمع الخبراء في علم الاقتصاد أن إنشاء دولة جديدة في الجنوب السوداني سيجعلها عرضة لتحديات جمة. فهذه الدولة الوليدة ستعتمد على الواردات من المبيعات النفطية التي تقدر بنحو 98% من ميزانية عام 2011م بالنسبة لجنوب السودان، فالمشكلة التي ستواجه هذه الدولة الجنوبية تتمثل في مواصلة استخدام خطوط الأنابيب لتصدير نفطها أو وسائل النقل النهري والموانئ البحرية المتواجدة في الشمال، نظرا لعدم توافر نوافذ بحرية للدولة الوليدة، مما يجعلها تعتمد كليا على الدول المجاورة ذات المنافذ البحرية (السودان الشمالي أو كينيا) وإلا سيكون الجنوب دولة مغلقة بالكامل[3].

---

[1] توفيق المديني، مرجع سابق، ص 146.

[2] الفاتح كامل، مرجع سابق، ص124.

[3] توفيق المديني، مرجع سابق، ص 106.

كما لم يستثني الانفصال العواقب التي أمست باشمال السوداني، الذي لا تبدو حظوظه في الانتعاش كبيرة، لاسيما مع عامل الانهاك المستمر بسبب الحروب الدائرة منذ الاستقلال في الجنوب، ثم اشتعالها مجددا في إقليم دارفور غرب السودان. فالانفصال سيقود إلى تراجع إيرادات الحكومة في الشمال من عائدات البترول (75% منه يُنتج في الجنوب)، وإلى حدوث فجوة كبيرة نظرا لكون عائدات البترول تشكل نحو 70% من الإيرادات في موازنة الدولة[1].

تعد مياه النيل مكسبا إتراتيجيا للشما وجنوب السودان، فبعد الانفصال سيقود إلى تعميق أزمة تقسيم مياه النيل، بسبب بروز عاملين أساسيين، أولا: ولادة دولة جديدة في جنوب السودان ستطالب بحصتها من المياه التي كانت تُوزع بين مصر والسودان وفق اتفاقية 1959م الموقعة بينهما. وثانيا: تغلغل إسرائيل في منطقة القرن الإفريقي حيث أقامت الدولة العبرية علاقات واسعة في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية مع دول المنطقة، فضلا عن تقديمها الاغراءات لحكومة الجنوب في مساعدتها في بناء السدود المائية على نهر النيل كما أبدت رغبتها بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي لدولة الجنوب[2].

أما من الناحية السياسية، يُعتبر انفصال الجنوب خطوة للوراء، وإن كانت قد أملته جملة من التطورات التاريخية والسياسية والدولية المتفاعلة، ومن أجل إعادة بناء الوحدة الوطنية في السودان لابد من ضمان عدم التراجع خطوات أخرى إلى الوراء بمزيد من التفتيت، وذلك عبر توافق النخب السياسية السودانية في الشمال والجنوب على جملة من الاتفاقيات والقوانين والقواعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتيح للروابط الموضوعية التي ستظل تشد أجزاء الوطن الواحد، مع العمل اتخاذ كل الخطوات الممكنة للأمام باتجاه الوحدة ذلك بأن البشرية دخلت عصر الإنتاج الكبير والدول العملاقة، وأن مصير الأقزام من الدول أن تحتمي راغبة أو كارهة بمضلة التبعية السياسية لدفع خطر العدوان، والتبعية الاقتصادية لدفع الجوع وأن تدفع بحرية وطنها ومواطنيها أثمانا باهظة لمن يغذيها أو يحميها[3].

خلاصة القول، ومن خلال ما استعرضناه أن الانفصال جاء لاعتبارين مهمين أولهما: فشل السلطة المركزية السودانية في إدارة الأزمات الداخلية وعدم احتواء الجماعات المتمايزة عرقيا واثنيا، وثانيهما: أن الاتفاقيات التي عُقدت بين الأطراف المتنازعة قد أثرت وبشكل كبير على مسار الأزمة، لأن هذه الاتفاقية

---

[1] سعيد إسماعيل ندا، مرجع سابق، ص 33.

[2] توفيق المديني، مرجع سابق، ص 127 .

[3] – صبري محمد خليل خيري،مستقبل العلاقة بين دولتي السودان،جامعة الفلسفة الخرطوم على الرابط:
https://drsabrikhalil.wordpress.com/2011/09/05

كانت تربو إلى تسريع الانفصال وهذا ما كانت تتضمنه من خلال وضع الجنوبيين في موقع المظلوم. وبعد الانفصال طفى على السطح تصورين تمثل أولهما في التفكيك ومواصلة الانفصال ورفض الإقليم المنفصل العودة إلى الوحدة، بل وصُدرت النزعة الانفصالية إلى الأقاليم الأخرى وقد تأثر إقليم دارفور بانفصال الجنوب، وانتهج متمردوه نفس النهج في المطالبة بالاستقلال، أما التصور الثاني وهو محاولة العودة إلى الوحدة وهذا ما تجلى برغبة بعض الأحزاب والحركات في كل من الشمال والجنوب بإعادة بناء الوحدة والعيش تحت رقعة جغرافية واحدة، بسبب تأثير هذا الانفصال عليهم اقتصاديا وسياسيا وأمنيا.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم استعراضه، يجب تفهم الدوافع الحقيقية لحروب السودان المعاصرة، والتي أدت إلى الأزمة الهيكلية التي يعاني منها السودان منذ الاستقلال؛ متخذة شكل حروب مدمرة في مناطق شاسعة في الجنوب وغرب السودان دارفور.

وتباينت مواقف الدول الإقليمية والدولية من القضايا السودانية على حسب أهدافها وإستراتيجيتها، فثمّ اهتمام بتلك القضايا، بحيث تفاعلت معها القوى الخارجية الغربية، فلعبت الولايات المتحدة دورا أساسيا في هذه اللعبة بضمان مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، ولعبت إسرائيل دورا آخرا في دعم حركات التمرد وتفتيت السودان بشكل متواصل وضرب استقرارها خاصة في نهر النيل، أما الشريك الاقتصادي المتمثل في الصين الشعبية فقد كنت تساند الحكومة السودانية حفاظا على مصالحه النفطية فقط.

وعكست قرارات مجلس الأمن الرؤية الأمريكية، التي تسعى لتفتيت السودان باسم الشرعية الدولية، فهي تعمل على إعادة هندسة المنطقة من الناحية الجيوبوليتيكية، مما يحقق لها أهدافها ومصالحها التوسعية، والقضاء على الحركات الإسلامية في المنطقة بدعم الحركات المعادية لها.

أما دول الجوار فقد كانت مواقفها تجاه الأزمة السودانية متقلبة، تدعم الحكومة السودانية تارة، وتارة أخرى تدعم الحركات الانفصالية المسلحة، وهذا حفاظا على التوازن في السودان خوفا منها من لجوء هذه الحركات إليها بحثا عن السلاح فتقوم بتصدير هذه الحركات نحوها، فحالة الحرب والصراعات على الحدود المشتركة بينها وبين السودان يهدد وبشكل مباشر أمنها القومي.

ويبدو أن مستقبل التناحر والحروب السودانية لا يخرج عن سيناريوهين: فإما التفكيك ومواصلة الانفصال وتقسيم السودان إلى مجموعة من الكيانات ذات ارتباطات إقليمية مختلفة، أو إما إعادة وبناء الوحدة الوطنية والتركيب القائم على معايير الانتماء الجغرافي بعيدا عن الهوية الدينية، لأن فشل مشروع الدولة الوطنية بعد الاستقلال، وعدم قدرته على تحقيق الاندماج القومي، وكذلك العوامل الاقتصادية، وتقسيم الثروة والموارد في البلاد، فضلا عن دور المتغير الخارجي في دعم أطراف الصراع، والتدخل في تفاعلاته المختلفة، لتُشكل كلها المتغيرات الأهم في دوافع حالة الحرب في السودان.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة والتي تناولنا فيها موضوع أثر الحركات الانفصالية على وحدة الدولة في إفريقيا السودان نموذجا، وربطها بالتدخل الإقليمي والدولي فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعتبر النزاع في السودان من أهم الأمثلة الحية التي تحاكي موضوع الحركات الانفصالية والنزاعات الإثنية، ومدى تأثير هاتين الظاهرتين على بناء الدولة فيها، فلقد شهد السودان عديد من النزاعات التي أدت إلى تبلور حركات رفعت السلاح في وجه الحكومة السودانية وتطالب بانفصالها واستقلالها عن الدولة الأم، في كل من جنوب السودان وإقليم دارفور.
- أن التعدد الإثني والعرقي، لم يكن يوما عاملا مساعدا على التعايش السلمي بين أفراد الشعب السوداني، فقد مثلت القبيلة لديهم عنصر الولاء بدلا من السلطة المركزية.
- أن الظروف التاريخية لعبت دورا فعالا في تنمية الحروب والصراعات في السودان، بحيث لعب الاحتلال البريطاني دورا كبيرا في تقسيم السودان لأنه يعد أول من أطلق اسم جنوب السودان وهذا من أجل إظهار الفوارق العرقية والإثنية والدينية، من خلال ترسيخ فكرة أن شمال هم العرب المسلمين، وأن جنوب السودان هم أفارقة مسيحيين، عن طريق سياسة المناطق المقفولة وهذا بهدف ظرف الوحدة الوطنية السودانية .
- أن الدولة الوليدة (جنوب السودان)، شكلت نموذجا للانفصال في السودان، حتى راحت الأقاليم الأخرى تسير على نفس النهج وتطالب باستقلالها والكلام موجه هنا إلى دارفور.
- تعتبر الحكومات السودانية المتعاقبة على حكم السودان السبب الرئيسي وراء تنمية المشاكل وتفاقم الأزمات في كل من جنوب السودان ودارفور، فأصبحت مجموعات عرقية كبيرة تشعر أنها مهمشة ومحرومة، وأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، تعرضوا إلى الإقصاء السياسي، والظلم الاقتصادي، فتولدت أزمات متتالية كشفت هشاشة بنية الدولة في السودان، بدأت تهدد ليس استقرارها فحسب بل تماسكها وتواجدها وهذا من خلال تصاعد وتيرة تشكيل الحركات والتكتلات للوقوف ندا لند في وجه المؤسسات الرسمية للسودان.
- كانت الاتفاقيات التي تعقد بين الحكومة السودانية وجنوب السودان، تحت الرعاية الأمريكية كلها اتفاقيات كانت تضع الحكومة السودانية في موقع المتعدي على أملاك الجنوبيين وأنها ظالمة،

والجنوب السوداني في وضعية المظلوم، واتفاقية " نيفاشا" سنة 2005، أكبر دليل التي سرعت من عملية الاستفتاء و هذا ما حصل، لتنفصل جنوب السودان عن الدولة الأم.

- تساهم الأدوار الخارجية، ولاسيما الأمريكية والإسرائيلية في التأثير على مسار الأزمة السودانية فقد تضمنت سياستهما عموما في السودان ومنطقة القرن الإفريقي أجندات لإعادة صوغ العالم العربي والإسلامي فكا وتركيبا، بما يخدم مصالحهم وأهدافهم العليا.
- تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مخططاتها تجاه الأزمة السودانية في إفشال جهود الحكومة السودانية لإيجاد حلول للمشاكل الداخلية، وهذا عبر التأثير على هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بإصدار قرارات ضد الحكومة السودانية تتمثل في عقوبات اقتصادية، أو التدخل الدولي المباشر في شؤونها الداخلية كما حدث في إقليم دارفور وهذا لعدة أسباب أهمها:

– ضرب الاقتصاد السوداني يعني تهديد مصالح الصين الإستراتيجية، لأن الصين تعد الحليف الاقتصادي للسودان وهي المستفيد الأكبر من نفط دارفور.

– الصراع على مناطق النفوذ في إفريقيا، والسودان بوابة لمنافسة النفوذ الفرنسي والبريطاني.

– استبعاد الدور العربي والإقليمي من التدخل في الأزمة السودانية، وهذا ما وقع حين لم تشجع وعرقلت الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة المصرية–الليبية لتسوية الصراع في السودان .

وأخيرا لا يمكن القول سوى أن لإعادة بناء الوحدة الوطنية السودانية، وحماية الأقاليم الأخرى من التفتت والتجزئة، وقطع الطريق أمام الأطماع الخارجية لابد من تكريس قاعدة احترام فلسفة التعدد، والاختلاف، والتعارض بين الأفراد والجماعات والطبقات الاجتماعية داخل المجتمع السوداني، وعدم إنكار التعارضات الاجتماعية الملازمة لها، ولاسيما الصراع السياسي والاجتماعي، مثلما لا يجوز إقصاء التعبير الثقافي والسياسي والأيديولوجي لهذه الطبقات والفئات الاجتماعية .

الملاحق

الملحق رقم 1:

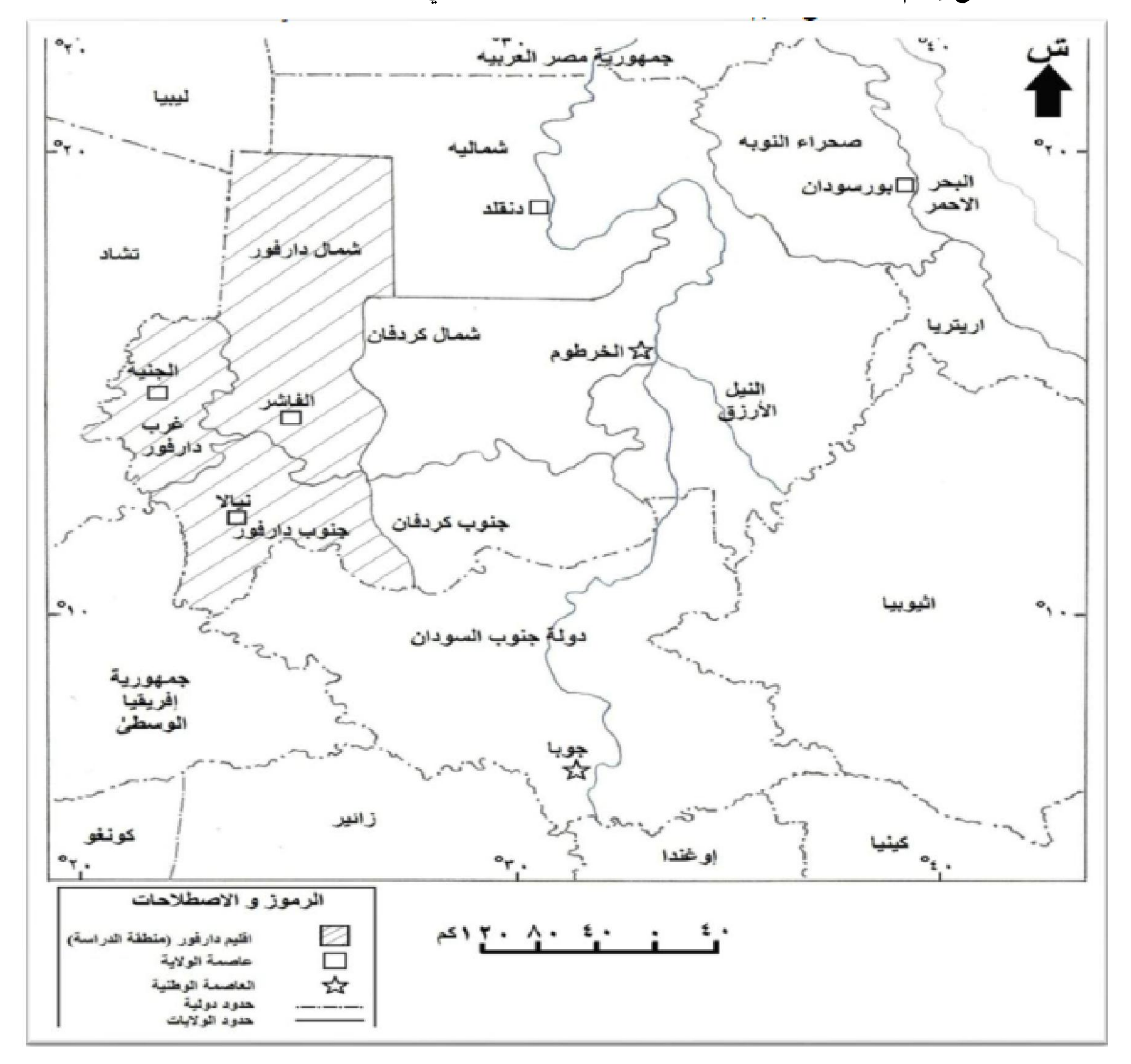
الشكل 1: يمثل خارطة السودان.



المصدر: شوقي خليل، **أطلس دول العالم الإسلامي** (دمشق: دار الفكر، 2003)، ص62.

الملحق رقم 2:

الشكل 2: موقع إقليم دارفور بالنسبة للسودان ودول الجوار الجغرافي



المصدر: إبراهيم قاسم درويش البالاني، «الأبعاد الجغرافية السياسية للصراع البيئي في دارفور ،» **مجلة ديالي**، العدد 65، 2015، ص59.

الملحق رقم 03:

الشكل 03: خريطة توضح التوزيع القبلي لإقليم دارفور.



المصدر: عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص84.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

1. إسماعيل عبد القادر، الأصولية المسيحية وأزمة الهوية في السودان (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، 2006).

2. أمام أمل أحمد محمد، **الاثنية والنظم الحزبية في إفريقيا**، ط.1، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015).

3. الباقر العفيف، **ما وراء دارفور: الهوية والحرب الأهلية في السودان**، محمد سليمان (مترجم)، ط.1، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، 2006).

4. الباقر حمزة، « **السودان** » في:مجموعة مؤلفين، **الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي**، المجلد8،(السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1419هـ).

5. بغدادي عبد السلام إبراهيم، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، ط.2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د.ت)

6. البوني عبد اللطيف ، **البعد الديني لقضية الجنوب** (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1996).

7. جيمس داورتي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، وليد عبد الحي (مترجم) ،(الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1985).

8. حريز سيد حامد، **الهوية والوحدة الوطنية في السودان جدلية الثقافة والسياسة**، ط.1، (د.م: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2017).

9. حقار أحمد علي، **البعد اليسياسي للصراع القبلي في دارفور** (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 2003)

10. خميس محمد ، **جغرافية العالم الإسلامي** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 200)

11. ديدار فوزي روسانو، **السودان إلى أين؟** مراد خلاف (مترجم) (القاهرة: الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2007).

12. زايد أحمد ، **الدولة: دراسة في علم الاجتماع السياسي** (القاهرة: مكتبة النصر، 2003)

13. السيد محمد ، **إفريقيا والأطماع الغربية** (الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية، 2009).

14. شاكر محمود ، **السودان،** ط.2، (دمشق: المكتب الإسلامي، 1981).

15. الشامي علي صلاح الدين، **السودان دراسة جغرافية** (الإسكندرية: منشأة المعارف للنشر، 2002).

16. الطيب بشير عبد الوهاب، **الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الفدرالية 1930-2007م،** (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2009).

17. عاشور محمد مهدي ، **التعددية الاثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية** (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية،2002).

18. عبد الله عبد الرازق، **تاريخ شمال وغرب افريقيا الحديث والمعاصر** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ت).

19. عبده مختار موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى،** ط.1، (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

20. الفاتح كامل، **مؤامرة تقسيم السودان،** ط.1، (الخرطوم: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011).

21. فضال الأبسط صلاح وهم، **مشكلة دارفور والسلام في السودان** (الخرطوم: دار الجمهورية للصحافة، 2004).

22. اللافي محمد الفاضل بن علي، **السودان من الحوار إلى الأزمة المفتوحة صراع الهوية وإشكالية الانتماء،** ط.1، (المنصورة مصر: دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2007) .

23. مجموعة باحثين، **الموسوعة العربية العالمية**(الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، (1996

24. مدحت محمد جابر، **جغرافيا العالم الإقليمية** (عمان: دار صنعاء، 1998).

25. المديني توفيق ، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال** (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012).

26. المشاقبة أمين، **دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل،** ط.1، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012).

27. مقلد إسماعيل صبري ، **العلاقات السياسية الدولية** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1971)

28. مكاوي بهاء الدين، قيلي محمد، **تسوية النزاعات في السودان،** (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، .(2006

29. وهبان أحمد ، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004).
30. شوقي خليل، **أطلس دول العالم الإسلامي** (دمشق: دار الفكر، 2003).

الدوريات والمجلات:

1. إبراهيم قاسم درويش البالاني، «الأبعاد الجغرافية السياسية للصراع البيئي في دارفور ،» **مجلة ديالي**، العدد 65، 2015.

2. إبراهيم أحمد نصر الدين، «الاندماج الوطني في إفريقيا والخيار السوداني، » **المستقبل العربي**، العدد63، ماي 1984.

3. حسني سمير ، الصبيان زيد ، «اتفاق دارفور ودور الجامعة العربية،» **السياسة الدولية**، العدد 165، جويلية 2006.

4. حمدي عبد الرحمن حسن، « العلاقات الصينية الأفريقية: شراكة أم هيمنة؟» **آفاق إستراتيجية**، العدد الأول، جانفي 2008.

5. بلولة أحمد « الوحدة الوطنية زالقيم المعنوية، » **دراسات دعوية**، العدد20 ، جويلية 2010، ص119.

6. سبع سداد مولود ، « البعد العرقي و السياسي لمشكلة جنوب السودان، » **دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الدولية العدد 47، 2011.

7. سعيد إسماعيل ندا، «الصراع في جنوب السودان مستقبل التسوية، » **أبحاث اجتماعية**، ، الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 05 ماي 2017.

8. شوفي مريم، « الحضارة بين الحوار والصراع في عصر العولمة، » **مجلة العلوم السياسية والقانونية**، العدد3، جويلية 2017.

9. كمار عباس، أفريكوم: سيناريوهات محتملة في أفريقيا، **صحيفة الرأي العام السودانية**،(الخرطوم، 29 فيفري 2008).

10. مكاوي بهاء الدين ، «استراتيجيات إدارة التنوع الاثني في السودان، » **المستقبل العربي**، العدد362. ديسمبر، 2016.

11. نحاس عباس الأمين محمد، « أزمة دارفور بدايتها وتطورها، » **المستقبل العربي**، العدد 312، فيفري 2005.

12. وهبان أحمد ، « السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور،» مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر، العدد2، جانفي 2011.

13. ـــــــــــــ وهبان أحمد ، «السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين اعتبارات المصلحة ودعاوي الأخلاقية،» **سلسلة دراسات معاصرة**، ، السنة4، العدد 2، جوان 2011، ص24.

14. ياسين بن عمر، «حق تقرير المصير وحق الانفصال في القانون الدولي المعاصر، » ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، عدد 12، جانفي 2016.

المذكرات الجامعية:

1. إبراهيم يوسف حماد عودة ، «**الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي–الإسرائيلي**،» (رسالة استكمال درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2015/2014).

2. بلعيد سمية،« **النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيه**، » (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009–2010).

3. دعاس سمية ، « **الصراعات و الحرب الأهلية في السودان** » (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014).

4. سلافة عبد الرحمن أحمد عثمان، «**الصراعات في القارة الإفريقية– دراسة حالة السودان**» (بحث تكميلي لنيل شهادة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، 2005–2006).

التقارير:

1. مجموعة الازمات الدولية، **ثورة دارفور:أزمة السودان الجديدة** ، التقرير رقم 76 عن إفريقيا، 25 مارس 2004.

بالغة الأجنبية:

1. Donald Rochild, **Managing echnic conflit in Africain and Incentive for couperation** (washington: Broking institution presse, 1997,)

2. John stack and Louis hebrvon, **The Ethnic Entang lement and intervention in world Politics , Preager green Wood,** 1999

3. Roland Marchal, le soudan d’un conflit a l’autre, des études du CERI, **Centre d’études et recherche**, N° 107-108 , septembre 2004.

4. Richa Gray ,**History of the SawthenSodan 1879-1889**, pruss,Oxford university ,2009.

الفهرس

الفهرس